
SHEIKH ZAYED'S BOOK AWARD
2010
القائمة الطويلة على جائزة الشيخ زايد
سمر طاهر
الإعلام في عصر العولمة
والهيمنة الأمريكية
كيف أصبحت أمريكا سيدة العالم في مجال الإعلام؟
دار نهضة مصر
للنشر
BREAKING NEWS
TWO PLANES CRASH INTO TOWERS
OF WORLD TRADE CENTER
DEVELOPING STORY
PRESS TV
COVERAGE

كيف أصبحت أمريكا سيدة العالم في مجال الإعلام؟

تأليف

سمر طاهر



العنـــوان:

الإعلام في عصر العولمة والهيمنة الأمريكية
كيف أصبحت أمريكا سيدة العالم في مجال الإعلام؟

المؤلـفة:
سمـــر طاهـــر

إشراف عام:
داليا محمد إبراهيم

الترقيم الدولي: 977-14-4238-4
رقم الإيداع: 2010/10322
الطبعة الأولى: يناير 2011

تليفـون: 33466434 - 33472864 02
فاكـس: 33462576 02
خدمة العملاء: 16766
Website: www.nahdetmisr.com
E-mail: publishing@nahdetmisr.com



21 شارع أحمد عرابي -
المهندسين - الجيزة

المحتويات

مقدمـــة

أهمية التبادل الإعلامي والإخباري بين دول العالم

«لماذا تعد الأخبار ذات أهمية قصوى

في عصرنا هذا؟»

أصبحت المعلومات في العصر الراهن قوة استراتيجية تدير دفة العلاقات بين الدول، فمن يملك المعلومات يملك عملية صنع القرار لدى الأطراف الأخرى في البيئة الدولية.

وتعد قضية تدفق المعلومات بشكل عام، والأخبار بشكل خاص، من خلال ما يسمى بـ «الإعلام الدولي»، من القضايا التي تشغل اهتمام خبراء الإعلام في الوقت الراهن، خاصة مع تعاظم الدور الذي تقوم به وكالات الأنباء العالمية، والتي تبث آلاف الأخبار على مدار ساعات الليل والنهار.

ويمكن تعريف «التدفق الإعلامي» وفقًا لتقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي، والذي أشرفت على إعداده المنظمة العربية للتربية والثقافة والإعلام - بأنه «تدفق المنتجات الإعلامية والثقافية والمعلومات التي تعتمد عليها وسائل الاتصال الجماهيري ، وتشمل الخبر، والتعليق، والصورة، والبرنامج الإذاعي والتلفزيوني، والفيلم السينمائي، والمعلومات والبيانات»[1].

كما يمكن تعريف «الإعلام الدولي» أو الخارجي وفقًا لمحمد نصر مهنا بأنه «ذلك الإعلام الذي يهدف إلى توفير مناخ عام لدى الرأي العام الأجنبي مساند للدولة في مواقفها الدبلوماسية وسياستها الخارجية وعمليات التفاوض والمساومة»[2].

ووفقًا لسوزان القليني يعني الإعلام الدولي «انتقال الإشارات الصوتية والمرئية عبر الحدود الجغرافية للدولة»[3].

ويلاحظ أنه في أوائل القرن العشرين، لم يكن هناك أدنى اهتمام يذكر بقضية التدفق الإخباري عبر الحدود الدولية، ويذكر (وولتر ليبمان) أن الكثير من الناس في أوروبا لم

---

(1) عصام سليمان الموسى، (1995)، ص20 .

(2) عبدالله زلطة، (2001)، ص16.

(3) نفس المرجع السابق ص16.

يسمعوا باندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 لأيام عديدة،حيث كان سريان الأخبار بطيئًا في ذلك الوقت.

أما بعد ظهور وسائل الإعلام الإلكترونية فقد أصبحت وظيفة نقل الأخبار تتم بشكل أسرع، بعد أن عملت هذه المستحدثات على تحسين هذه الوسائل وتوسيع نطاق الخدمات الإخبارية . إلا أن تداول الأنباء خضع في ظل هذا الواقع المتطور إلى حقائق أساسية منها تركيز الثروة في أيدي دول معينة، الأمر الذي مكنها من إنشاء جهاز إخباري كفء، تؤثر به على اتجاه سريان الأنباء التي تسري من الدول العالية النمو إلى الدول الأقل نموًا[1].

وليس أدل على أهمية تدفق المعلومات، كضمان لحفظ الأمن الدولي ، مما حدث عام 1815، حيث كانت أحداث المعركة الشهيرة (نيو أورلينز) محتدمة، حيث واجهت القوات البريطانية الجيش الأمريكي، وكانت الخطة البريطانية هي محاولة الاستيلاء على (نيو أورلينز) للتمكن بعد ذلك من الدخول إلى وادي الميسيسيبي بأكمله. وفي هذا التوقيت كانت اتفاقية لوقف الحرب نهائيًا قد تم توقيعها في إنجلترا قبل أسبوعين كاملين من هذه المعركة. ولكن كيف تصل هذه الأنباء إلى أرض المعركة، والسفينة التي تحمل هذا الخبر لن تصل قبل أسابيع؟

وقد علّق David Demers على هذه الواقعة قائلاً: «إن النتائج المترتبة على البطء في الاتصال تكون أحيانًا مدمرة»[2].

ويرى Hester أن دراسة التدفق الدولي للمعلومات والأنباء على جانب كبير من الأهمية؛ لأن المعلومات التي يتضمنها قد تكون الأساس الذي تبنى عليه السياسات الوطنية تجاه القضايا الخارجية، فضلًا عن السياسات الداخلية. وعن طريق ملاحظة ما يختاره أولئك الذين يتولون مراقبة البيئة الخارجية، ويقومون بتشغيله في نظامهم الوطني، نستطيع أن نعلم الكثير عما يعتقد هذا النظام أنه مهم له، وعما يعتقده قادة النظم الوطنية بالنسبة لأنفسهم في علاقتهم بالنظم الأخرى، كذلك بالنسبة لفرص الحرب والسلام وحل المشكلات الدولية[3].

---

(1) نفس المرجع السابق ص238.

(2) Demers, D., (2002). p.51.

(3) راسم الجمال، (1985)، ص11.

وحين يشرح رئيس أية دولة سياسته الخارجية، فإنه يعلم أن هذه السياسة سوف تنتشر في كل أنحاء العالم عبر وسائل الإعلام، ويعلم أن ذلك سوف يحدث فورًا، ليس فقط لقادة الدول الأخرى، وإنما لمواطني هذه الدول أيضًا، ويحقق استخدام وسائل الإعلام كمعاون لإنجاح السياسة الخارجية فعالية كبيرة[1].

أما Richardson فيرى أنه ليست العبرة بكم المعلومات المتبادلة بين الدول، ولكن بمضمون هذه المعلومات ، فقد تساعد على خلق اهتمامات مشتركة بين الدول والإحساس المشترك بالأخطار التي تهدد مصالح الجنس البشري ، أو قد تؤدي إلى إشاعة جو من التوتر وعدم الثقة بين الدول[2].

ويرى البعض أن الواقع الإعلامي الدولي يعكس درجة عالية من عدم التوازن في تدفق المعلومات بين الوحدات الأساسية المكونة للنظام الدولي، وذلك في ظل السيطرة الاحتكارية الواضحة على مصادر الأخبار وتركزها لدى وكالات الأنباء الغربية الكبرى[3].

ويرى Jim Richstad أن قضيتي تدفق الأنباء، والاختلال الإخباري، وغيرهما، ظلت محورًا للجدل الدولي الدائر على الصعيد الإعلامي منذ سبعينيات القرن المنقضي[4].

وتؤكد الكثير من الدراسات المعاصرة – والمهتمة بحركة تدفق الأنباء – أن نموذج التدفق السائد بين دول العالم يشير إلى كم غزير من المعلومات والأنباء يندفع في اتجاه معين يقابله كم هزيل في الاتجاه الآخر، مما يشير إلى وجود نوع من عدم التوازن أو الاختلال في تبادل الأنباء بين دول العالم المتقدم والنامي.

وترجع الخلفية التاريخية لمشكلة الاختلال الإخباري إلى الجدل الذي أثير منذ السبعينيات من القرن العشرين حول إشكالية التدفق التي فجرتها الدول النامية في مختلف المحافل الدولية ، ومن الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بدراسة الموضوع في هذه الفترة هو زيادة الحديث حول إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، وبالتالي نظام عالمي جديد للاتصال، وقد أسهمت منظمة (اليونسكو) بالعديد من الأنشطة والجهود

---

(1) حسن مكاوي، وليلى السيد، (2003)، ص77.
(2) راسم الجمال، (1985)، مرجع سابق، ص15.
(3) خير ميلاد أبو بكر، (1999)، ص34.

(4) Richstad, j., (1987),p.47.

لوضع سياسات جديدة لتدفق المعلومات ، ونتيجة لذلك فقد زادت المناقشات حول العلاقة بين ملكية الموارد الاقتصادية وبين ملكية وسائل الاتصال من جانب آخر[1].

وتركزت شكوى الدول النامية في وجود كم هائل من المعلومات يتدفق من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق ، يقابله كم ضئيل في الاتجاه المعاكس، مما يعني وجود اختلال من الناحيتين (الكمية) أي المتعلقة بكم المعلومات، و(الكيفية) أي تلك التي تتعلق بنوعية هذه المعلومات ، حيث أثبتت الدراسات أن وكالات الأنباء العالمية رغم اهتمامها المحدود بأنباء الدول النامية ، فإنها تركز على الأنباء السلبية لهذه الدول ، ولا تهتم إلا في القليل النادر بأنباء التنمية فيها، فالمراسلون الغربيون الذين يقدمون أنباء عن العالم الثالث ، يهتمون أساسًا بالأحداث المثيرة[2].

أما رد الدول المتقدمة على ذلك فقد تمثل في عدد من الدراسات الكمية في فترة الثمانينيات التي أتت نتائجها مؤكدة على أن وسائل الإعلام في الدول النامية تتوافر لها أخبار عن العالم الثالث من خلال وكالات الأنباء الدولية ، بينما تعود قلة الأخبار المنشورة لديها عن هذه الدول إلى قرارات حراس البوابات Gate - Keepers في هذه الدول، كما أن الدول الغربية ترى مفهوم (الخبر) أنه حدث غير مألوف ومثير للاهتمام، وعلى ذلك فلا يمكن اعتبار أخبار التنمية هذه أخبارًا بالمعنى المفهوم ، فهي لا تتعدى نوعًا من أنواع الدعاية لحكومات الدول النامية، وتشير معظم الدراسات إلى أن وكالات الأنباء تتحمل مسئولية ثانوية في هذا المقام، والأرجح أن السبب الأساسي يعود لاختلاف المعايير الخاصة بأهمية (الخبر) ، وهذه ترجع بدورها لاختلاف احتياجات كل مجتمع عن الآخر[3].

وقد اتخذ هذا الجدل الدولي أبعادًا مختلفة بسبب عدد من المتغيرات السياسية والإعلامية التي ظهرت على الساحتين العربية والدولية في مطلع القرن الجديد والتي أدت إلى زيادة الاهتمام بدراسة موضوع تدفق الأنباء، والعوامل أو المحددات التي تحكم تدفق الأخبار إلى وسائل الإعلام المحلية، سواء تعلقت تلك العوامل بدور وكالات الأنباء الدولية في حركة التدفق، أو بدور القائمين بالاتصال في

(1) Mowlana, H., (1997), p.23.

(2) محمد محمود المرسي، (1993)، ص6.
(3) سعيد محمد السيد، (1988)، ص61 ، 62.

وسائل الإعلام المحلية، أو ما يطلق عليهم حراس البوابات الإعلامية، أو بغيرها من العوامل التي قد تزيد أو تحد من حالة عدم التوازن أو الاختلال الإخباري التي سبقت الإشارة إليها.

ويتناول الفصل الأول من هذا الكتاب موضوع التدفق الدولي للمعلومات وأهميته، وجذور الصراع أو الجدل الدولي الدائر بين الدول النامية و المتقدمة حول قضية الاختلال الإخباري بين دول العالم، ومفهوم التدفق غير المتوازن للأنباء، ومفهوم التدفق الحر للمعلومات التي نادت به الدول المتقدمة.

أما الفصل الثاني فيتناول الشكل الحالي لتدفق الأنباء الدولية، في ظل عدد من المتغيرات على رأسها ظهور مصطلح العولمة كشكل من أشكال الهيمنة الأمريكية، ودور الولايات المتحدة كواضعة لأجندة الأخبار العالمية، واستراتيجيات الدعاية الأمريكية، والدور الإعلامي والدعائي للحكومة الأمريكية، و مفهوم «الفجوة الرقمية».

أما الفصل الثالث فيستعرض أهم النظريات العلمية التي تحكم دراسة الإعلام الدولي وتفسر عملية تبادل الأنباء بين دول العالم المختلفة.

ويناقش الفصل الرابع العوامل المؤثرة على تدفق الأنباء إلى وسائل الإعلام، وتنقسم إلى عوامل خاصة بالمجتمع، وعوامل خاصة بطبيعة المنظمة الإعلامية، وعوامل خاصة بالقائم بالاتصال، وعوامل خاصة بطبيعة العمل الإخباري ذاته. كما يتناول الفصل القيم الإخبارية المتعارف عليها، وهي المعايير التي تجعل الخبر جديرًا بالنشر، ويناقش القيم السائدة في إعلام الدول المتقدمة، وتلك السائدة في إعلام الدول النامية.

ويناقش الفصل الخامس مصادر الأنباء الدولية، وهي المندوب الصحفي، والمراسل الصحفي، ووكالات الأنباء، و شبكات الأخبار الدولية، وشبكة الإنترنت.. وينتهي بمقارنة بين الصحف الإلكترونية والصحف التقليدية المطبوعة.

○○○

الفصل الأول

التدفق الدولي للمعلومات والأخبار: المفاهيم والإشكاليات

«هل الصراع بين دول العالم صراع إعلامي،

أم هو صراع سياسي واقتصادي وثقافي فقط؟»

لمعرفة أسباب الصراع الإعلامي بين الدول يجب مناقشة عدد من القضايا المتعلقة بتدفق المعلومات:

أولاً: أشكال التدفق الدولي للمعلومات:

يمكن تقسيم التدفق (عبر الحدود الدولية) من وجهة نظر Cees J. Hamelink إلى عدد من الأشكال، وهي:

1. الأنباء الدولية التي تتناقلها وكالات الأنباء الدولية والشبكات الكبرى.
2. تدفق المواد التعليمية والترفيهية.
3. تدفق الرسائل الإعلانية والترويجية.
4. تدفق البيانات عن طريق الإنترنت والوسائط الإلكترونية.
5. تدفق الرسائل الصوتية عن طريق الشركات العالمية الكبرى للاتصال عن بُعد.
6. تدفق الرسائل النصية المكتوبة عن طريق البريد والفاكس والتلكس... إلخ.

ويرى Hamelink أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية توسعت الاتصالات بين الدول بدرجة كبيرة، حيث يتحكم بها عدد غير محدود مما أسماهم (اللاعبين) «Players».[1]

وعادة ما يكون هؤلاء عبارة عن عدد من الشبكات والوكالات التي تمتلكها الدول الكبرى وعلى رأسها تأتي الولايات المتحدة الأمريكية.

أهمية (الخبر) كشكل من أشكال تدفق المعلومات:

يعتبر الخبر حجر الزاوية لبقية الفنون التحريرية في مختلف وسائل الإعلام، كما يعد أقدم الأشكال الإعلامية على الإطلاق، وهو أيضًا المصدر الذي رافق نشوء وتطور الحياة العامة في كل المجتمعات الإنسانية.[2]

---

(1) Hamelink, C.,(1997),pp.92 - 119.

(2) محمد عبد الجبار سلام، وجبار العبيدي، (1995)، ص25.

لذلك فإن (الوظيفة الإخبارية) تعتبر من الوظائف الأساسية للصحافة سواء كانت مطبوعة أو مسموعة أو مرئية. كذلك تعتبر الدعامة الرئيسية للعمل الإعلامي.[1]

ووفقًا لتعريف هيئة الإذاعة البريطانية BBC فإن (الخبر) هو:

تقرير حديث ودقيق وأمين حول الأحداث الجارية في أي مكان في العالم، حيث يتم اختياره بعيدًا عن أية دوافع سياسية، وبدون تلوينه أو السعي المصطنع لجعله متوازنًا، ويتم نشره بسبب كونه مهمًا ومناسبًا للجمهور، وذلك من وجهة نظر الصحفيين، على أن يتسم بالموضوعية، مع مراعاة احترام القانون والذوق العام.[2]

والخبر عند ويلارد بلاير يعني «الجديد الذي يتلهف الجمهور على معرفته والوقوف عليه»، وعند وليم مولسباي هو «تقرير دقيق و غير متحيز للحقائق المهمة حول واقعة جديدة تهم الجمهور»، وعند كارل وارين هو «أحد أوجه النشاط الإنساني الذي يهم الرأي العام ويضيف إلى معلوماته جديدًا».[3]

كما يمكن تعريف الأخبار وفق Fuller بأنها (تقرير تقدمه المؤسسة الإعلامية حول بعض الأمور التي قد تشكل اهتمامًا بشكل أو بآخر بالنسبة لجمهور تلك المؤسسة).[4]

والأخبار كما يعرفها McPhail هي (ما تشير إليه المؤسسات الإخبارية بأنه أخبار) أي أنه في حالة عدم تغطية الحدث من قبل وسائل الإعلام فإنه لا يصبح خبرًا. News is whatever a news organization says it is.[5]

أما الأنباء الخارجية فهي «الأخبار التي تحدث خارج حدود الدولة التي تنتمي إليها الوسيلة الإعلامية، أو الأنباء التي تتدفق عبر الحدود، وتثير اهتمام الناس في البلاد المختلفة، بأحداث تقع خارج حدود الدول التي يعيشون فيها».[6]

وترجع أهمية الأخبار المتدفقة بين الدول، أنها تشكل فهمنا لغيرنا من الدول والثقافات، فتأثير الأخبار الدولية أكبر مما قد يتصوره البعض، فتغطية وسائل الإعلام

---

(1) محمد محمود المرسي، (1993)، مرجع سابق، ص3.

(2) Herbert, j., (2000), p.62.

(3) محمد سعيد صبري، (1982)، ص14.

(4) Tai, Z. and Chang T.K., (2002), p.255.

(5) McPhail, T.L., (2006), p.202.

(6) سليمان صالح، (1998)، ص102.

بشكل مكثف للصراع الذي وقع في البوسنة على سبيل المثال قد حرك الرأي العام وبالتالي صانعي السياسة الأمريكية للتدخل العسكري في شبه جزيرة البلقان.[1]

ثانيًا: التدفق غير المتوازن للأنباء:

تشير مشكلة (الاختلال الإعلامي) أو (التدفق غير المتوازن للمعلومات) إلى عدم التساوي بين الأطراف الدولية المختلفة من حيث القدرة على إنتاج وتوزيع المعلومات والأنباء داخليًا، وتصديرها لغيرها من الدول.

وبذلك لا تعد مشكلة الاختلال في تدفق المعلومات أخطر المشكلات التي تتناول وسائل الإعلام الدولي فحسب، ولكنها تمتد لتشمل كل البنى والعلاقات الدولية بكافة أشكالها، وتمس مستقبل النظام الدولي ذاته.

خطورة الاختلال الإعلامي:

يرى راسم الجمال أن الاختلال الإعلامي بين ما أسماه الشمال والجنوب يمثل «ظاهرة خطيرة» تمس بنية العلاقات الدولية التي تميل باضطراد إلى التمركز في أيدي عدد قليل من الدول المتقدمة، من خلال التدخل المباشر في تحديد مدخلات صنع القرار في الدول النامية، عن طريق تدفق المعلومات الاستراتيجية الذي تحتكره دول الشمال بحكم ملكيتها وتحكمها في شبكات المعلومات الدولية. بالتالي فإنه من غير المستبعد أن يشهد المستقبل حدوث شكل من الاستعمار تقوم فيه دول أو شركات عبر وطنية بإدارة دول أخرى من خلال تحكمها في مدخلات صنع السياسة، ومن خلال إدارة المعلومات ذاتها بحكم قدرتها على إنتاج الأنباء والمعلومات الاستراتيجية.[2]

ويمكن اعتبار جميع مكونات النظام الدولي (سواء سياسية أو عسكرية أو ثقافية أو اقتصادية أوتكنولوجية أوقانونية) كأبعاد تؤخذ في الاعتبار عند دراسة مشكلة الاختلال الإعلامي بشكل علمي. ونتيجة الاختلافات الواضحة بين أعضاء المجتمع الدولي في قدراتهم السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، نشأ تفاوت في قدرات هذه الدول على إنتاج المعلومات، وترتب على ذلك وفرة في العرض من قبل الدول القادرة يقابله كثافة في الطلب من قبل الدول العاجزة. ولما كان كل مجتمع ينتج أساسًا المعلومات

---

(1) Wu, D., (2003), p. 10.

(2) راسم الجمال، (1994)، ص143.

التي يحتاجها، فقد نشأ اختلال بين كم ونوع المعلومات المعروضة والمطلوبة في سوق المعلومات الدولية، ونتيجة لذلك فإن الاختلال في تدفق المعلومات ظاهرة عامة بين جميع الدول وليس بين الدول المتقدمة والنامية فحسب.[1]

ولا ينبغي النظر إلى المشكلة من منظور تكنولوجي بحت؛ لأن امتلاك تقنيات حديثة في مجال الاتصال لا يعني بالضرورة القضاء على أسباب الاختلال.[2]

وكما يكرس سيل الأنباء المتدفقة دوليًا الأوضاع السياسية العالمية لصالح الدول الغربية الكبرى (وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية)، فإن هذا التدفق يخدم مصالح الكيانات الاقتصادية الكبرى، ويرى Bagdikian أن ما يتلقاه الجمهور هو فقط تلك المعلومات التي تخدم المصالح السياسية والاقتصادية للشركات التي تسيطر على وسائل الإعلام، والتي تروج للقيم التي تريدها هذه الشركات.

وعندما تنقل وسائل الإعلام في الدول النامية هذه الأخبار نتيجة لتبعيتها الإعلامية، تزيد الفرصة لسيطرة الشركات الكبرى على العالم.[3]

لذلك فإن وسائل الإعلام الغربية أصبحت لا تنشر أي أخبار تكشف عن الوجه المظلم للرأسمالية أو فضائح الشركات الكبرى، بل على العكس من ذلك، فإنها تكرس الأوضاع القائمة.

يضاف إلى ذلك أن هناك مؤسسات تفرض على دول العالم أن توفق أوضاعها مع متطلبات الرأسمالية العالمية مثل البنك الدولي، ومنظمة التجارة الحرة. وقد أصبحت وسائل الإعلام تقوم بدور نزع المشروعية عن أية معارضة لقرارات هذه المؤسسات، وبالتالي التركيز على زوايا الأحداث التي تؤدي إلى الترويج لهذه القرارات.[4]

لذلك فقد ظهرت بعض الآراء التي لم تعد ترى التدفق الإعلامي كوسيلة للمحافظة على النظم الوطنية – كما قال Al Hester – ولكن على النقيض من ذلك، فقد أصبح أداة لفرض إرادة بعض الدول والكيانات الكبرى على الساحة الدولية.

---

(1) راسم الجمال، (1985)، مرجع سابق، ص22.

(2) نفس المرجع السابق، ص26.

(3) Demers, D., (1999), p.68.

(4) سليمان صالح، (2003)، ص 169.

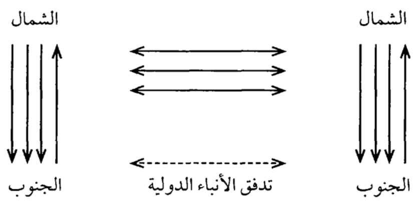
وهناك الكثير من القضايا العادلة التي تضيع لأن أصحابها يفتقدون القوة الإعلامية التي تمكنهم من وضع قضاياهم على أجندة العالم، ولذلك يضطر أصحاب هذه القضايا للبحث عن وسائل أخرى لفرض قضاياهم على وسائل الإعلام العالمية مثل اللجوء للأعمال العنيفة.

وقد أشار (بطرس غالي) عندما كان أمينًا عامًّا للأمم المتحدة، أن CNN هي العضو السادس عشر في مجلس الأمن[1]، حيث أكد أن اهتمام الأمم المتحدة بمشكلة يوغسلافيا وإهمالها لما يحدث في الصومال، يرجع إلى وعي الرأي العام العالمي بما يحدث في الأولى، وهو ما خلقته وسائل الإعلام.[2]

ثالثًا: اتجاه التدفق الدولي للأنباء والمعلومات:

يرى Mark D. Alleyene أن التطور في التكنولوجيا قد أدى إلى زيادة التدفق الدولي للمعلومات كمًّا وكيفًا، ولكنه لم يغير الشكل الأصلي لهذا التدفق أو كما أسماه (هيراركية التدفق).

ويوضح الشكل التالي هذه الهيراركية:



شكل (1)

وتشير (الشمال) في الشكل السابق إلى الدول الصناعية الأكثر ثراءً، والتي تتركز في نصف الكرة الشمالي في أوروبا وأمريكا الشمالية بالإضافة إلى اليابان.

أما (الجنوب) فهي الدول الأفقر والتي تقع في إفريقيا والكاريبي وأمريكا اللاتينية وآسيا.[3]

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 284، 285.

(2) Alleyne, D.M., (1997), p17.

(3) ibid, p.12.

ويرى Alleyne أن تدفق المعلومات بين هذه المناطق يتباين من حيث الكم والكيف، حيث إن (كم الأنباء) المتدفقة من الشمال إلى الجنوب يفوق بشكل هائل الكم المتدفق في الاتجاه المعاكس. كما أن (جودة الأنباء) المتدفقة من الجنوب إلى الشمال تقل عن جودة تلك المتدفقة من الشمال إلى الجنوب. وعلى النقيض، فإنه يوجد تبادل على مستوى عال من حيث الكمية والجودة ما بين الدول الغنية بعضها البعض.

فوكالات الأنباء ووسائل الإعلام الكبرى تتركز مكاتبها فيما يسمى (بالعواصم الكبرى)، حيث إن هذه المكاتب تقوم يوميًا بإرسال ملايين الكلمات والصور إلى المكاتب الرئيسية لكي يتم بثها في نشرات التليفزيون المسائية.

أما التدفق (الجنوبي الجنوبي) فيختلف عن مثيله بين دول الشمال، حيث إنه أقل كمًا وكيفًا، فيما عدا في حال حدوث كارثة كبرى، بالتالي قد يكون من الصعب أن يتوافر للمتلقي في نيودلهي على سبيل المثال أنباء عن الدول الآسيوية الأخرى، في نفس الوقت الذي تتوافر فيه أخبار الولايات المتحدة، وحتى عندما تتوافر الأنباء عن الدول الآسيوية فإنها لن تتمتع بالجودة المطلوبة.

وتتحدد (جودة الأنباء) المتدفقة على أساس الطريقة التي يتم بها تغطية الأنباء، فإذا كان عدد المكاتب الإخبارية في مثل هذه المناطق قليلًا، فمن غير المتوقع بالتالي أن تأتي المعلومات إلا عن طريق تقارير مكتوبة اعتمدت على مجرد (اتصال هاتفي) بالمصدر الخبري.

ويعتبر التدفق (الجنوبي الجنوبي) South-south flow شيئًا (غير معتاد)، لأنه يحدث بطريقة (غير مباشرة)، حيث إن تركز معظم المؤسسات الإخبارية الدولية في دول الشمال يجعل الأخبار التي تقع في قارة إفريقيا تصل إلى منطقة الكاريبي (على سبيل المثال) عبر لندن ونيويورك.[1]

التدفق أحادي الاتجاه:

يطلق البعض على الاختلاف القائم في تدفق المعلومات (التدفق أحادي الاتجاه One-way flow)، وعند الرجوع للخلفية التاريخية لهذا الاختلال نجد أنه داخل (قارة

(1) ibid, p.13.

أوروبا) هناك بعض الدول التي تهيمن على حركة الأنباء ، وهناك بعض الإنجازات الهامة تبقى غير معروفة بسبب حدوثها في دول صغيرة أو مناطق لا تجذب اهتمام العالم.[1]

ويذهب بعض أساتذة الإعلام إلى أن التدفق (في اتجاه واحد) يقوم على أساس روابط ترجع إلى العهد الاستعماري وإلى الروابط الاقتصادية التي مازالت قائمة، فمازالت الروابط التاريخية بين القوى الاستعمارية السابقة ومستعمراتها في الماضي تولد مجموعة من القرارات سواء على مستوى سياسات التحرير أو بالنسبة لاهتمامات رجال الإعلام والقراء أنفسهم.

فعلى سبيل المثال تعتبر (زيمبابوي) موضوعًا رئيسًا في الصحافة البريطانية، وتفرد الصحافة الفرنسية مساحة لأنباء إفريقيا الوسطى أكثر مما تخصصه لزيمبابوي، وتؤثر هذه العملية على الاتجاه الآخر أيضًا بحيث يكون القارئ الهندي – على سبيل المثال- أكثر اطلاعًا على التطورات السياسية في بريطانيا من التطورات التي تحدث في فرنسا أو مصر أو الجزائر.[2]

وفى دراسة أجراها Kenworthy عام 1996 قسم العالم إلى ثماني ثقافات كبرى هي الثقافة اللاتينية، الأنجلو سكسونية، الألمانية الإسكندنافية ، السلافية Slavic، الإسلامية، الإفريقية، الهندية، الثقافة الصينية Sintic، حيث تغطي الثقافة الأنجلو سكسونية كلًّا من بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا، ومنذ الحرب العالمية الثانية يتزايد التأثير الثقافي لهذه المناطق بشكل واسع ، وتعتمد غالبية الشركات الكبرى في مجال المنتجات الثقافية على السلع الثقافية الخاصة بثقافة الأنجلو فون، حيث يكون أغلب التدفق الثقافي قادمًا من هذه المناطق.[3]

وبشكل عام يمكن النظر إلى التدفق (أحادي الاتجاه) للاتصال كانعكاس لهياكل القوى العالمية السياسية، والاقتصادية، حيث تعتمد الدول الفقيرة على الدول الأكثر ثراءً.[4]

---

(1)McBride, S., (1980), p.145.

(2) راسم الجمال، (1985)، مرجع سابق، ص32.

(3) Mohammadi, A., (1997), p.4.

(4) McBride, S., (1980), op. cit., p.148.

وقد وصف بعض الباحثين عدم التوازن هذا بأنه شكل جديد من أشكال (الاستعمار الثقافي). ويرى Herbert Schiller أن الاستعمار الثقافي يعد مظهرًا من مظاهر فرض (التبعية).[1]

أما بين الدول المتقدمة بعضها البعض فيحدث الاختلال بصورة أقل، أي أن الفجوة موجودة على النطاق الإقليمي، فهناك عدم توازن في التدفق بين الدول الأوروبية بعضها البعض، وبين الولايات المتحدة وكندا على سبيل المثال، فمازالت بعض الدول القوية تسيطر على عمليات جمع وتوزيع الأنباء، وعلى التبادل الثقافي، في الوقت الذي تتجاهل فيه وسائل الإعلام دولًا صغيرة، على الرغم من قوتها الاقتصادية والعلمية كسويسرا على النطاق الأوروبي، وذلك حسبما جاء في إحدى وثائق اللجنة الأوروبية لدراسة مشكلات الإعلام.[2]

و يطلق على هذا النوع من التدفق بشكل عام «التدفق الرأسي للمعلومات»، حيث أشار العديد من الدراسات إلى أن غالبية الأخبار المتداولة عالميًا تأتي من الدول التي يطلق عليها (الدول المركزية) Core Nations إلى مختلف أنحاء العالم.

مظاهر التدفق الرأسي للأنباء:

1. أن أنباء وكالات الأنباء الغربية الكبرى تشكل نحو 90 بالمائة من إجمالي الأنباء المتداولة عالميًا.
2. أن خدمات الإذاعة الدولية مثل صوت أمريكا أو BBC وغيرها، تبث برامج معدة خصيصًا للجمهور الدولي، فهي تبث من دول المركز إلى الجمهور في الدول المحيطة.
3. أن شبكات التلفزيون العالمية مثل BBC ، CNN قد خلقت أسواقًا عالمية لمنتجاتها التي صممت في الأساس للمتلقي الأمريكي أو الأوروبي[3].

ومثلما يحدث الاتصال الرأسي بين مختلف دول العالم، فإنه يحدث أيضًا داخل الدولة الواحدة، حيث يكون انتقال المعلومات من الصفوة إلى الطبقات الأقل داخل المجتمع.

ففي الدول النامية يأخذ الاختلال شكلًا صارخًا؛ إذ تتدفق المعلومات من العواصم إلى المدن ثم إلى القرى، وكلما بعدنا عن مركز الدولة قل التدفق، أما المعلومات السارية

---

(1) تيسير أبو عرجة، (1996)، ص177.

(2) راسم الجمال، (1985)، مرجع سابق، ص31.

(3) McPhail, T.L., (2006), op. cit., p.41

في الاتجاه العكسي فهي قليلة إن لم تكن نادرة، وذلك نتيجة طبيعية لتمركز السلطة، ووسائل الاتصال في العاصمة[1].

و هذا الانقسام بين الصفوة والأغلبية من الطبقات غير المتميزة، يؤدي إلى تقليل حجم الأنشطة الاتصالية داخل المجتمع، ويقلل كلًا من العرض والطلب في (سوق تبادل المعلومات).

كما يقلل من (التبادل الحر للمعلومات) بين هذه الدولة والدول الأخرى، حيث تكون الصفوة السياسية ذات قوة مسيطرة في حركة التدفق، وإذا ما أضفنا إلى ذلك البنية التحتية المحدودة للاتصالات ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى أن يصبح تدفق الأنباء والمنتجات الثقافية من تلك الدولة إلى الدول المتقدمة غير كافٍ.

ويصف Jean d,Arcy الاتصال الذي يتم رأسيًا معتمدًا على مخاطبة القاعدة العريضة برسائل وضعتها الصفوة، بأنه (ليس اتصالًا)، حيث يقتضي الاتصال وجود (تبادل) بين أطراف متساوية.

وإذا كان البعض يرى أن التدفق (الرأسي) قد يكون مقصودًا من أجل توحيد المجتمع، فإن الرد على ذلك هو أن ذلك قد يحدث لفترة قصيرة يحدث بعدها انهيار للمجتمعات. وحتى في المجتمعات المتقدمة فإن تراكم المعلومات المتدفقة رأسيًا، قد يؤدي إلى نوع من (تراكم المعلومات)، وتلك الظاهرة قد تؤدي إلى إصابة المتلقي بالحيرة و الشعور بالسلبية واللامبالاة. وعلى العكس فإن زيادة مشاركة الأفراد في الأنشطة الاتصالية يمكن أن يسرع في الاتجاه نحو الديمقراطية في العملية الاتصالية[2].

التدفق المثلث للمعلومات:

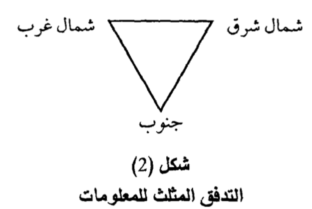
ظهر إلى الوجود في الربع الأخير من القرن العشرين ما أسماه بعض أساتذة الاتصال بالتدفق المثلث Triangular، الذي يقوم على تقسيم دول الشمال إلى شرق وغرب ويتم ربط كليهما بالجنوب... وتهتم كل من دول الشرق والغرب ببث المعلومات السياسية المهمة بالنسبة لها، بينما تخصص وسائل الإعلام في دول الجنوب الجزء الأكبر من تغطيتها الإعلامية لدول الشمال، وتبرز أخبار الولايات المتحدة وأوروبا الغربية كأخبار

---

(1) راسم الجمال، (1994)، مرجع سابق، ص143.

(2) McBride, S., (1980), op. cit., pp. 148 - 151.

رئيسية بمختلف دول العالم.[1] وهي الرؤية التي تتفق مع تصور Alleyne لاتجاه تدفق المعلومات.



شكل (2)
التدفق المثلث للمعلومات

رابعًا: أنواع الاختلال الإخباري:

يرى خبراء الاتصال أن التفاوت في تدفق المعلومات بين الشمال و الجنوب له جانبان، هما:

(أ) الاختلال الكمي: فالعالم يحصل على أكثر من 80٪ من أخباره من لندن وباريس ونيويورك، من خلال وكالات الأنباء العالمية الكبرى، بينما المعلومات الواردة من الدول النامية ضئيلة الحجم لا تشغل إلا مساحة صغيرة لا يعنى بإبرازها، ومتواضعة من حيث التحرير والعرض، إلى الحد الذي يندر معه ظهور مناطق كاملة من العالم لفترات طويلة في سيل الأخبار المتدفقة دوليًا.

وتحتكر (الولايات المتحدة) وحدها 75٪ من الرسائل التي تتدفق عبر أنحاء العالم، كما أن الشركات الأمريكية عابرة القارات تسيطر على 65٪ من تدفق الأخبار و75٪ من تدفق البرامج التلفزيونية و50٪ من الأفلام التي تتدفق عبر العالم. كما تمتلك الشركات الأمريكية عابرة القارات 45٪ من بنوك المعلومات و62٪ من أنظمة الكمبيوتر، بالإضافة إلى السيطرة على شبكات المعلومات.[2]

(1) عبدالله زلطة (2001)، مرجع سابق، ص242.
(2) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص64.

(ب) الاختلال الكيفي أوالنوعي: إذ إن نوعية الأخبار القادمة من الدول النامية، تركز على الجوانب السلبية كالكوارث، أو تنشر الأخبار الإيجابية ولكن بعد تحريفها بالحذف أو التلوين، لتعزز الأنماط السائدة، وتحمل معاني الاستعلاء العنصري.[1]

وتتلقى الدول النامية نحو 95٪ من إعلامها من الوكالات الغربية.. وبالتالي فإن هذا التدفق الإعلامي يخلق رأيًا عامًّا في الدول النامية يخدم مصالح قوى الاحتكارات في العالم.[2]

فالاختلال الصارخ لصالح العالم الغربي يصاحبه تحكم في مضمون الأنباء المذاعة في وسائل الإعلام بالدول النامية وتصوير أية معارضة للنظام الغربي بأنها نوع من (الإرهاب)، مما دفع (سليمان صالح) لاستخدام مصطلح (تدفق التضليل الإعلامي) لوصف الوضع القائم، حيث يتم تحريف الأخبار Distortion of news بهدف تشكيل صورة مصنوعة للواقع، ويتم بواسطتها إدارة الصراعات العالمية، ولذلك يؤكد الكثير من العلماء مثل (إمبرتوايكو) و (مايكل سوركين) أننا نعيش عصر الزيف... حيث تحولت وسائل الإعلام إلى آلة لنشر الزيف.[3]

وعلى مستوى دول الجنوب فإن تركيز وسائل الإعلام على أنباء النخبة، وعرض صور باهرة للحياة يؤدي إلى خلق الشعور بالدونية ، وعدم القدرة على مواجهة السيطرة الأمريكية، وبالتالي على تحقيق التنمية المستقلة بعيدًا عن التبعية الثقافية للغرب.

ويصف McBride هذه العملية بأنها نوع من أنواع (التكيف Conditioning)، ويرى أنها قد لا تكون مقصودة في حد ذاتها، فعندما تتدفق المعلومات بأعداد هائلة من الدول المتقدمة للدول الأقل تطورًا، فإن تأثير هذه العملية سيكون كبيرًا جدًّا على هذه المجتمعات.

أما David Demers فإنه يجد أن اعتماد وسائل الإعلام الدولية على أنباء الدول المتقدمة، سيؤدي إلى تأكيد القيم الإيجابية، مثل الرأسمالية المسئولة والديمقراطية وحرية الصحافة، مما سيؤدي إلى التكامل بين أعضاء المجتمع الدولي، ولكن المشكلة قد تقع في حال تبني المجتمعات الأقل نموًّا مجموعة مغايرة من القيم، فالصراع قد يكون بديلًا عن التكامل.

---

(1) عبدالله زلطة (2001)، مرجع سابق، ص239.
(2) محمد سلام وجبار العبيدي، (1995)، مرجع سابق، ص 52.
(3) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص 67.

وبالرغم من إمكانية أن يؤدي ذلك إلى خلق مناخ من التوتر بين الغرب والشرق، فإن هناك بعض المدافعين عن عمل وسائل الإعلام الدولية، والذين يؤكدون على أن النتائج بعيدة المدى سوف تأتي لصالح تقليل الصراع وليس العكس.[1]

خامسًا: دور الدول النامية في تكريس الاختلال الإعلامي:

يلقى Alleyne اللوم على الدول النامية في قضية الاختلال، حيث يرى أن وسائل الإعلام في الدول الصغيرة قد تخصص مساحات أكبر للأنباء الواردة من أمريكا الشمالية وأوروبا حيث يمكن أن تكون (آمنة) (Safe) كما أسماها Alleyne، بينما قد تكون الأنباء الواردة عن الفساد الحكومي في هذه الدول ذاتها (غير آمنة) (Unsafe)، أي قد يكون نشرها غير مأمون العواقب.

وبالنسبة لشكوى الدول النامية من إظهار الأخبار السيئة المتعلقة بها بواسطة وسائل الإعلام الدولية، فإن الرد على ذلك يكمن من خلال تعريف (الخبر) في حد ذاته، فغالبية الأنظمة الإعلامية تعرف الخبر بأنه (حدث استثنائي أو غير معتاد)، وبالتالي تصبح أخبار الانقلابات السياسية ذات قيمة خبرية عالية Newsworthy، وذلك بغض النظر عن مكان وقوعها.[2]

ويرى Zixue Tai، أن ما أسماه Rosenblum بمتلازمة الانقلابات والزلازل (Coups & Earthquakes Syndrome) في وصفه للأخبار المنشورة عن الدول النامية له ما يبرره، حيث إن هدف الأخبار هو إشباع الفضول الإنساني، وأن الاهتمام بمثل هذه الأخبار يعد من القيم المتفق عليها عالميًا.[3]

ومن ضمن التناقضات التي تعاني منها الدول النامية، أن الأخبار التي ترد إلى وكالات الأنباء الدولية من دول آسيا وإفريقيا تصل إلى هذه الوكالات من خلال المكاتب الإقليمية في هذه المناطق، وغالبًا ما يكون ممثل الوكالة من مواطني الدولة النامية الموجود به المكتب، وهو الأمر الذي قد يدحض شكوى الدول النامية حول الأخبار التي تنشرها الوكالات الدولية، ولكن في الوقت ذاته فإن المراسل الصحفي المحلي في هذه الدول يرسل إلى المكتب الرئيسي للوكالة بنيويورك على سبيل المثال، المادة الإخبارية التي

(1) Demers, D., (2002), op. cit., pp. 54 - 57.

(2) Alleyne, M. D., (1997), op. cit., p.3.

(3) Tai, Z., (2000), p.333.

يعلم مسبقًا أنها تهم الوكالة، وبالتالي تقوم الوكالة (المقر الرئيسي) بإعادة إرسال المادة إلى الصحف المحلية في الدولة النامية لتقوم بنشرها، وكأنها من ضمن الأولويات الإخبارية المسلم بها.[1]

وبالرغم من إلقاء البعض باللوم على الدول النامية، فإن «وسائل الإعلام العالمية» لا يمكن أن تدعي عدم المسئولية عما يحدث، فوسائل الإعلام في جميع دول العالم لا تعالج الأنباء في ضوء أهميتها الذاتية، بل تعالجها في ضوء الاعتبارات التاريخية والحضارية، فالاختلال الإخباري ظاهرة معقدة، قد تكون ناتجة عن تبعية بعض الدول لغيرها، أو مرهونة بالحتمية التاريخية والجغرافية بين الدول.

سادسًا: مستويات الاختلال الإعلامي:

يمكن الإشارة إلى عدد من المستويات التي يحدث فيها الاختلال، ويرى د/ محمد العويني أن هذه المستويات يمكن تحديدها كالتالي:

بين الدول المتقدمة والدول النامية.

بين الدول التي لديها نظم سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة.

بين الدول المتقدمة التي تنتمي لنفس النظام السياسي، وبصفة خاصة بين الدول الصغيرة والدول الكبيرة.

بين دول العالم الثالث.

بين الأنباء السارة والأنباء السيئة.[2]

ويتفق هذا التقسيم إلى حد كبير مع ما وضعه McBride لتصنيف مستويات الاختلال (بشقيه الكمي والكيفي)، إلا أن McBride يزيد على ذلك الاختلال الكيفي بين الأنباء السياسية وبين الأنباء المتعلقة بالحياة الاجتماعية والثقافية للدول النامية، كذلك الاختلال بين الأنباء المتعلقة بالأحداث الجارية، وبين المعلومات التي تتناول (بعمق) موضوعات لها أهميتها في حياة الشعوب، مثل تلك المتعلقة بالتنمية.[3]

---

(1) Alleyne, M. D., (1997), op. cit., p.4.

(2) عبدالله زلطة، (2001)، مرجع سابق، ص241.

(3) راسم الجمال، (1985)، مرجع سابق، ص34.

سابعًا: وكالات الأنباء والتدفق غير المتوازن للأخبار:

لا يمكن إنكار مسئولية وكالات الأنباء العالمية في إحداث الاختلال الإخباري. والمشكلة الأولى بالنسبة لهذه الوكالات هي التركيز على تغطية الأخبار ذات الصلة بالدول التابعة لها، فالوكالات الثلاث الفاعلة الآن هي وكالات AP الأمريكية وReuter البريطانية وAFP الفرنسية، والمشكلة الثانية أن تغطية أخبار الدول النامية تنحصر في الأخبار السلبية مع القليل جدًا من الأخبار الإيجابية Good news.[1]

لكن هذا لا يعني أن الحل يكمن في زيادة عدد الوكالات التابعة لدول الجنوب، إذ لا تحمل الأرقام أية دلالات في مسألة عدد الوكالات التي تملكها منطقة معينة، إنما تأتي الدلالة فيما تقدمه هذه الوكالات، وفي مدى قوتها واحتكارها لتوزيع الأنباء في العالم.[2]

وفي هذا الصدد نجد أنه حتى الدول الصغيرة التي تملك وكالات للأنباء، لا تتعدى كونها مالكة لأجهزة تتلقى كل معلوماتها من الوكالات العالمية للأنباء.[3] فالقضية الأساسية هي الاعتماد على الذات في استقاء الأخبار وتحليلها دون الاعتماد على مصادر المعلومات الأجنبية. وبهذا تكون ملكية وكالات أنباء (فاعلة) هي ما يرجح كفة بعض الدول على الأخرى، وهو الأمر الذي لا تملكه الدول النامية.

ففي الوطن العربي يكاد يكون لكل دولة وكالة للأنباء، وقد سخر لهذه الوكالات الإمكانات، وخاصة في الدول البترولية. ولكن يلاحظ أن هذه الوكالات تستقي نمط الأخبار الخارجية، ومن ضمنها الأخبار العربية، من الوكالات الغربية للأنباء، وذلك دون إضافة أو تعديل.[4]

ويرى (علي محمدي) أن اعتمادية الدول النامية على وكالات الأنباء الغربية يمكن أن تقل من خلال توسيع شبكة المراسلين التابعين لوكالات أنباء دول العالم الثالث. والأهم من ذلك هو العمل في ظل أنظمة ديمقراطية، على أن تؤمن هذه الوكالات بأهمية توافر مثل هذا المناخ، وذلك من أجل خلق مصداقية لوكالات الأنباء المحلية.[5]

---

(1) McPhail, T. L., (2006), op.cit., p.175.

(2) محمد المرسي، (1993)، مرجع سابق، ص 4.

(3) محمد سلام وجبار العبيدي، (1995)، مرجع سابق، ص 52.

(4) نفس المرجع السابق، ص 53.

(5) Hamelink, C., (1997), op. cit., p. 116.

وعلى أية حال فإنه لا يمكن الحديث حول عدم التوازن الإخباري بدون تناول قضية وكالات الأنباء، وسوف يتسع الفصل الخامس للمزيد من الحديث حولها بشكل من التفصيل.

ثامنًا: حراس البوابات الإعلامية والاختلال:

تعد دراسة «حراس البوابات» مهمة للغاية في فهم عملية تبادل الأخبار، حيث يعتمد انتقاء الأنباء على مدى إدراك هؤلاء لأهمية مصادر الأخبار، والمراكز الرئيسية لاستقاء هذه الأخبار.

فعندما يقوم الصحفي بتعريف (الخبر)، فهو يعرفه كحدث (استثنائي)، وقبل ذلك فهو حدث (مهم)، والحقيقة أن نقطة (الأهمية) هذه تعد نقطة شديدة الخطورة في تعريف الخبر، حيث إن الوسائل الإعلامية تميل للاهتمام (بالعواصم الكبرى) حيث يتم إنتاج هذه الأخبار (المهمة) في تلك العواصم. وبالتالي فإن تبعات القرارات الدولية التي يتم اتخاذها في تلك العواصم الكبرى يمكن النظر إليها كمبررات لبنية النظام الدولي[1].

ويؤكد (Al Hester) على أهمية دور الصحفيين في دول العالم النامي في إعلام الدول المتقدمة بواقع العالم الثالث، وربما يكون هذا الدور الثانوي بجانب دور الصحفي الأصلي في إعلام القراء من مواطنيه، ولكنه يمكن أن يقدم أيضًا صورة واقعية عن الحياة في بلاده، فالأخبار التي يتم استقاؤها من العالم النامي عن طريق الصحفيين الأجانب، غالبًا ما تبنى على أساس ما أذيع مسبقًا في الوسائل الإعلامية الخاصة بالدول النامية، وبالتالي فإنه كلما كان الصحفي المنتمي لهذه الدول مستقلًا عن الأنماط السائدة التي يتبعها الصحفيون الأجانب، فإن ذلك سوف يؤثر في تغطية أخبار العالم الثالث في وسائل الإعلام بالدول المتقدمة.

وإذا ما أتيحت الفرصة لوسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية في استقبال معلومات ذات مغزى تتعلق بالعالم النامي، فإن ذلك سوف يكون أمرًا جيدًا. حيث إنه يمكن لنا أن نتفق أن نقص المعلومات حول واقع دول العالم الثالث يسهل عملية التدخل عسكريًا بهذه الدول.

وإذا ما كان للرأي العام الأمريكي دور في تحديد السياسات، فإن الصورة الدقيقة التي تنقل عن العالم الثالث يمكن أن تؤدي لتقليل فرص تنفيذ السياسات الخارجية الخاطئة التي تتعلق بدول العالم الثالث[2].

---

(1) Alleyne, M. D., (1997), op. cit., p.14.

(2) Hester, A., (1987), p11.

ويتفق (Sean McBride) مع رؤية (Hester) حول أهمية دور الصحفي بدول العالم الثالث للحد من تحيز الأخبار، والتي تعرض فقط وجهات النظر الغربية.[1] ويرى «الجمال» أن حراس البوابات الإعلامية في دول الجنوب يتحملون الكثير من اللوم حول اختيار أنماط (الثقافة) المعروضة بشكل عام، إذ تميل هذه الوسائل إلى أن تكون محدودة في اهتماماتها، حيث لا تقدم إلا القليل من الأنباء الواردة من الخارج. ومن هنا تنشأ الحاجة الكبيرة لإصلاح جانب النشر لدى وسائل الإعلام ، ذلك أن توجيه تدفق الأنباء في اتجاه واحد هو أمر واضح في الأحكام الذاتية التي ينطوي عليها اختيار الأنباء، وفي الأفكار الضمنية، وفي اختيار الكتب لترجمتها، ويجب التأكيد هنا على أن جانبًا من المسئولية يقع على عاتق الناشرين والمحررين في الدول النامية.[2]

لذلك فإن تحرير تدفق الأنباء من سيطرة الدول المتقدمة يحتاج إلى وضع (منظومة قيمية) جديدة للأخبار، مما يجعل وسائل الإعلام في الدول النامية تزيد اهتمامها بغيرها من الدول الفقيرة لعرض وجهات نظر هذه الدول، كما أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى نجاح وسائل إعلامية جديدة في دول الجنوب، وزيادة قوة هذه الدول إعلاميًا، حيث إن نشر أنباء لا تهتم بها وسائل الإعلام العالمية يمكن أن يؤدي إلى تميز في المضمون، وزيادة الارتباط بالجماهير.

ويتأتى ذلك عن طريق تعليم الإعلاميين في الدول النامية أساليب جديدة للبحث عن الأخبار وتقييمها، والتغطية الشاملة المتكاملة للأحداث.[3]

تاسعًا: النظام العالمي الجديد ومفهوم التدفق الحر للمعلومات:

أثار مفهوم التدفق الحر للأنباء والمعلومات مناقشة واسعة خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين وما زال يثير حتى الآن، وقد أطلق بعض علماء الإعلام مثل Hachten على هذه المناقشة التي قادتها دول الجنوب «المناقشة العظيمة The Great Debate».

وقد عبرت هذه المناقشة عن الصراع بين دول الشمال والجنوب، والذي بدأ عندما أرادت الدول النامية استكمال استقلالها ودعت إلى إقامة نظام إعلامي عالمي

(1) McBride, S., (1980), op. cit., p.149.

(2) راسم الجمال، (1985)، مرجع سابق، ص 120.

(3) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص 167.

جديد Nwico، بعيدًا عن فرض السيطرة الإعلامية، وهو ما رفضته الدول المتقدمة واعتبرته تقييدًا لحرية الإعلام.

وفي مقابل مطالب الدول النامية، دعت الدول المتقدمة إلى مفهوم (التدفق الحر للمعلومات) وهو المرادف للإعلام (اللاحكومي). وبعد انهيار الشيوعية في بداية تسعينيات القرن المنقضي، بدأت الولايات المتحدة تنادي بنظام عالمي جديد تصبح من خلاله المفاهيم الغربية عالمية تحت شعار (العولمة)، و(القرية العالمية).

ومع ذلك فإنه خلال التسعينيات وما تلاها، وبالرغم من الانبهار بثورة المعلومات، فإن (الفجوة) بين الشمال والجنوب قد اتسعت خاصة في مجال تكنولوجية الاتصال، وذلك بالرغم من سعي الكثير من دول الجنوب لتطوير البنية الأساسية للاتصال فيها.

كما أن التدفق الدولي للأنباء أصبح (أكثر اختلالًا) عما كان عليه خلال السبعينيات والثمانينيات.. وما زال الكثير من القضايا التي طرحت خلال المناقشة العظيمة بلا حل، لذلك فإن هناك من يرى أن هناك حاجة ماسة لمناقشة عظيمة جديدة.[1]

- الخلفية التاريخية لمفهوم (التدفق الحر للمعلومات)، والصراع بين الرأسمالية والشيوعية:

تعود (الخلفية التاريخية) لمبدأ (التدفق الحر للمعلومات) إلى عام 1945 عند صياغة دستور اليونسكو، حيث نصت المادة (1) من دستور اليونسكو أن الوظيفة الأولى لهذه المنظمة هي تحقيق اتفاق على النطاق الدولي حول زيادة التدفق الحر للأفكار . وجاءت المادة رقم 19 من ميثاق حقوق الإنسان عام 1948 لتوسيع ذلك المبدأ، والتي تنص على أنه لكل إنسان الحق في حرية التعبير واعتناق الآراء، واستقاء المعلومات وتلقيها دون تدخل، وإذاعتها بأية وسيلة دون التقيد بالحدود الجغرافية.

وقد ظهر هذا المبدأ ليعبر عن زيادة قوة الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في تشكيل العالم بعد الحرب العالمية الثانية، فقد نجحت الولايات المتحدة مع الدول الأوربية في تشكيل نظام دولي يعبر عن الديمقراطية الليبرالية، ولذلك أصبح مفهوم (التدفق الحر للمعلومات) من المبادئ التي لا يمكن المساس بها، ويتضمن حرية الحركة للصحفيين، مع رفع يد الدولة عن وسائل الإعلام[2] و عدم استغلال الإعلام كبوق دعائي للشيوعية.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص21.

(2) Alleyne, M. D., (1995), p.41.

وقد استفادت الولايات المتحدة كثيرًا من الناحية الاقتصادية، حيث سمحت لشركاتها بالتوسع تحت مظلة هذا المبدأ.

وباتخاذ الولايات المتحدة لزمام هذه المبادرة كان على الاتحاد السوفيتي القيام برد الفعل، وجاء ذلك في شكل مطالبة بوضع قواعد لهذا «التدفق الحر»؛ وحيث مثل هؤلاء الأقلية في الأمم المتحدة، فإن تحركاتهم لم تلق نجاحًا.[1]

وفي عام 1948، عقدت الأمم المتحدة مؤتمرًا لحرية المعلومات، وحاولت الولايات المتحدة فرض هذا المبدأ، وقد كتبت مجلة (Economist) أن الولايات المتحدة تدافع عن هذا المبدأ من أجل حرية السوق لفتح الباب أمام عمل وكالات الأنباء التابعة لها، حيث يعتبر مبدأ (حرية المعلومات) مكملًا لميثاق منظمة التجارة الدولية.[2]

ولم يكن ذلك هو الانتقاد الوحيد الذي تعرضت له الولايات المتحدة، حيث وصف (Schiller) التدفق الحر للمعلومات بأنه ليس حرًا، ولكنه خاضع لمن يتحكمون فيه، ويرى البعض أن هذا المبدأ يعطي لمن يملكون الوسيلة الإعلامية الحق في الترويج لما يشاءون، وبما أن معظم الرأسمال العالمي المستثمر في مجال الإعلام مركز في الدول الغربية، بالتالي فإن الرابح من وراء هذا المبدأ هم أصحاب الأعمال، وكذلك الحكومات الغربية.[3]

فالمؤسسات الإعلامية الغربية تستطيع من خلال هذا المفهوم أن تقضي على جميع الصعوبات التي تواجهها في جمع الأخبار، ومن جانب آخر فإن رجال الأعمال يمكن أن يستغلوا نفس المفهوم في الترويج لمنتجاتهم وخدماتهم وفتح أسواق أجنبية، خاصة أن البرامج الترفيهية الغربية تقوم بدورها للترويج لنمط الحياة والاستهلاك في الغرب. أما حكومات الدول الغربية فيمكن أن تروج لسياساتها على الصعيد الدولي.[4]

وقد كتب (Haight) مقالًا يحمل اسم (النظام الإعلامي الأمريكي الجديد) حيث أطلق على الوضع الحالي للتدفق (التدفق الأمريكي للمعلومات) The American Flow of Information.

وخلال السنوات الأخيرة كشفت بعض الدراسات أنه بالرغم من أن العالم يغرق في طوفان المعلومات، فإنه يعاني من نقص المعلومات، ولذلك يمكن وصف التدفق بأنه

(1) Hamelink, C., (1997), op. cit., p. 102.
(2) Alleyne, M. D., (1995) op. cit., p.46.
(3) Thussu, D., K., (2000), p.55.
(4) McBride's., (1980), op. cit., p.141.

«التدفق الحر لنقص المعلومات» (Free Flow of Disinformation)[1]. وربما يرجع ذلك إلى كثرة المعلومات السطحية وغياب التفسيرات المتعمقة للقضايا، وإخفاء قضايا بأكملها وتشويهها لصالح أطراف معينة.

وبينما يرى البعض أن (التدفق الحر للمعلومات) لابد أن يأتي بالخير، وأنه يدفع حكومات الدول النامية لأن تطور من إعلامها حتى لا تمكن الدول المتقدمة من التدخل في شئونها الداخلية، فإن البعض الآخر يرى أن ذلك لا يمكن أن يحدث؛ لأنه من أجل تحقيق (حرية التدفق) يجب أن يتم ذلك بين أضداد متساوية.

لذلك ظهر اتجاه يرى أن الحرية الكاملة في تبادل المعلومات بين الدول غير المتساوية في القوة ليس في مصلحة المجتمعات الأضعف، وأنه يجب اتخاذ الإجراءات التي تجعل انتقال المعلومات أكثر توازنًا. خاصة حينما شعرت الدول النامية أن النموذج المستورد للصحافة الحرة يزرع في دولهم الصراع ولا يعاون على التنمية.[2]

وقد توصل المحللون أنه من أجل تحقيق (الحرية) في التدفق يجب جعله (ثنائي الاتجاه)، فتركيز وسائل الإعلام، ومصادر البيانات، والصناعات الخاصة بمعدات الاتصال في عدد قليل من الدول، يعوق أية فرصة لتحقيق (التبادل الديمقراطي) للمعلومات بين الأطراف الحرة.

- محاولات الأمم المتحدة لحل مشكلة الاختلال الإعلامي:

شهدت الفترة ما بين عامي 1945 و1960 حصول عدد كبير من الدول على استقلالها السياسي، وبدأت قضية الصراع بين الشمال والجنوب تأخذ منحى آخر، حيث إن الاستقلال السياسي يجب أن يتبعه استقلال اقتصادي وثقافي. واتخذ الصراع شكلًا أكثر حدة في منتصف السبعينيات، حيث برزت قضية التدفق الإخباري في إطار المطالبة بالحد من فجوة المعلومات بين الدول النامية والمتقدمة، وذلك بوضع (نظام إعلامي جديد) يتماشى مع (النظام الاقتصادي الجديد) ودارت مناقشات حامية في أروقة UNESCO (منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة)، بين ممثلي العالم

---

(1) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص59.

(2) عبدالله زلطة، (2001)، مرجع سابق، ص 240.

الثالث والأول، وكانت شكوى دول العالم الثالث هي أن النظام الإخباري العالمي يديره العالم المتطور من خلال وكالات الأنباء الكبرى.[1]

- الدول المتقدمة والإعلام الحكومي ومشكلة الاختلال:

رأت الدول المتقدمة أن مطالب الدول النامية تخفي وراءها الرغبة في السيطرة من جانب حكومات الدول النامية على الإعلام والحد من حرية تبادل المعلومات، وقد قامت وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية في هذا التوقيت بمحاولة استبعاد هذه المبادرات من خلال التلويح بشبح (التدخل الحكومي) في حركة تدفق الأنباء، وذلك بالرغم من أن المتتبع لتاريخ شبكات المعلومات السلكية قديمًا، يجد أن الدول المتقدمة ذاتها لم تسلم من تدخل الحكومات في تدفق الأنباء، حيث تحتاج هذه الشبكات إلى الحكومات من أجل مد خطوط الاتصالات، فضلًا عن الدعم المادي.

كما أنه في أوقات الحروب نجد أن الحكومات لم تغفل القيمة الاستراتيجية لوكالات الأنباء، حيث وقع بعضها تمامًا تحت سيطرة حكوماتها في وقت الحرب.[2]

فعلى سبيل المثال كان Charles-Louis Havas مؤسس وكالة الأنباء الفرنسية، دائمًا على اتصال بالمسئولين في حكومة بلاده، وقد استغلت الحكومة هذه الوكالة خلال الحرب العالمية الثانية، لمصلحة الدولة. وبالرغم من أن القانون الفرنسي قد منح هذه الوكالة استقلالها عام 1957، فإن الوكالة لم تكن قادرة على دفع الشبهات حول دعمها للمصالح الحكومية الفرنسية.[3]

- المؤتمرات الدولية التي طالبت بإقامة نظام إعلامي جديد لحل مشكلة الاختلال:

1- يرجع تاريخ المطالبة بإنشاء نظام إعلامي جديد NWICO إلى عام 1973 حيث دعت حركة عدم الانحياز NAM، إلى مقاومة سيطرة دول الشمال، عندما عقدت في الجزائر وفي نفس هذا العام، مؤتمرًا للقمة، وتبنت قرارًا يدعو إلى (إقامة نظام اقتصادي جديد).

2- وفي المؤتمر العام لليونسكو الذي عقد عام 1976 في نيروبي ، ركزت الدول النامية على نقد مبدأ (التدفق الحر للمعلومات) الذي نادت به الدول الرأسمالية، وفي

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 243.

(2) Alleyne, M. D., (1997), op. cit., p.7

(3) ibid, p.8.

المقابل طرحت الدول النامية فكرة التدفق (الحر) و (المتوازن) للمعلومات وهو الأمر الذي نظر إليه الغرب كمحاولة لتقييد تدفق المعلومات.[1]

وبسبب حالة الخلاف خلال هذا الاجتماع كان الحل الذي تم التوصل إليه هو إنشاء (اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال)، وقد عرفت اللجنة باسم رئيسها Sean McBride.

وقدمت اللجنة تقريرها النهائي في عام 1980 تحت عنوان (عالم واحد وأصوات متعددة) Many Voices One World، حيث دعت إلى احترام مبدأ (التدفق الحر) وإلى (التوازن في تدفق الأنباء) في الوقت نفسه. كما أشارت اللجنة إلى مسئولية «وكالات الأنباء» عن عدم التوازن الإخباري، بسبب احتكارها لنشر الأنباء على الصعيد الدولي.[2]

وقد ضم التقرير النهائي للجنة عددًا من التوصيات لحماية الصحفيين، والحد من القيم الإعلانية لوسائل الإعلام، ومحاولة إنهاء حالة عدم التوازن الإعلامي بين الدول، والحث على حرية الصحافة.

3- وفي عام 1980 عقدت الدورة الحادية والعشرون لليونسكو لمناقشة مفهوم (النظام الإعلامي الجديد) ووضع عدة قرارات، أهمها إزالة كل أشكال عدم التوازن التي تميز النظام الإعلامي وكل أشكال الاحتكارات، واحترام الذاتية الثقافية للشعوب.

4- وفي عام 1991 عقدت اليونسكو اجتماعًا في ناميبيا حول الصحافة الإفريقية، والذي دعا إلى تحرير الصحف من التبعية للحكومات، فضلًا عن إنهاء الاحتكارات الصحفية، والتشجيع على تطبيق ديمقراطية الأحزاب والتي توفر المناخ لعمل الصحافة الحرة.

وقد استمرت اليونسكو في عقد مؤتمراتها كل عامين في حقبة التسعينيات بعد أن انضمت إليها دول الاتحاد السوفيتي المتفكك، وقد شكلت المنظمة وحدة تابعة لها تسمى (حرية التعبير والديمقراطية)، كان هدفها التشجيع على حرية تدفق الأفكار، فضلًا عن عمل المنظمة على وقف حبس الصحفيين في مختلف دول العالم، الأمر

(1) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص35.

(2) تيسير أبو عرجة، (1996)، مرجع سابق، ص177.

الذي أدى إلى عودة بريطانيا للانضمام إلى المنظمة عام 1997 وتلتها الولايات المتحدة في عام 2001 بعد فترة انسحاب تعدت العشرة أعوام، احتجاجًا على محاولات الدول النامية الحد من حرية الإعلام(1).

عاشرًا: المحصلة النهائية للجدل الدولي حول ظاهرة الاختلال الإعلامي:

(1) ماذا قالت الدول النامية؟

نتج عن الاجتماعات التي عقدتها حركة عدم الانحياز في نهاية السبعينيات عددًا من الوثائق أشارت إلى عدد من القضايا عرفت وفقًا لـ Nordenstreng بمصطلح 4Ds.

(أ) Democratization أي ديمقراطية التدفق، وتعني أن سيل المعلومات يتدفق من جانب واحد، وهناك حاجة إلى اتخاذ خطوات من أجل تحقيق التدفق المتوازن.

(ب) Decolonization والمقصود به إنهاء الغزو الإعلامي من جانب الدول المتقدمة، فالتدفق أحادي الاتجاه و سوء الفهم للمعلومات، يعكسان عدم احترام الخصوصية الثقافية للدول النامية.

(جـ) Demonopolization ويقصد به إنهاء احتكار الشركات عابرة القارات لتكنولوجيا الاتصال، الأمر الذي يشكل تهديدًا للاستقلال القومي للدول الأقل تقدمًا.

(د) Development أي (التطوير)، فدور وسائل الإعلام في عملية تطوير المجتمعات أمر لا يمكن تجاهله، حيث إن الهدف من اتحاد دول عدم الانحياز هو المطالبة بتوزيع عادل لمصادر الاتصال في العالم(2).

وقد كان لدول العالم النامي بعض المآخذ على دور وكالات الأنباء الدولية في حركة تداول الأخبار، وقد حصر بعض خبراء الاتصال **اعتراضات الدول النامية على أداء وكالات الأنباء الغربية في** أن مضمون الأنباء التي تهتم هذه الوكالات بجمعها، يبتعد عن الاحتياجات الإخبارية للدول النامية، فضلًا عن أنه لا يلائمها، وأن دول العالم الثالث لا تحصل على المعلومات الكافية

(1) McPhail, T.L., (2006), op. cit., pp. 259-262.
(2) Carlsson, U., (2003, p.12.

حول المناطق التي تنتمي إليها، وأن وكالات الأنباء الغربية تقدم للعالم صورة منحازة لما يحدث في الدول النامية.[1]، وأن تبني المنظومة الغربية للأخبار، يجعل وسائل الإعلام تركز في تغطيتها للأحداث على الأفعال وليس النتائج Actions not results [2]، فتقوم وسائل الإعلام بتقديم الحدث بغض النظر عن سياقه، أي بدون الإشارة إلى (العملية الكاملة).

وقد أوصت منظمة (اليونسكو) الدول النامية بمحاولة تطوير عملية جمع المعلومات، وبناء على ذلك تم إنشاء عدد من وكالات الأنباء، مثل مجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز ووكالة الأنباء الإفريقية وغيرها.[3]

الرد على شكوى الدول النامية:

بناء على عدد من الدراسات الكمية التي أجريت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات في عدد من دول العالم لتوصيف مشكلة الاختلال، أشار (الجمال) إلى إغفال الدول النامية لعدة نقاط عند تقييمها لوضع التدفق:

1. أن قدرات الدول المختلفة على إنتاج أنباء صالحة للتبادل الدولي غير متساوية، وأن الأنباء والمعلومات بشكل عام تعد مخرجًا من مخرجات القوى السياسية والاقتصادية والتقنية، وكذلك القدرة على إنتاج وتوزيع الأنباء.
2. أنه لا توجد دولة في العالم ملزمة على أي نحو بإنتاج وتوزيع الأنباء التي تحتاجها دولة أخرى.
3. أن وكالات الأنباء بالعالم النامي تعد مؤسسات حكومية تخضع للإجراءات البيروقراطية، ولا يمكن المقارنة بين قدراتها وقدرات الوكالات الكبرى.
4. أن وكالات الأنباء الكبرى تعد مشروعات اقتصادية خاصة تعمل في إطار سوق حر يتسم بالتنافس، وليست مضطرة لإشباع احتياجات دول العالم الثالث.
5. أن مفهوم (الخبر) من وجهة النظر الغربية هو (الحدث غير المألوف)، وبالتالي فإن وقوع أحداث توتر في دول العالم النامي هي أنباء تستحق التغطية، أما ما تطالب به

---

(1) عبدالله زلطة، (2001)، مرجع سابق، ص 244.

(2) Shinar, D., (2000), p.94.

(3) Rampal, K., R., (2000), p.113.

دول العالم الثالث من ضرورة نقل (العملية المتكاملة) وليس حدثًا منفردًا بذاته، فهو أمر لا يحدث في الواقع عادة.

ويرى «الجمال» أن دول الجنوب ذاتها لم تأخذ عمليًا بهذا المفهوم الأخير، فما زالت القيم الإخبارية الغربية هي القيم الشائعة في الممارسات الإعلامية، وما زالت تدرس في الأقسام الأكاديمية للإعلام في دول الجنوب.(1)

أما بالنسبة لمطالب الدول النامية الأربعة التي عرفت بالـ 4Ds ، فإنها تعد مطالب واسعة النطاق بل ومتداخلة، وتشكل أبعادًا متباينة من قضية الاختلال التي تتسم بالتعقيد في حد ذاتها.(2)

أما عن الوكالات التي أنشئت بناء على شكوى الدول النامية، فباستثناء وكالة أنباء أمريكا اللاتينية «Latin America's Inter Press Service»، فإن هذه الوكالات لم تحقق أية مصداقية تذكر.(3)

ويرى Alleyne أن المبادرات التي قامت بها حركة عدم الانحياز بالتعاون مع منظمة اليونسكو في السبعينيات، لتشجيع إنشاء وكالة الأنباء الإفريقية PANA، ومجمع وكالات عدم الانحياز NANAP وغيرها، كانت بهدف إعطاء الفرصة للصحفيين المحليين للتحكم في تدفق الأنباء من وإلى الدول التي ينتمون إليها. ولكن هذه الوكالات لم تستطع توفير الإمكانات من أجل إنشاء مكاتب خارجية في عواصم العالم، وكل ما فعلته هو الاكتفاء بدور الوسيط، وإعادة صياغة أنباء الوكالات الدولية(4). وبالرغم من إجراء العديد من المؤتمرات تحت مظلة (النظام العالمي الجديد للاتصال والمعلومات) NWICO، فإن التوصيات لم توضع محل التنفيذ، بل تحول الأمر إلى صراع سياسي بين الدول ذات المصالح المتعارضة.

وقد عرف الباحث الإعلامي Hamelink (النظام الإعلامي الدولي الجديد) والذي طالبت الدول النامية بوجوده، بأنه (النظام الذي يتم من خلاله تبادل المعلومات دوليًا

---

(1) راسم الجمال، (1994)، مرجع سابق، ص159.

(2) CarLsson, U., (2003), op. cit., p.12.

(3) Rampal, K.R., (2002), op. cit., p.113.

(4) Alleyne, M.D., (1997), op. cit., p.14.

بحيث تتمتع الدول النامية بالتحكم في مصادر المعلومات، وتسهم بشكل فعال كأعضاء مستقلين في المجتمع الدولي).[1]

وبالرغم من ارتباط مفهوم (النظام الإعلامي الدولي الجديد NWICO) بمفهوم (النظام الاقتصادي الدولي الجديد NIEO (والذي ذكر لأول مرة ضمن قرار الأمم المتحدة رقم 3201 لعام 1974)، فإن تعريف الأخير كان أكثر تحديدًا منذ البداية، بينما بقي المفهوم الأول - منذ إدراجه في القاموس الدبلوماسي عام 1976 - بدون تعريف دقيق[2] ، وهو ما يبدو واضحًا في تعريف Cees Hamelink.

(2) ماذا قالت الدول المتقدمة؟

عندما أقيمت الدورة الحادية والعشرون لليونسكو لمناقشة مفهوم النظام الإعلامي الجديد، وطالبت الدول النامية بإزالة الاحتكارات الكبرى، كان رد الولايات المتحدة هو الدعوة إلى مؤتمر (اللجنة العالمية لحرية الصحافة) في فرنسا عام 1981، والذي أصدر إعلانًا يدعو فيه اليونسكو للتخلي عن تلك المطالب و التي وصفت بأنها محاولة للتحكم في مضمون الأخبار.[3]

وانتهى الأمر بانسحاب الولايات المتحدة من منظمة اليونسكو في عام 1983، حيث إن دعوة المنظمة لإقامة النظام الإعلامي الجديد - من وجهة نظر أمريكا- تعد معارضة لمبدأ التدفق الحر للمعلومات، وقد تلا ذلك انسحاب بريطانيا من المنظمة ذاتها، وقد ظلت الدولتان خارج المنظمة الدولية لما يزيد على العشرة أعوام.

الرد على اعتراضات الولايات المتحدة:

بالرغم من دفاع الولايات المتحدة عن (الحق في الإعلام) و (حرية التدفق)، إلا أن الولايات المتحدة نفسها لم تنجح في تحقيق هذه المبادئ، حيث يرى Iggers أن نموذج التركيز على المعلومات«The Information Centered Model» والذي تتبعه الولايات المتحدة قد فشل؛ لأن وسائل الإعلام الأمريكية لم تنجح في وظيفة نقل المعلومات

(1) Carlsson, U., (2003), op. cit., p.15.

(2) ibid, p.11.

(3) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص37.

التي يحتاجها الجمهور، حيث إن مشاركة المواطنين الأمريكيين في الحياة العامة قد تناقصت، كما قل اهتمامهم بالأحداث العالمية.

فالإنسان لا يحتاج إلى المعلومات (فحسب)، ولكنه في حاجة لإدخالها في (سياق معرفي عام) من أجل القدرة على الوصول إلى معنى، وهي وظيفة الإعلام. وعلى ذلك فإن هذه المعلومات المتدفقة، تجعل الإنسان عاجزًا عن تفسيرها، وليس أمامه إلا التسليم بها، ما دام ليس هناك وجهات نظر معارضة.[1]

وقد علت أصوات عديدة تعارض الموقف الأمريكي من قِبَل بعض الدول المتقدمة:

(أ) ففي عام 1979 أشارت «لجنة حكومية كندية» في تقرير لها إلى (أن تدفق المعلومات عبر الحدود يشكل أخطر تهديد للسيادة الكندية).

(ب) وفي عام 1979 أيضًا ذكرت «لجنة المجتمع الأوروبي» في تقريرها (أن السيطرة الأجنبية على تدفق المعلومات تهدد استقلال أوروبا في اتخاذ القرارات في مجالات الحياة العامة والخاصة).

(جـ) وفي عام 1984 قال الرئيس الفرنسي «فرانسوا ميتران»: (إن تدفق المعلومات عبر الحدود، والذي يتحكم فيه عدد قليل من الدول، سيفقد بقية الدول سيادتها).

وقد استمرت الجهود الدولية في هذا المجال طوال عقد التسعينيات، وإن سميت بمسميات أخرى، فمنتدى مجموعة (الشبكة الدولية لتنوع الثقافات) International Network for Cultural Diversity ، والذي بدأ باجتماع في كندا عام 1998 ، واستمر في اجتماعاته الدورية في عدد من الدول المختلفة، قد ركز على فكرة الهوية وتأثير العولمة، وهاجم منظمة التجارة العالمية WTO على دعمها للسلع الثقافية الأمريكية .

ولعل السبب في تولي دولة مثل (كندا) رئاسة هذه المجموعة هو السيطرة الإعلامية الأمريكية عليها، إلى الحد الذي خلق مخاوف من تحولها لمستعمرة إلكترونية للولايات المتحدة.[2]

---

(1) نفس المرجع السابق، ص70.

(2) McPhail, T.L., (2006), op. cit., p.38.

وفي نهاية حقبة التسعينيات بدأت آفاق جديدة تتفتح في مناقشات منظمة اليونسكو وجهودها، حيث بدأ الاهتمام بمجتمع المعلومات والوسائط المتعددة، وأهمية التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات.[1]

إن ذلك يعني أن القضية لم تعد قضية الدول النامية فقط، وأنها يمكن أن تشغل بال الدول الأكثر تطورًا.

تعليق عام على الجدل الدولي حول وضعية تبادل الأنباء بين الدول:

بالرغم من البدايات (القديمة نسبيًا) لهذا الجدل الدولي، فإنه لم يفقد أهميته حتى الآن، ولعل القضية بدأت تتخذ أبعادًا أعمق، خاصة أن السيطرة الاستعمارية التي تدعي الدول النامية ممارسة الدول المتقدمة لها، لم تعد استعمارًا ثقافيًا فحسب، بل بدأت تتخذ الشكل الاستعماري القديم، الذي يستخدم الآلية العسكرية متمثلًا في الحرب الأنجلو - أمريكية على العراق، وما تلاها من مخططات أمريكية في منطقة الشرق الأوسط ككل. [وهو ما يجعلنا نفرد متسعًا من الحديث لمناقشة الهيمنة الأمريكية (إعلاميًا وعسكريًا) في الفصل الثاني من هذا الكتاب].

وبالرغم من رؤية البعض لعدم جدوى الجدل الدولي بسبب تنافر وجهات النظر المطروحة من خلاله[2]، وبالرغم من ادعاء البعض أن محاولة وضع نظام إعلامي جديد أصبح أمرًا غير مهم إلى الحد الذي جعل منظمة اليونسكو تتخلى عنه، فإنه لا يمكن إنكار أهميته في تحديد القضايا التي تتسبب في الفجوة الإعلامية بين دول العالم، وبالتالي في فهم قضايا (الاتصال الدولي) فهمًا كاملًا.

فالهدف من إقامة النظام الإعلامي الجديد كان محاولة جعل الدول الأقل تطورًا LDCs تتحكم بشكل أفضل في وسائل إعلامها، وأن تتخلص من ارتباطها بالدول الاستعمارية السابقة، والتي قامت بدورها بالوقوف في وجه الـ NWICO خوفًا من حرمان مؤسساتها الإعلامية من أرباحها من هذه الأسواق.[3]

(1) ibid, p.262.

(2) Mattel art, A. and Mattel art, M., (1998), p.97.

(3) McPhail, T. L., (2006), op. cit., p.13.

ولعل المشكلة في الجهود التي قامت بها (اليونسكو) بشكل عام، هي عدم تغطية هذه المجهودات على نطاق واسع من قبل وسائل الإعلام، وبالتالي عدم اهتمام الجماهير أو الحكومات بها، فجهود اليونسكو مثلها مثل أخبار التنمية أو التعليم لم تكن تلقى اهتمامًا كبيرًا من قبل الإعلام الدولي، والمشكلة تكمن في عدم تخصيص ميزانية كافية للإعلام من قبل المنظمة الدولية.[1]

لكن هذه (المناقشة العظيمة) كما أطلق البعض عليها، قد أدت إلى تشكيل عدد من المفاهيم كمفهوم (الحق في الاتصال) والذي يعد أكثر اتساعًا من مفهوم (التدفق الحر للمعلومات)، و يشمل حق الأفراد والجماعات أن يَعلموا ويُعلموا، وأن يشاركوا في العملية الاتصالية To inform & to be informed.[2]

ولكن المشكلة في هذه المناقشة هي عدم إعطائها الاهتمام لمفهوم (المعرفة) Knowledge كبديل لمفهوم (المعلومات)، حيث إن الغرب يميل إلى تقديم الواقع بطريقة مجزأة، حيث يتم تقسيم الواقع إلى وحدات صغيرة بحيث يمكن فهمها بأقل جهد، ويرى (سليمان صالح) أنه كان من الضروري المطالبة بإقامة نظام إعلامي على أساس (معرفي)، وهذا الأساس يمكن أن يتم تطويره في إطار نظرية النظم العامة.

ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها هذه النظرية هي (الكلية) Wholeness؛ بمعنى أن العالم يجب أن ينظر إليه ككل؛ لأن أجزاءه (الأفراد، والثقافات، والأمم، وقطاعات العالم) لا يمكن أن تفهم بشكل منفصل[3].

وكما سبقت الإشارة فإن «اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال» قد خلصت في عام 1980 إلى تقرير نهائي تحت عنوان (أصوات متعددة، وعالم واحد) Many Voices, One World.

والحقيقة أن الشطر الثاني من عنوان التقرير كان محل تساؤل، فهل كانت المجتمعات في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وحتى الآن، تحيا تحت لواء عالم «واحد»؟ نظريًا قد يكون ذلك صحيحًا بشكل ما، ولكن الفجوة التي تفصل بين المجتمعات ما زالت واسعة، وكذلك فإن فكرة (المقاطعات المنعزلة Separate enclaves) التي أشار

---

(1) ibid, pp. 259 - 265.

(2) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص50.

(3) نفس المرجع السابق، ص 69.

إليها Richard Blake تؤكد عدم صحة هذا التعبير، فضلًا عن أن الإعلام الغربي قد تخلى عن مهمته في خلق التواصل بين الشعوب، وجعل اهتمام المواطن بالقضايا الخارجية يتضاءل.

كما أن مناقشتنا لقضية الاختلال الإعلامي تدحض كليًا الشطر الأول من عنوان التقرير، فأين (الأصوات المتعددة) في ظل الهيمنة الغربية والأمريكية، وإن وجدت أصوات مغايرة فهل لها نفس القوة والتأثير على الساحة الدولية؟

وقد تكون صياغة (عنوان التقرير) بهذه الطريقة معبرة عن الهدف الصحيح للنظام الإعلامي العالمي الجديد الذي طالبت به الدول النامية، لكنها لا تعبر عن واقع الاتصال في العالم المعاصر، فهناك صوت «واحد» فقط هو صوت الولايات المتحدة الأمريكية، يحمل إلى كل أنحاء الدنيا المنتجات الثقافية التي تهدف إلى إخضاع البشر لمنطق السوق والرأسمالية الأمريكية.[1]

ويرى «سليمان صالح» أن الصياغة التي تعبر عن الواقع الراهن للإعلام الدولي يجب أن تكون (صوتًا واحدًا وعوالم متعددة) بدلًا من (عالم واحد وأصوات متعددة) والذي جاء كالحلم الذي لا صلة له بالواقع.

○○○

(1) نفس المرجع السابق، ص56.

الفصل الثاني

التدفق الإعلامي وتبادل الأنباء في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية على العالم

«كيف أصبحت أمريكا سيدة الإعلام في العالم اليوم؟»

بعد استعراض مشكلة الاختلال في تدفق الأنباء، يصبح من الضروري استعراض الوضع الحالي للتدفق، والمستجدات الإعلامية والسياسية والاقتصادية على الساحة الدولية التي أثرت في هذا الوضع، ومن أهم هذه المستجدات:

استقرار مفهوم العولمة كمفهوم دولي مرادف للهيمنة الأمريكية على العالم، وزيادة المطامع الأمريكية في الشرق الأوسط، وما تبع ذلك من فقدان الثقة في بعض وسائل الإعلام العالمية الكبرى، وظهور عدد من الشبكات الإعلامية الكبرى واختفاء عدد آخر منها، فضلًا عن تعاظم دور الإنترنت كوسيلة لنقل المعلومات، وظهور مفهوم الفجوة الرقمية Digital Divide ليصبح مسيطرًا على المناقشات المعنية بمشكلات الاتصال.

أولاً: مفهوم القرية الكونية الجديدة:

يرجع ظهور مفهوم القرية الكونية إلى منتصف الستينيات ، حيث قال عالم الاتصال (مارشال ماكلوهان) في كتابه المنشور عام 1967 بعنوان (الوسيلة هي الرسالة) (The Medium is the message) «إننا نعيش في قرية عالمية، وأن الوسائل الإلكترونية ربطت كلًّا منا بالآخر، وبالتالي فإن المجتمع البشري لن يعيش في عزلة بعد الآن، فقد تغلبت الوسائل الإلكترونية على قيود الوقت والمسافة»[1].

ويرى (ماكلوهان) أن وسائل الإعلام الإلكترونية (خاصة التلفزيون)-على عكس الكلمة المكتوبة- أدت إلى (إعادة توحيد) المجتمعات البشرية، وإعادتها إلى الشكل الأولي Retribalizing ... ولهذا أصبح العالم (قرية كونية)[2].

ولعل ذلك يتفق مع فكرة (العقل العالمي) Global mind التي أثارها Mark Slouka بعد سنوات من مقولة ماكلوهان، حيث رأى Slouka أن المستقبل القريب في ظل وجود

(1) عبدالله زلطة، (2001)، مرجع سابق، ص23.

(2) Demers, D., (2002), op. cit., p.53.

شبكة الإنترنت وتواصل البشر من خلالها، سوف يؤدي إلى نشأة ما أسماه الهوية الجمعية Collective Identity [1].

تفنيد مفهوم القرية العالمية:

تعرضت فكرة (ماكلوهان) للنقد من جانب بعض خبراء الاتصال، فقد أعرب خبير الإعلام الأمريكي Richard A. Blake عن اعتقاده بأن القرية العالمية لم يعد لها وجود في مجتمع التسعينيات، حيث إن التطور التكنولوجي الذي استند إليه ماكلوهان أدى إلى تحطيم هذه القرية العالمية وتحويلها إلى (شظايا) (Fragmentation)، ويشبه Blake المجتمع الدولي في أواخر القرن العشرين بأنه أقرب ما يكون إلى البناية التي يقيم فيها عدد كبير من الأفراد، ولكن كلًّا منهم يعيش في عزلة عن جيرانه الذين يقيمون معه في البناية نفسها.

ويرى Mattelart أن تعبير (القرية العالمية) قد يحمل معنى (المجتمع الصغير)، وهو الأمر الذي لم يحدث مع تطور تكنولوجيا المعلومات، فانعزال الأفراد داخل المجتمع الحديث بسبب هذه التكنولوجيا قد يجعل مصطلح (المدينة العالمية) Global City أقرب إلى الواقع، حيث يشير مصطلح (القرية العالمية) إلى مجتمع مترابط، بينما يشير المصطلح الأول إلى مجتمع أوسع يضم أفرادًا أكثر انعزالًا.[2]

ولعل (ظهور الإنترنت)، قد أدى إلى ترسيخ مفهوم الانعزال، حيث يمكن للمتلقي الاشتراك في بعض الخدمات التي تمكنه من استقبال الأخبار التي تقع في دائرة اهتمامه، وفي الوقت المناسب له.[3]

كما يرى «James Gruning» خطأ ما يدعيه ماكلوهان، حيث إن التخصص في أنظمة الإعلام قد يؤدي إلى تفتيت العالم Fragmenting the World، من خلال منح الأفراد حريات في الاختيار ما بين الوسائل والمضامين الإعلامية، مما يجعل قوة التأثير الاجتماعي التي تتمتع بها كل وسيلة منفردة تتناقص .

---

(1) Holmes, D., (2005), p.189.

(2) Mattelart, A. and Matterlart, M., (1998), op. cit., p.102.

(3) Gunter, B., (2003), p.26.

كما يرى «Demers» أن الفرضية التي وضعها (ماكلوهان) قد يعتريها القصور، حيث إن الدراسات التي أجريت على الصحف المحلية، أثبتت أن الوسائل المطبوعة لها تأثير كبير في جعل الناس يشعرون بالانتماء إلى المجتمع، وبالرغم من أن القراءة نشاط فردي (وهذا هو سبب ما يراه ماكلوهان عن علاقة الكلمة المكتوبة بعزلة أفراد المجتمع)، فإنه غالبًا ما يناقش الناس ما يقرءونه مع الآخرين.

كما أن الاعتقاد بأن (القرية العالمية الإلكترونية) سوف تحل محل الاتصال المباشر بين الأفراد ليس صحيحًا، فالإنترنت على سبيل المثال وسيلة اتصال ثنائية الاتجاهات ولكنها لا يمكن أن تحل كلية محل التفاعل الشخصي.[1]

ثانيًا: السرعة الإلكترونية ومجتمع المعلومات:

بالرغم من الانتقادات التي يوجهها Demers إلى فرضية (ماكلوهان)، فإنه يرى أن قوة وسائل الإعلام تكمن في نقل الرسائل لكل مكان في العالم خلال جزء من الثانية، ففي عام 1997 لقيت الأميرة ديانا مصرعها، وخلال دقائق كانت شبكة CNN تذيع على الهواء تقارير من موقع الحادث، الأمر الذي يجعله الحادث الأول الذي يصل بهذه السرعة لكل هؤلاء البشر.

وبناء على المثال السابق في النقل الحي للأنباء، فإن وسائل الإعلام العالمية – كما يرى Demers– تخلق نوعًا من (التكامل الاجتماعي)، فالنقل المباشر لمراسم الجنازة جعل المشاهدين يتوحدون في الشعور بأن (الأسرة العالمية The Global Family) فقدت عزيزًا عليها.

وبالتالي فإن Demers يؤيد القوة المحتملة لوسائل الإعلام العالمية من أجل خلق نوع من التكامل بين دول العالم من أجل تحسين العلاقات وتقليل فرص الحرب والصراع.[2]

لذلك يمكن القول بأن Demers قد اختلف مع Macluhan في الجزئيات، ولكنه اتفق معه في الرؤية الكلية.

---

(1) Demers, D., (2002), op.cit., p.54.

(2) ibid, p.52.

وحول أهمية (السرعة الإلكترونية) لوسائل الاتصال الحديثة ، أشار Thussu إلى أننا نحيا عصر (مجتمع المعلومات)، فالانطلاقة الكبيرة التي حدثت في سرعة تشغيل المعلومات وتخزينها وإعادة إرسالها، قد أثرت في قوة تكنولوجيا المعلومات، وقدرتها على تشكيل جوانب من المجتمع الغربي الذي أصبح (مجتمعًا عالميًا). حيث أصبحت الإنترنت مثل شبكة الكهرباء التي تدخل كل منزل، مما يخلق (مجتمعًا متصلًا) Networked Society مبنيًا على أساس (اقتصاديات المعرفة)، وهذا ما يشكل (الطريق السريع للمعلومات) والذي يعد البنية التحتية لمجتمع المعلومات العالمي «Information Superhighway» .

ويرى المعارضون لهذه الفكرة أن النظرة لمجتمع المعلومات والمستجدات التكنولوجية المرتبطة به من هذه الزاوية تجعلنا نتجاهل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع.[1]

ويبدو أن هذه (القرية العالمية الجديدة) سوف تؤدي إلى (توحيد العالم) من الناحية الاقتصادية، فخلال الأزمة الاقتصادية الأسيوية عام 1997، قامت الشبكات العالمية من أمثال CNNfn, CNBC وغيرهما، بتوفير معلومات ساعدت أصحاب الأعمال في تقييم آثار هذه الأزمة على استثماراتهم، فهنا نجد أن الوسائل الدولية قد عملت على دفع الأفراد في العالم للاتفاق حول (نظام اقتصادي واحد)، وتشجيع الدول الأسيوية على اتباع هذا النظام، حيث تم تفسير سبب الأزمة على أنه راجع للسياسات المعمول بها في الدول الأسيوية، والتي لا تتبع مبدأ (التجارة الحرة).[2]

ثالثًا: العولمة كامتداد لفكرة القرية العالمية:

قد كان النقل التلفزيوني لنزول أول إنسان على القمر، بداية لعصر جديد، وهي المرة الأولى التي تشاهد فيها الجماهير (الأرض) كمكان مشترك يضم جميع الشعوب، ويفتح الباب لفكرة جديدة هي «العولمة».[3]

ويبدو أن هذا المصطلح الذي لاقى انتشارًا مفاجئًا في السنوات الأخيرة لم يأت من فراغ، فيرى Stuart Hall أن المصطلح لا يمكن وصفه (بالجديد) حيث ترجع أصوله إلى

(1) Thussu, D., K., (2000), op. cit., p.73.

(2) Demers, D., (2002), op. cit., p.55.

(3) Volkmer, I., available online at March 2005.

بدايات العصور الحديثة في أوروبا ، والذي وضع الغرب في كفة وباقي العالم في كفة (The West and the Rest).[1]

وقد انقسم المتحدثون عن العولمة إلى عدة فرق، فهناك فريق يرى أن العولمة تعني إزالة الحواجز السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى تتحرك رءوس الأموال والأفكار والسلع بحرية، وهناك فريق يرى أن العولمة هي الوجه الحديث للاستعمار، ويرى فريق ثالث أن العولمة هي المرادف للهيمنة الأمريكية، وعند فريق رابع فإن العولمة ليست إلا ستارًا تتحرك تحته الشركات عابرة القارات التي لها ميزانيات تفوق ميزانيات الدول ولها مصالح لا تتطابق مع مصالح الدول، ومن ثم فإنها ترفع شعار العولمة كي تفسح لنفسها طريق التوغل، وتزيل التشريعات المحلية التي تواجهها، فتنتشر دون أية عوائق.[2]

ويمكن تعريف «العولمة» بأنها (القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية، والشركات متعددة الجنسيات التي ليس لها ولاء لأية دولة قومية).[3]

ويشير كل من Baran و Davis إلى أن هدف العولمة (اقتصادي) في المقام الأول، إذ إن نشر الثقافة الغربية يعد وسيلة تمهيدية لنشر السلع وتوسيع الأعمال.[4]

أما Terry Flew فيُعرِّف «العولمة» بشكل أكثر اتساعًا، لوصف مجموعة من العمليات المتشابكة على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن أهم مظاهرها ظهور الشركات متعددة الجنسيات، وزيادة التدفق الدولي للاتصالات باستخدام التكنولوجيا الرقمية، وتدفق الأيديولوجيات عبر العالم، بالإضافة إلى تطور المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي EU والهيئات العالمية مثل منظمة التجارة الدولية WTO واليونسكو UNESCO، وانتشار عمل المنظمات غير الحكومية NGOs، وظهور الحركات المضادة للعولمة في غالبية دول العالم.

وعلى ذلك فمن الآثار التي قد تترتب على العولمة، اختفاء الثقافات المحلية للشعوب، وزيادة قوة الشركات عابرة القارات على حساب الدول الصغيرة، وهو ما دفع

---

(1) Moores, S., (2005), p.35.

(2) عبد الله زلطة، (2001)، مرجع سابق، ص 21.

(3) سوزان القليني، (2004)، ص 154.

(4) Baran, J. S., and Davis, K. D., (2000), pp. 347- 349.

الكاتب الماركسي Alex Callinicos للقول بأن (العولمة) ليست هي العدو، فالعدو الحقيقي هو (الرأسمالية العالمية).

ولعل (الإعلام) هو أكثر المجالات التي يظهر فيها أثر العولمة في الوقت الحالي، فوسائل الإعلام تستخدم التكنولوجيا في نقل المعلومات، والصور الذهنية، بين الدول المتباعدة جغرافيًا.[1]

مزايا وعيوب العولمة:

للعولمة الإعلامية الكثير من الإيجابيات، مثل سرعة انتقال المعلومات بين الدول، وخلق القدرة على حل المشكلات المشتركة التي لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية للدولة، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والبيئة، بالإضافة إلى فتح الأبواب للتيارات السياسية المختلفة، وتوسيع نطاق التغطية الإخبارية جغرافيًا من خلال بث وقائع الحدث على الهواء، (ولعل تغطية حرب فيتنام على نطاق عالمي، دليل على ذلك الاتساع، فقد حولت أجهزة التليفزيون العالم إلى قرية يرفض سكانها هذا التدخل السافر للولايات المتحدة .. مما شكل رأيًا عامًا عالميًا ضدها ، أجبرها على إيقاف الحرب).[2]

إلا أن عيوب العولمة تكمن في الخشية من ذوبان الدولة القومية،واختراق السيادة القومية للدول بنسب متفاوتة، وانهيار التوازنات الدولية، واعتبار الغرب نموذجًا للثقافة العالمية.[3]

عولمة الوسائل الإعلامية واحتكار السوق:

لفت كل من شيلر وهيلز انتباهنا للتغيرات السريعة في السوق كنتيجة لظهور الشركات الكبرى، ويعني ذلك ظهور فئة جديدة من (المشتغلين بالتجارة) في مجال تكنولوجيا المعلومات، والذين أسماهم Bagdikian «أصحاب القرية العالمية» فهم الذين يملكون السيادة عليها «Lords of the Global Village».

(1) Flew, T., (2002), pp. 197- 202.

(2) سوزان القليني، (2004)، مرجع سابق، ص 158.

(3) نفس المرجع السابق، ص 154، 155.

فالتطور السريع في الاتصالات عبر الأقمار الصناعية أصبح ضرورة لكل الدول - بما فيها الدول الغربية- من أجل اللحاق بالولايات المتحدة، وتعد (الاتصالات عبر الأقمار الصناعية) عاملًا أساسيًا في ظهور عولمة السوق، وعولمة الاقتصاد في مجال الاتصال.

وإذا ما نظرنا إلى شبكة CNN كمؤسسة وظيفتها الأخبار، نجدها تقدم خدمة إخبارية معتمدة أساسًا على وجهة نظر أمريكية، وكذلك فإن جميع الصناعات الثقافية الأمريكية، تبنى على أساس (مبدأ التدفق الحر للمعلومات) وتؤثر على العالم أجمع.[1]

وقد أصبح «للشركات عابرة القارات» دور كبير في احتكار السوق العالمي للاتصالات، ويشير (Schiller) في هذا الإطار إلى أنه في عام 1995 كانت أكبر مائة شركة متعددة الجنسية على مستوى العالم تعمل بإجمالي رأسمال يبلغ 3,2 تريليون دولار، منها 1,2 تريليون دولار تستثمر خارج البلاد التي تنتمي إليها.[2]

وهناك عدد من الشركات الأمريكية ، تسيطر على سوق السلع الثقافية، وتكنولوجيا الاتصالات عبر العالم، وهي Bell Atlantic, Time Warner, Comcast, IBM, AT&T[3].

رابعًا: الاحتكار ونهاية دور الدولة:

مع زيادة نفوذ الشركات عابرة القارات، أصبح بعضها أكثر قوة من بعض الدول ، بل إن Bill Gates صاحب مايكروسوفت يعد أكثر ثراءً من مجموعة من الدول النامية، الأمر الذي يهدد فكرة (الدول القومية).[4]

حيث توقع عدد من المحللين ما يمكن أن نطلق عليه نهاية الدولة The end of the nation state.

وقد طرح بعض الباحثين من أمثال Jean-Marie Guehenno علامات استفهام حول ما إذا كانت (الديمقراطية) يمكن أن تحيا في ظل انتهاء دور الدولة.[5]

ويرى علي محمدي أن التطورات الاقتصادية خلقت (دورًا أكبر للسوق) و (دورًا أقل للدولة)، فكلمة (الخصخصة) أصبحت من الكلمات السائدة، حيث تشير إلى

---

(1) Mohammadi, A., (1997), op. cit., p. 3.

(2) ibid, p. 4.

(3) Demers, D., (2002), op.cit.,p. 60.

(4) McPhail, T. L., (2006), op. cit., p. 329.

(5) Mohammadi, A., (1997), op. cit., p. 4.

بيع الملكية العامة للقطاع الخاص، وإلغاء التشريعات التي تمنع الشركات من اقتحام قطاعات معينة في الدولة.[1]

أما Rupert Murdock المدير التنفيذي لمؤسسة News Corporation فله رأي مؤيد للعولمة، حيث يؤكد أن النشرات التي تقدمها شبكته الإخبارية، لا تعتبر مستغربة بالنسبة للدول التي تتمتع بالانفتاح ، ولكنها قد تهدد استقرار الدول التي تجعل من المحافظة على النظام أولوية تسبق الحق في تعددية الآراء.[2]

ومن الآراء الأخرى المؤيدة لعولمة وسائل الاتصال، الرأي الذي يقول إن هذه الوسائل بكونها واسعة الانتشار، تكون قادرة على كشف الفساد في المجتمعات، ورفع جودة الأخبار وتوسيع قاعدة الأفكار، وتزيد من حدة المنافسة بين الوسائل الإعلامية ، وعندما يحدث هذا فإن هذه الوسائل تبذل جهدًا أكبر في نقل الأخبار.

أما Demers فيرى أن الاعتقاد بأن وسائل الإعلام الدولية قد تروج لأفكار مثل «حقوق الإنسان» فضلًا عن زيادة الفهم بين الثقافات المختلفة، قد يكون صحيحًا، ولكنها لن تكون قادرة على خدمة جميع فئات المجتمع – بل والمجتمعات المختلفة – بنفس الدرجة.[3]

وبالرغم مما أكده «زلطة» من أن العولمة الإعلامية وسرعة نقل المعلومات قد يؤديان لشعور الفرد بأنه عضو في مجتمع (عالمي)، وبالتالي تصبح الشعوب أكثر تجانسًا، فإننا نرى أن ذلك لن يكون في مصلحة الأطراف الضعيفة، فليس بالضرورة أن يكون شعور المواطن الذي ينتمي للدولة النامية هو (التجانس)، بل قد يكون (الانبهار) اللاواعي بكل مظاهر الحضارة الغربية .

كما أن ما يراه «زلطة» من انتشار أفكار الديمقراطية عبر جميع دول العالم من خلال الإعلام الدولي، ليس بالضرورة ما سوف يحدث، حيث إن الديمقراطية الغربية بتفاصيلها الدقيقة، وخلفيتها التاريخية، وواقعها الاجتماعي، ليست بالضرورة النموذج الأمثل للدول النامية في ظل ظروفها وخلفياتها المغايرة.

---

(1) ibid, p. 47.

(2) Demers, D., (2002), op. cit., p. 59.

(3) ibid, p. 59.

وأخيرًا فإن بعض الباحثين يرى أن المخرج من مشكلة سيطرة وسائل الإعلام الكبرى هو ظهور (الإنترنت)، حيث يرى البعض أنه سوف يخلق فرصًا جديدة، بل ويضع المؤسسات الكبرى تحت المجهر.

فترى Anne Wells Branscomb الأستاذة السابقة بجامعة هارفارد، أن الإنترنت قد يصبح من أكثر الوسائل التي يمكن توظيفها للحفاظ على تنوع المضامين، فقد يوفر الفرصة للأفراد للوصول إلى الأفكار بلا تنقيح، وبدون الخضوع لسيطرة المؤسسات الكبرى، والتي تنقل وجهات نظر المعلنين أو وجهات نظر أصحابها.

أما Demers فيرى أنه بالرغم من تفاؤل البعض بدور وسائل الإعلام الدولية إلا أنه لا يمكن القول بوجود اتفاق عام حول الآثار الإيجابية لهذه الوسائل، بما فيها الإنترنت.[1]

خامسًا: العولمة والهيمنة الأمريكية على النظام الإعلامي الدولي:

يرى محمود أمين العالم أن العولمة كما هي الآن تعد «حركة أمريكية تسعى لتحقيق الأغراض الرأسمالية الأمريكية. ولذلك فإن عدم تحليل العلاقة بين العولمة والهيمنة الأمريكية، لا يمكن إلا أن يصب في صالح الرأسمالية الأمريكية».[2]

وترجع السيطرة الأمريكية على المجال الإعلامي إلى نهاية أربعينيات القرن الماضي، حيث بدأت الشركات الأمريكية في زيادة استثماراتها خارج الولايات المتحدة، وقد احتلت استثماراتها في مجال الصناعات الكهربائية والطاقة الذرية مكان الصدارة بين جميع الشركات العالمية، والتي بلغت سنة 1971 أكثر من ثمانين ألف مليون دولار، إلى حد أن هذه الشركات الأمريكية أصبحت تقوم بأدوار خطيرة عندما قامت شركة (إلكتريك) للمواصلات السلكية واللاسلكية بالانقلاب في (تشيلي)، والإطاحة بنظام الرئيس (الليندي) في سنة 1973، وعبر هذه الشركات الاحتكارية أصبحت أمريكا الوريث الشرعي للاستعمار القديم.[3]

---

(1) ibid, p. 60.

(2) فريال مهنا، (2000)، ص 54.

(3) محمد سلام، وجبار العبيدي، (1995)، مرجع سابق، ص 56.

وتعود أهمية الوضع الدولي للولايات المتحدة في وقتنا الحالي، إلى أنها الدولة الاستعمارية الأولى على المستوى الإلكتروني، فكما حكمت المملكة المتحدة العالم في فترة من الفترات بسيطرتها على البحار، تحكم الولايات المتحدة الآن من خلال سيطرتها على العالم الرقمي ككل.[1]

ويرى (جوزيف ناي) الأستاذ بجامعة هارفارد الأمريكية، أن القوة المعلوماتية ستجعل القرن الحادي والعشرين هو قرن أمريكا.[2]

وبالرغم من أن ملكية وسائل الإعلام الأمريكية غير تابعة للإدارة الأمريكية، فإن كل وسيلة إعلامية يمكن أن يكون لها دور في زيادة القوة الإعلامية للدولة التي تنتمي إليها، وبالتالي زيادة تأثير هذه الدولة في المجتمع الدولي.

ويرى Thussu أن الإعلام الأمريكي قد أنشأ نوعًا من (الإمبراطوريات الإلكترونية) يحكمها أباطرة الإعلام، مثل Bill Gates صاحب (Microsoft) و Rupert Murdoch صاحب (News Corporation) والتي تضم العديد من الصحف والمحطات التلفزيونية داخل وخارج الولايات المتحدة، وعلى خلاف الإمبراطوريات في القرن التاسع عشر، فهذه الإمبراطوريات الجديدة لا تعتمد على القوة العسكرية، بل على قوة إقناع المتلقي لمتابعة برامجها وشراء السلع المعلن عنها، وبهذه الطريقة يتم غزو الخيال واحتلال العقول (Colonizing the Imagination).[3]

سادسًا: الولايات المتحدة كواضعة لأجندة الأنباء العالمية:

تمكن القوة الإعلامية أية دولة من أن تضع قضاياها على الأجندة الدولية، وأن تفرض نفوذها على الرأي العام العالمي، وحكومة الولايات المتحدة تمتلك القوة، وتليها في ذلك الحكومة البريطانية ثم الفرنسية.

وعلى سبيل المثال تتهم الحكومة الأمريكية بعض الدول بالعمل على امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتخصص وسائل الإعلام في العالم كله جزءًا كبيرًا من مساحتها لهذه

(1) McPhail, T. L., (2006), op. cit., p. 328.

(2) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص 283.

(3) Moors, S., (2005), op. cit., p. 56.

الاتهامات، ولا تقوم أية وسيلة بطرح سؤال (لماذا تقوم الولايات المتحدة بتطوير أسلحة الدمار الشامل بشكل مستمر ؟).

كما أن وسائل الإعلام لا تثير قضية امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار، وعندما طرحت مصر مبادرة بأن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار، لم تهتم وسائل الإعلام العالمية بهذه المبادرة، وبالتالي لم تأخذ طريقها إلى أجندة السياسة الدولية.(1)

كما أن وسائل الإعلام في العالم كله لا تكف عن التذكير بضحايا مركز التجارة العالمي في 11 سبتمبر، وتصفهم دائمًا بالأبرياء.. وهذا ما لم يحدث مع ضحايا العدوان الأمريكي على أفغانستان.. لأن النظام الإعلامي قرر أن يحرم هذا الشعب من عرض قضيته على العالم لمصلحة الولايات المتحدة التي تسيطر على هذا النظام.(2)

وتقوم الشركات عابرة القارات والتي تسيطر على وسائل الاتصال، بتضييق السوق أمام الصحفيين ، مما يؤدي إلى وجود تطابق أيديولوجي مع ملاك وسائل الإعلام، بحيث يتم حجب الكثير من الآراء التي تتعارض مع (أجندة السلطة الأمريكية) المتطابقة مع مصالح الشركات عابرة القارات، وترى مجموعة تحليل وسائل الإعلام Media Analysis Group، أن الصحفيين يفرضون رقابة ذاتية على أنفسهم، في الوقت الذي لا يعترفون فيه بذلك.(3)

سابعًا : استراتيجيات الدعاية الأمريكية :

يرى Hachten أن تدفق الرسائل الإعلامية عبر دول العالم ليس محايدًا، بل هو نوع من الاتصال الموجه، فالكثير من الرسائل (دعائية). ولا يوجد صحفي يريد أن يوصف بأنه يقوم بالدعاية، لذلك نجد أنه يتم استخدام بعض المصطلحات مثل، (التبادل الثقافي)، و(الاتصال السياسي الدولي).(4)

ويرى سليمان صالح أن هناك عددًا من الاستراتيجيات الدعائية التي تقوم بها الولايات المتحدة من خلال الإعلام، و ذلك من أجل تحقيق أهدافها على النطاق الدولي ومن أهم هذه الاستراتيجيات:

---

(1) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص 284.

(2) نفس المرجع السابق، ص 196.

(3) نفس المرجع السابق، ص 64.

(4) Hachten, A. W., (1999), p. 110.

1- استراتيجية البحث عن العدو:

تجلت هذه الاستراتيجية خلال الحرب الباردة، حيث ركزت وسائل الإعلام الأمريكية على إنتاج الصور النمطية للعدو الذي يهدد الديمقراطية الغربية، والمتمثل في الشيوعية، وبعد انتهاء الحرب الباردة، وجدت الولايات المتحدة ضالتها الجديدة في (الإرهاب) و(أسامة بن لادن) لتجعل منهما أعداءها الجدد، وبالتالي يظهر العالم من خلال الإعلام الأمريكي في صورة (الطيبين والأشرار)، وبالرغم من تقليل مساحة الاهتمام بالأخبار الخارجية خلال فترة التسعينيات من قبل الصحف الأمريكية، فإن الأعداء الجدد للولايات المتحدة قد احتلوا الصفحات الأولى في بداية القرن الجديد، خاصة بعد أحداث سبتمبر، معطين أبعادًا جديدة لتدفق الأنباء إلى وسائل الإعلام الأمريكية، وتدفق أنباء أمريكا وحروبها إلى جميع دول العالم.(1)

وقد تبنت وسائل الإعلام الأمريكية عقب الحرب الباردة فكرتين هما (نهاية التاريخ) بمعنى الانتصار الحاسم للنظام الرأسمالي الديمقراطي، و (صراع الحضارات).

وقد استخدمت [وسائل الإعلام الأمريكية] هذه الاستراتيجية عند تغطية حادث إسقاط الطائرة الكورية بواسطة مقاتلة روسية عام 1983، حيث تم تخصيص مساحات وأوقات مبالغ فيها لتصوير الحدث كجريمة قتل متعمدة، مما يعكس العداء الأمريكي السوفيتي، على عكس حادث إسقاط القوات الأمريكية لإحدى الطائرات الإيرانية عام 1988، والذي تم تصويره كمجرد خطأ فني.(2)

كما اعتمدت تغطية صحيفة (NY Times) لحادث اختطاف طائرة TWA الأمريكية على (التبسيط) و (اختزال القضية)، وعدم شرح خلفياتها، والاعتماد على فكرة (الأنا والآخر) أو (الطيب والشرير)، وتصوير قائد الطائرة الذي لقي مصرعه في صورة (بطل أمريكي أنقذ العالم)، مع الإسراف في استخدام (العواطف الإنسانية) للتأكيد على المعنى المطلوب.(3)

كما توصلت دراسة Kuusisto التي أجريت عام 1998، إلى أن وسائل الإعلام الأمريكية قد استخدمت عددًا من الأطر المختلفة في عرضها للحروب التي تخوضها، وذلك بما

---

(1) McPhail, T. L., (2006), op. cit., pp. 1- 4.

(2) Entman. R. M., (1991), pp. 6 - 25.

(3) Lule, J., (1993),pp.26 - 39.

يتفق مع السياسات الأمريكية، ففي حرب الخليج الثانية تم وصف جهود قوات التحالف ضد العراق بأنها (حرب من أجل خلق نظام عالمي جديد)، وتم تقديم صدام حسين بأنه (عدو مطلق)، بينما تم تقديم الصراع في البوسنة على أن القادة التابعين لحلف الناتو غير قادرين على اتخاذ أية قرارات.[1]

وهناك بعد أهم لهذه الاستراتيجية، فبسبب بحث الولايات المتحدة الدائم عن عدو خارجي لشحذ الدعم الشعبي للحكومة، فإن وسائل الإعلام الأمريكية جعلت الشعب الأمريكي لا ينجذب لأية أخبار عن دول العالم المختلفة، إلا لو تطرق الأمر لصراع (مثل الحرب الباردة، الحرب على الإرهاب الدولي، الفاشية الإسلامية....) مما جعل القضايا الأعمق مثل التنمية لا تهم الصحف الأمريكية، التي لا تهتم سوى بالأخبار الخفيفة والنميمة[2]. مما يجعل للولايات المتحدة دورًا في تدعيم بعض القيم الإخبارية التي تعرضت للنقد وهي قيمة (الصراع) والتي سوف تتم مناقشتها في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

2- استراتيجية نقص المعلومات:

تقوم وسائل الإعلام الأمريكية بإخفاء المعلومات عن مواقف الأطراف الأخرى في الصراعات الدولية، مما يؤدي إلى زيادة الخوف لدى الجماهير، لدفعها لتأييد السياسات الأمريكية كما حدث في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، كما تقوم وسائل الإعلام الغربية بالتركيز على المعلومات التي تدعم نظم الحكم الموالية للتحالف الغربي، وتهاجم تلك الدول التي تعارض هذا التحالف، وتعمل وسائل الإعلام الأمريكية على (تجهيل الشعب الأمريكي) فيما يختص بالسياسات الخارجية، فعلى الرغم من التذكير الدائم بضحايا 11 سبتمبر، فإن ذلك يقابله صمت إزاء الممارسات الأمريكية وأعداد ضحايا العدوان الأمريكي على أفغانستان.

ويرتبط ذلك بمفهوم (ستار المعلومات)، ويشير إلى أن بداخل كل مجتمع مجموعة من الحقائق التي يجب ألا تظهر، لذلك تقوم مؤسسات المجتمع بستر المعلومات بالمعلومات، وتمثل الولايات المتحدة نموذجًا للإبقاء على الجماهير كمشاهدين وليسوا مشاركين، والوصول لحالة إجماع لكل ما تقوم به الإدارات الأمريكية المتوالية. فقد قدم

(1) إيمان نعمان جمعة، (2004)، ص 157.

(2) McPhail, T. L., (2006), op. cit., p. 15.

الرئيس (جورج بوش) عددًا من المصطلحات التي تحدث الإعلام عنها، مثل الحرب المشروعة، والذكية و النظيفة، لتكون الخطوط الرئيسية للخطة الإعلامية للحرب على عدد من دول العالم[1]. وقد كان من أهم النتائج التي تبعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة، تقييد الحريات وخرق مبدأ (التدفق الحر للمعلومات). ولم تكن هذه هي المرة الأولى، فخلال حرب الخليج الثانية في أوائل التسعينيات، أحكمت كل من وزارة الدفاع Pentagon ووزارة الخارجية، القبضة على الخطاب الإعلامي حول الحرب من خلال تقييد دخول الصحفيين إلى موقع الحرب، وهو ما تكرر بعد ذلك أيضًا في الحرب الأنجلو أمريكية على العراق 2003.[2]

كما اتسمت التغطية الأمريكية باللجوء إلى إخفاء الحقائق فيما يتعلق بسير التحقيقات في أسباب وقوع أحداث 11 سبتمبر، كما تجاهل الإعلام الأمريكي التيار الرافض للحرب ضد أفغانستان[3] ،كما منعت السلطات الأمريكية تصوير عمليات إجلاء الأمريكيين الذين أصيبوا أثناء العمليات العسكرية في حرب أفغانستان، والاكتفاء بالمواد التي تصور حياة الجنود في أفغانستان وبدون الإشارة إلى أية سلبيات.[4]

3- استراتيجية (الربط غير العادل):

وتعني الربط بين عدد من الأحداث لتحقيق أهداف أيديولوجية معينة.. وتعتبر قضية (حقوق الإنسان) من أهم الأمثلة على ذلك، فهناك الكثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان في معظم دول العالم، لكن وسائل الإعلام لا تقوم بالبحث عن المعلومات، إلا عندما تريد الولايات المتحدة الضغط على هذه الدولة لتحقيق هدف معين، عندئذ يتم فتح ملف حقوق الإنسان في هذه الدولة، وإثارة القضية في الأجندة الإخبارية لوسائل الإعلام.

يتضح ذلك من خلال ارتكاب النظام العراقي العديد من المذابح ضد الأكراد، فيما يعرف بمذبحة (حلبجة)، فقد كانت وسائل الإعلام الغربية على علم بالحدث .. إلا أنها تجاهلت الحدث ، ثم قامت بفتح ملف هذه المذبحة بعد أن قام صدام حسين بغزو

(1) حسني محمد نصر، (2004)، ص ص 1403 - 1409.

(2) Ibrahim, D., (2003), p. 98.

(3) هويدا مصطفى، (2002)، ص 83.

(4) نفس المرجع السابق، ص 58.

الكويت، وقد بالغت وسائل الإعلام الغربية في استدعاء المعلومات عن تلك الأحداث، ونشرها في هذا التوقيت، وسارت وسائل الإعلام العربية على هذا النهج.[1]

مثال آخر ما حدث بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق (رفيق الحريري)، حيث تم استغلال الحدث لفتح ملف القوات السورية في لبنان، والمطالبة بالانسحاب السوري الكامل من الأراضي اللبنانية.

كما تقوم وسائل الإعلام الأمريكية باستدعاء معلومات قديمة حول اضطهاد اليهود عند تغطية الأحداث التي تقع في الأراضي الفلسطينية، وذلك لتبرير الاعتداء الإسرائيلي على العرب.

ومن أمثلة (الربط غير العادل) بين الأحداث، ما ذكره «مأمون فندي» من قيام إحدى الأميرات السعوديات بالتبرع «بشيك» لعلاج إحدى المريضات، وقد قامت هذه المريضة - التي ربما لم تستطع الوصول إلى البنك لصرف قيمة الشيك - ببيع هذا الشيك بسعر أقل من قيمته لأحد الأشخاص عرف باحتفائه بأحداث سبتمبر، وقد نشرت صحيفة (النيوزويك) هذا الخبر، بصيغة أن التبرع قد وصل إلى يد أحد المؤيدين لهجمات سبتمبر، وبعد مرور نحو شهر على نشر هذه القصة أقر الصحفي (إيفان توماس) صاحب القصة الخبرية أن (تبرع الأميرة كان بريئًا)، أما (مايك إيزاكوف) زميل توماس في القصة الخبرية، فقد قال إن الأميرة لم تكن تعرف أن الأموال ستصل إلى هؤلاء، ولكنها قصة خبرية جيدة (أميرة وأموال وإرهابيون)، ولولا ظروف 11 سبتمبر ما نشرناها.[2]

ومن أمثلة الربط غير العادل ما فعله توني بلير رئيس وزراء بريطانيا عام 2001، عندما أدلى بخطاب لتبرير الحرب على أفغانستان، وتحدث حول مشكلة التطهير العرقي في كوسوفو، وكيف أن تدخل الناتو قد أدى إلى إنهاء العنف.[3] وما فعلته الإدارة الأمريكية عند ربطها للحرب على العراق بتنظيم القاعدة في أفغانستان.[4]

(1) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص 154.
(2) مأمون فندي، (2003)، ص 230.

(3) Webster, F., (2003), p. 67.
(4) Miles, H., (2005), p. 238.

4- استراتيجية (الزاوية الأمريكية) لدعم استقرار الدولة:

يرى بعض علماء الاتصال أن وسائل الإعلام الأمريكية تقدم الأنباء من وجهة النظر الأمريكية، ووفقًا للسياسة الخارجية الأمريكية[1]. كما تقوم وسائل الإعلام بتدعيم رضا المواطن عن الأوضاع القائمة، حيث تعكس صورة إيجابية للأنظمة الاقتصادية الغربية، مع تجاهل مشكلات هذه الأنظمة.[2]

وعندما تلجأ وسائل الإعلام الغربية للخبراء للتعليق على الأحداث، فإنها غالبًا ما تلجأ للخبراء الغربيين، وحتى لو وقعت الأحداث خارج إطار دولته، فإن الخبير الغربي هو الذي يتحدث.[3]

ويرى أحد محرري وكالة AP، أن أول ما تعلمه في عمله هو محاولة وضع مقدمة قوية جذابة للخبر، ثم البحث عن أية زاوية أمريكية لوضعها في الفقرة التالية، وبغض النظر عما إذا كان ذلك منطقيًا أو مناسبًا.[4]

وقد أجرت وكالة AP استطلاعًا على 700 محرر حول أهم عشر قصص إخبارية لعام 1997، ولم يختر المحررون أية أخبار غير أمريكية لتضمينها ضمن قائمة أهم الأخبار فيما عدا خبري موت الأم تريزا والأميرة ديانا.[5]

وأوضح استطلاع للرأي أجري عام 1997 على الجمهور الأمريكي أن نسبة متابعي الأخبار الأجنبية قد تناقصت من 80٪ في الثمانينيات إلى 20٪ في التسعينيات من القرن العشرين.

وقد توصلت دراسة Michael Emery (1989) على عشر صحف أمريكية كبرى، أن المساحة المخصصة للأخبار الخارجية لا تزيد على 2,6٪ من إجمالي المساحات غير الإعلانية.[6]

لذلك فإن قدرات الشعب الأمريكي على تحديد مواقفه من الأحداث الخارجية تتناقص، كما تتناقص قدرته على التأثير في صناعة القرارات فيما يختص بالشئون

---

(1) Ginneken, J. V., (1998), p. 28.
(2) Alleyne, M. D., (1995), op. cit., p. 60.
(3) Ginneken, J. V., (1998), op. cit., p. 100.
(4) Lederman, J., (1992), p. 239.
(5) Hachten, A. W., (1999), op. cit., p. 10.
(6) ibid, p. 11.

الخارجية...، مما يجعل المجتمع الأمريكي لا يختلف عن المجتمعات التي تصفها الولايات المتحدة بالاستبداد، وتبني شرعية قراراتها على أساس مواجهة هذه النظم المستبدة، وتحويلها إلى نظم ديمقراطية.[1]

ثامنًا: الدور الإعلامي للمؤسسات الحكومية الأمريكية:

يرى Ginneken أن البيت الأبيض هو الصانع الأول للأخبار في العالم، وتؤيد دراسة «Parenti» ذلك، حيث يرى أن البيت الأبيض يتمتع بالقدرة على قتل «القضايا الخلافية» بحجب المعلومات أو بالمعلومات المضللة،فقد طور (الرئيس ريجان) مجموعة وسائل عرفت (بفن التحكم في الوصول إلى المعلومات)، بحيث تتم مساعدة الصحفيين على الوصول إلى الأخبار التي يريد البيت الأبيض أن تصل للجمهور.

ويُقدَّر عدد مراسلي الوسائل الإعلامية في واشنطن بعشرة آلاف مراسل، وعندما يركز الرئيس على قضية ما، فإن وسائل الإعلام تسلط الضوء عليها وبالتالي يحدد الأجندة الإخبارية لوسائل الإعلام.

أما الصانع الثاني للأخبار فهي وزارة الخارجية الأمريكية، حيث تقوم من خلال سفاراتها بتوفير المعلومات للصحفيين، كما أن البيان الذي تصدره الوزارة ظهر كل يوم قد أصبح بذاته «مؤسسة»، حيث يأخذ طريقه للصفحات الأولى للصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون، داخل وخارج أمريكا.

أما الصانع الثالث للأخبار فهي وزارة الدفاع الأمريكية Pentagon، حيث تشكل أكبر احتكارات جمع المعلومات وتصنيعها في العالم، ففي خلال حرب فيتنام وصل إنفاق البنتاجون على جمع المعلومات وتوزيعها، إلى ما يزيد على إنفاق وكالتي الأنباء الأمريكيتين وشبكات التلفزيون الأمريكية الثلاث، وعشر صحف رئيسية مجتمعة.

وبعد أحداث سبتمبر قام البنتاجون بإنشاء مكتب التأثير الإعلامي، لبث معلومات تشكل مواقف واتجاهات الجمهور.[2]

وبالنسبة لوسائل الإعلام الأمريكية، فلم يعد معظمها يقوم بدوره الناقد لأخطاء الحكومة، مثل قانون الطوارئ وكبت الحريات المدنية من قبل مكتب التحقيقات

(1) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص 163.
(2) نفس المرجع السابق، ص ص210 - 213.

الفيدرالي FBI ووكالة الاستخبارات المركزية CIA أو ما يحدث في معتقل جوانتانامو، وقد تحولت شبكة Fox الإخبارية الأمريكية وغيرها، إلى أداة علاقات عامة في يد البيت الأبيض في أعقاب أحداث سبتمبر، إلى الحد الذي دفع Richard Sambrook مدير شبكة BBC العالمية في عام 2004 إلى توجيه النقد لوسائل الإعلام الأمريكية لعدم موضوعيتها في أعقاب أحداث سبتمبر والحرب على العراق.[1]

كما أكد (ويليام شارب) و (ألين ري)، وهما من كبار مسئولي معهد المعلومات وتحليل وسائل الإعلام في نيويورك، أن عملية نشر الأكاذيب التي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، جعلتها تجند جيشًا ضخمًا من الصحافيين في مختلف أنحاء العالم .. فقائمة عملاء المخابرات من الصحافيين يفوق قائمة مراسلي وكالات الأنباء العالمية (اليونيتدبرس، والأسوشيتدبرس، ورويترز، وتاس) معًا.[2]

كما تقوم هذه الدوائر أحيانًا بتسريب محتوى خبر كاذب إلى إحدى الصحف الثانوية في إحدى الدول الصغيرة ، بغرض نشره أولًا، وبعد النشر تتلقفه وكالات الأنباء، وتتناوله بالشرح والتحليل.. حتى يصبح هذا الخبر المختلق قضية عالمية لها ردود أفعال واسعة.

أما عن الشركات الأمريكية الكبرى فقد تمكنت من احتكار صناعات (العقول الإلكترونية)، وبالرغم من أن اليابان تعد مقرًّا لتصنيع مختلف هذه الأجهزة، فإن المتفحص لطبيعـة الشركـات، يدرك أن الشركة الأم توجد في أمريكا والبنت في اليابان، وبنت البنت في منطقة أخرى.. بمعنى أن الجهة الوحيدة التي تقف وراء هذا الاحتكار الدولي لهذه الأجهزة هي نفسها الشركات متعددة الجنسيات، وثمة روابط بين هذه الشركات الاحتكارية والأجهزة الاستخبارية، وكل جهة منها تلعب دورًا مكملًا للآخر.[3]

ويرى (سليمان صالح) أن الخرافة القائلة بأن وسائل الإعلام الأمريكية هي خصم الحكومة قد (سقطت).[4]

---

(1) Mcphail, T.L., (2006), op.cit., pp.5,6.

(2) محمد سلام، وجبار العبيدي، (1995)، مرجع سابق، ص 58.

(3) نفس المرجع السابق، ص ص 57-60.

(4) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص 213.

وبعد استعراض استراتجيات الهيمنة الأمريكية على وسائل الإعلام ودوائر الرأي الدولية، يبقى سؤال هام هو: «لماذا انسحبت الولايات المتحدة من اليونسكو، عند مناقشة إقامة نظام إعلامي جديد؟»

لقد رأت الولايات المتحدة احتمال ظهور معارضة دولية ضد السيطرة الأمريكية على حركة المعلومات، وذلك مع العلم أن الاقتصاد الأمريكي يعتمد على صناعة المعلومات في الأساس، ولأن مناقشات السبعينيات لم تكن لتأتيَ بنتائج لصالح نشاط الشركات الأمريكية، فقد وصفت وسائل الإعلام الأمريكية المناقشة بأنها محاولة «للتسول» تقوم بها دول الجنوب، من أجل الاستقلال عن السيطرة الإعلامية الغربية.[1]

وقد قامت الإدارة الأمريكية منذ عهد (ريجان) بحملات لنقص المعلومات Disinformation من أجل إخفاء خططها التوسعية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك لتتمكن من الانتهاء من إنشاء الشبكات الاتصالية المتكاملة قبل أن تصبح دول العالم على وعي بما يحدث.[2]

وقد أشار William Harley مندوب الولايات المتحدة لدى منظمة اليونسكو في أحد المؤتمرات عام 1984، إلى أن هدف بلاده هو التأكيد على حرية تدفق المعلومات بلا قيود، وفتح الأسواق أمام المنافسة، بعيدًا عن أية تشريعات قد تحد من هذه الحرية.[3]

لقد ارتبط التوسع الأمريكي في بداية الثمانينيات في صناعة المعلومات بسياسة تستهدف خصخصة الصناعات والخدمات، وسباق التسلح ،وذلك لفرض السيطرة الأمريكية.

وهكذا يتضح أن الولايات المتحدة كانت تدافع عن (حرية تدفق المعلومات)، بمنع المعلومات – التي تكشف سيطرتها على تدفق المعلومات – من التدفق.[4]

(1) نفس المرجع السابق، ص 42.

(2) Manet, E. G., (1988), pp. 5,6.

(3) ibid, p. 8.

(4) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص 47، 48.

تاسعًا: ظهور مصطلح الفجوة الرقمية Digital Divide

تعد المعلومات في المجتمع الحديث بمثابة الأراضي الزراعية في المجتمع الإقطاعي، والآلة في المجتمع الصناعي، فالوصول إلى المعلومات هو الوصول إلى القوة.(1)

ويشير مصطلح (الفجوة الرقمية)، والذي شاع خلال الفترة الأخيرة، إلى «الهوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والفقيرة في الوصول إلى مصادر المعلومات، والقدرة على استغلالها لأغراض التنمية».(2)

أو بمعنى آخر (الهوة التي تفصل بين من يمتلكون المعرفة، والقدرة على استخدام تقنيات الكمبيوتر والإنترنت، وبين من لا يمتلكون مثل هذه المعرفة أو هذه القدرة).(3)

ويعد التعريف الأخير أكثر شمولًا بالنسبة للمفهوم، حيث يجعل مثل هذه الفجوة ممكنة الحدوث داخل المجتمع الواحد.

ويعد المفهوم امتدادًا لمفهوم (فجوة الثروة) Wealth Gap، الذي كان سائدًا في بدايات القرن العشرين، وهو يعني الفجوة بين من يملك الثروة ومن لا يملك، وخطورة هذا المفهوم، سواء على مستوى الثروة أو على مستوى الاتصال والمعلومات، هو تهديده للديمقراطية السياسية و المعرفية.

وهو ما دفع Louis D. Brandies وهو أحد رجال القضاء السابقين بالمحكمة العليا بالولايات المتحدة، إلى ما قاله عام 1941: «إما أن نتمتع بالديمقراطية في هذه البلاد، أو أن تتمتع قلة قليلة منا بالثروة وامتلاكها، أما الاثنان فهما لا يجتمعان».(4)

كما تعد «الفجوة الرقمية» امتدادًا لنظرية (فجوة المعرفة) Knowledge Gap والتي ظهرت عام 1970، على يد Philip Tichenor وآخرين، ومؤداها أن انتشار المعلومات داخل المجتمع بواسطة وسائل الإعلام يؤدي إلى اكتساب هذه المعلومات من قبل الطبقات العليا في المجتمع، بشكل أسرع من غيرها، مما يؤدي لتوسيع الفجوة بينها وبين الطبقات الدنيا.(5)

---

(1) Bucy, E., P., (2005), p. 265.

(2) السيد نجم، متاح على شبكة الإنترنت في مارس 2006.

(3) حقائق الفجوة الرقمية العالمية، متاح على شبكة الإنترنت في مارس 2006.

(4) Hassan, R., (2004), p. 68.

(5) Bonfadelli, H., (2002), p. 67.

- **بداية ظهور المفهوم:**

كان أول من روج لهذا المفهوم، مساعد وزير التجارة الأمريكي Larry Irving، والذي عمل في فترة رئاسة (بيل كلينتون)، حيث قدم عددًا من التقارير إلى الإدارة الأمريكية أشار من خلالها إلى أهمية موضوع (الفجوة الرقمية).[1]

- **مستويات الفجوة الرقمية:**

ويمكن للفجوة الرقمية أن تحدث على عدة مستويات:

- فجوة في مصادر المعلومات وتوافرها.
- فجوة في إمكانية الوصول للمصادر.
- فجوة في طريقة استخدام المعلومات.
- فجوة في تشغيل المعلومات.
- فجوة في المعرفة الحاصلة من تشغيل المعلومات.[2]

- **نطاق الفجوة الرقمية:**

يمكن للفجوة الرقمية أن تحدث على أكثر من نطاق، فهي تفصل أولًا بين من يملكون إمكانات الاتصال بالوسائل الحديثة (داخل المجتمعات الغربية) نفسها.

ففي داخل الولايات المتحدة، هناك فجوة في توزيع الثروة والمعلومات، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن هناك فجوة بين الطلاب البيض والسود داخل المجتمع الأمريكي في امتلاك أجهزة الكمبيوتر.[3]

وهناك فجوة كيفية بين مستخدمي الإنترنت من المتعلمين وبين مستخدميه الأقل تعليمًا، فالأفراد ذوو المستويات التعليمية العليا يميلون إلى استخدام الشبكة بطريقة أكثر فاعلية للوصول إلى المعلومات الهامة، بينما يركز الآخرون على الجوانب الترفيهية.[4]

(1) Digital divide, available online at March 2006.
(2) Bonfadelli, H., (2002), op. cit., p. 71.
(3) Kagan, A., (1999), available online at March 2006.
(4) Bonfadelli, H., (2002), op. cit., p. 65.

وفي (داخل كل دولة) توجد نسبة من السكان تكون قادرة على استخدام أحدث تكنولوجيا للمعلومات متاحة في المجتمع، وتملك أفضل أجهزة الحاسبات وأفضل خدمات الهاتف والإنترنت، بالإضافة إلى التدريب اللازم لاستخدام هذه التكنولوجيا، بينما يظل باقي السكان غير متمتعين بهذه المزايا.

وكما تحدث الفجوة الرقمية على نطاق الدولة الواحدة، فإنها تحدث بشكل أكثر خطورة على (النطاقين الإقليمي والدولي). فالمواطن الأمريكي له قدرة للوصول إلى المعلومات وتشغيلها تفوق قدرة المواطن بأية دولة من دول الشرق الأوسط،وعلى سبيل المثال فإن نصيب العرب من إجمالي مستخدمي شبكة الإنترنت يبلغ 0,5٪، في حين تبلغ نسبة العرب إلى إجمالي السكان العالمي 4٪ تقريبًا.[1]

ويحدث التفاوت (على المستوى العربي)، حيث الفارق الشديد بين عدد المواقع الإلكترونية المحدود في دول الخليج مقارنة بدولة الإمارات التي تجاوزت المتوسط العالمي، أما عدد المواقع في الدول العربية الأخرى، فيقع معظمه في المناطق القريبة من الصفر، ويرجع ذلك إلى التفاوت في مستوى الدخول وغياب سياسة قومية للمعلومات، ويتوقف نجاح المنطقة العربية في تضييق الفجوة عالميًا، على نجاحها في تضييقها إقليميًا.[2]

• **الإنترنت والفجوة الرقمية:**

يرتبط مفهوم (الفجوة الرقمية) بانتشار الإنترنت، فالأفراد داخل مجتمع ما أو مجتمعات متعددة غير متساوين في القدرة على استخدام الإنترنت، ويشمل ذلك (سهولة الدخول إلى الشبكة)، (القدرة على الحصول على مضمون له قيمة) و(تعلم المهارات المطلوبة للاستفادة من التكنولوجيا)، كذلك (سهولة استخدام الإنترنت داخل المنازل بتكلفة مناسبة).[3]

وترجع أهمية الإنترنت إلى الدور الذي يمكن أن يقدمه كمصدر من مصادر المعلومات للفرد، أو كوسيط تستخدمه وسائل الإعلام من أجل الوصول للأفراد، وفيما يلي استعراض لأهمية الإنترنت ودوره على المستويين.

(1) نبيل علي، ونادية حجازي، (2005)، ص 45.

(2) نفس المرجع السابق، ص 46.

(3) Digital divide, op.cit., available online at March 2006.

أ - أهمية الإنترنت بالنسبة للأفراد:

يعتبر الإنترنت وسيلة اتصال تتضمن العناصر التقليدية الأربعة (المرسل، المتلقي، الرسالة، والوسيلة)، إلا أن ميزة الإنترنت أن (المرسل) ليس بالضرورة مؤسسة إعلامية، بل يمكن أن يكون فردًا عاديًا من أفراد المجتمع[1] خاصة مع انتشار المواقع الإلكترونية والمدونات Blogs.

ويمكن للإنترنت أن يكون بديلًا عن الاتصال المواجهي أو ثقافة (المقهى)، التي اعتمد عليها البشر منذ القرن الثامن عشر، وبالتالي يشكل حركة مناهضة للعولمة وسيطرة الكيانات الكبرى.[2]

ويسهم الإنترنت في (الإصلاح الديمقراطي) داخل المجتمعات التي تستفيد بهذه التكنولوجيا، حيث يجعل عملية صنع القرار (فورية)، فالفرد يمكن أن يشارك في منتديات ويناقش مختلف القضايا، فضلًا عن إمكانية المشاركة في الاستفتاءات أو الانتخابات بطريقة إلكترونية، فتكون ممارسة الديمقراطية مباشرة.[3]

وبرغم اعتقاد البعض أن الإنترنت يؤدي إلى (تفتيت الجمهور)، حيث إن الحرية في التعرض تجعل كل فرد يتعرض لما يناسب معتقداته وقيمه وينعزل عن الآخرين، مما لا يترك مجالًا لمناقشة القضايا العامة، فإن هذا لا ينفي أن الجمهور يصبح أكثر وعيًا بسبب حالة الشفافية التي يتسبب فيها الإنترنت، فالمتلقي يمكن أن يطلع على التقارير الحكومية المنشورة على الإنترنت، وبدون وساطة الصحفي، مما يزيد من مصداقية المعلومات، (ومقارنة التقرير الحكومي الأصلي بالتغطية الصحفية التي تقوم بها وسائل الإعلام)، مما يجعل الإنترنت وسيلة إعلامية أقل مركزية، من حيث التحكم الحكومي والخضوع للتشريعات.[4]

ب - أهمية الإنترنت بالنسبة لوسائل الإعلام المحلية:

يرى الكثيرون أن (الإنترنت) قد خلق الفرصة من أجل دخول لاعبين جدد إلى ساحة الإعلام بفضل انخفاض تكلفة إنتاج المعلومات وعرضها، بالرغم من أن التجربة أكدت

(1) Gunter, B., (2003), op. cit., p.15.
(2) McNair, B., (1998), p.142.
(3) Bucy, E. P., (2005), op. cit., p.57.
(4) ibid, p. 70.

أن المستفيد الأكبر من الشبكة هي الوسائل الإعلامية الموجودة بالفعل على الساحة، والتي نجحت في كسب ثقة الجمهور.[1]

وهو الأمر الذي دفع بالصحف في الولايات المتحدة – والتي عانت من انخفاض التوزيع وارتفاع تكلفة الطباعة في بداية الثمانينيات – إلى استخدام الشبكة لتوصيل المحتوى للجماهير.[2]

وبالرغم من كون «الإنترنت» وسيلة منخفضة التكلفة ، مما يمكن وسائل الإعلام المحلية في دول العالم الثالث من إنشاء مواقع إلكترونية خاصة بها، فإن المشكلة تكمن في كونه وسيلة اتصال مرتفعة التكلفة بالنسبة للمتلقي، مما يشكل عائقًا وسببًا لزيادة الفجوة، فبعكس الصحف المطبوعة، فالصحافة الإلكترونية لا تتطلب تجهيزات ومعدات معقدة على الجانب الإنتاجي، ولكنها تتطلب تجهيزات من جانب المتلقي.[3]

ويرى البعض أن زيادة انتشار الإنترنت يدعم ممارسة «الديمقراطية»، حيث إنه من الصعب فرض رقابة كاملة على هذه الوسيلة، مما يزيد من فرصة نشر الوثائق الحكومية وبالتالي زيادة الشفافية.[4]

- مظاهر الفجوة على الإنترنت:

يسيطر العالم (الأنجلوساكسوني) على نسبة كبيرة جدًّا من نشاط شبكة الإنترنت، إذ يقدر بأنه 78٪ من المواقع على الشبكة باللغة الإنجليزية، بينما تشكل مواقع التجارة الإلكترونية باللغة الإنجليزية نسبة 96٪ من مجموع مواقع التجارة الإلكترونية، وفوق ذلك فإن ما يقرب من 70٪ من مجموع المواقع القائمة على الشبكة إنما هي مواقع وضعت في الولايات المتحدة، وغالبيتها العظمى باللغة الإنجليزية.

ويزيد عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في الولايات المتحدة وأوروبا عن ثلاثة أرباع مستخدميها في العالم، بينما لا يحظى الشرق الأوسط إلا بنسبة لا تزيد على1٪ من المستخدمين حول العالم، وللأسف فإن كافة الإحصاءات العالمية التي تقوم بحساب

(1) Boyd-Barrett, O., (2000), p.10.
(2) Gunter, B., (2003), op. cit., p.21.
(3) ibid, p. 65.
(4) McNair, B., (1998), op. cit., pp. 141,142.

هذه النسب غالبًا ما تُضمَّن (الكيان الصهيوني) ضمن (الشرق الأوسط)، وللأسف فإن عدد مستخدمي الشبكة في ذلك الكيان، كبير جدًّا بالمقارنة بأي قطر عربي.[1]

فمازال استخدام الإنترنت محدودًا في مصر حيث قدر عدد المستخدمين عام 2001 بـ 600 ألف مستخدم أي أقل من 1٪ من السكان، أما باقي دول الشرق الأوسط فتتراوح النسبة ما بين 5٪ إلى 10٪، وتصل إلى 17٪ في إسرائيل. أما في السعودية، وبالرغم من ثراء الدولة، إلا أن النسبة لم تتعد نصفًا في المائة، حيث أغلق مقهى للإنترنت للنساء عام 2000، خوفًا من استخدامه بطريقة غير أخلاقية.[2]

وبالرغم من أن عدد مستخدمي الإنترنت قد ارتفع من مليون مستخدم عام 1993 إلى 600 مليون عام 2002، إلا أن هؤلاء لا يشكلون أكثر من 10٪ من سكان العالم، وقد أشارت الإحصاءات إلى أن نحو 30٪ من مستخدمي الشبكة من الأمريكيين، بينما 60٪ ينتمون إلى الدول الصناعية الكبرى الأخرى.[3]

ومن مظاهر الفجوة التي رصدتها (اليونسكو) في تقريرها الذي أصدرته عام 2005 باسم (نحو مجتمعات المعرفة)، أن ثلاثًا من بين كل أربع صفحات منشورة على الشبكة مكتوبة باللغة الإنجليزية، مما يهدد بعض اللغات الأقل انتشارًا بالاختفاء من صفحات الشبكة الدولية.[4]

ومن مظاهر الفجوة أن عدد أجهزة الكمبيوتر في الولايات المتحدة يفوق إجمالي عددها في بقية العالم، وقد نمت الإنترنت في خلال الفترة من 1995 إلى 2000، من 16 مليون إلى 400 مليون مستخدم، ويبلغ نصيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مجموعة أغنى 30 دولة في العالم من إجمالي مستخدمي الشبكة 79٪، في حين لا يزيد نصيب إفريقيا كلها على (واحد) في المائة.[5]

وبالرغم من أن الإحصاءات تثبت أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أكثر المناطق الواعدة من حيث استيعاب التكنولوجيا الحديثة ، مثل زيادة نسبة استخدام

(1) حقائق الفجوة الرقمية العالمية، مرجع سابق، متاح على شبكة الإنترنت في مارس 2006.

(2) Pavlik, J. and Mclntosh, S., (2004), pp. 537,538.

(3) Sharma, D. C., (2003), available online at November 2003.

(4) Ponce, M., (2005), available online at December 2005.

(5) نبيل علي، ونادية حجازي، (2005)، مرجع سابق، ص 15.

أطباق استقبال الأقمار الصناعية والإنترنت، فإن المنطقة تظل في الطرف الأدنى من خريطة فجوة المعرفة.(1)

- **أسباب الفجوة الرقمية:**

ترجع أسباب الفجوة إلى عدد من المتغيرات ، منها سرعة التطور التكنولوجي، واحتكار وسائل الإعلام ووكالات الأنباء ، واستحواذ عدد قليل من مواقع الإنترنت على النصيب الأكبر من حجم زوار الشبكة(2) ، فضلًا عن عدم وجود بنى تحتية مناسبة لأغراض الاتصال بالإنترنت في الكثير من بلدان العالم الثالث، فضعف هذه البنى يؤدي إلى ارتفاع أسعار خدمات الإنترنت، فمثلًا تتجاوز تكاليف الارتباط بشبكة الإنترنت في بعض دول إفريقيا مستوى الدخل الشهري لشريحة واسعة من سكان تلك البلدان.

أما الدول النامية وحكوماتها ، فقد أسهمت في الإبقاء على الوضع القائم، حيث دأبت – تحت دعوى حماية الأمن القومي – على فرض سيطرتها على منافذ المعلومات، ورفض توفير وسائل إعلام على مستوى الجماعات المحلية Community-based media خشية أن ينفلت عيارها، بما يهدد السيطرة المركزية على المعلومات.(3)

والمشكلة أن خبراء الإعلام في هذه الدول يعتقدون أن مجرد نقل التكنولوجيا الحديثة كفيل بدفع عجلة التقدم، وبالتالي يتبنون سياسات لا تؤدي بالضرورة إلى التنمية، بل تدعم التبعية للدول الكبرى.(4)

وقد وصلت الفجوة الرقمية في بعض الدول الإفريقية إلى محاولة منع الصحفيين من الدخول إلى الشبكة الدولية دون إذن حكومي مسبق، الأمر الذي لم ينفذ لاستحالته.(5)

وقد ترجع الفجوة إلى أسباب (خاصة) بالمنطقة العربية: مثل الصراع العربي الإسرائيلي الذي يستنزف الموارد ويعرقل إقامة تكتل معلوماتي عربي، وأحداث سبتمبر

---

(1) McPhail, T. L., (2006), op. cit., p. 139.

(2) نبيل علي، ونادية حجازي، (2005)، مرجع سابق، ص 33، 34.

(3) نفس المرجع السابق، ص 39.

(4) McPhail, T. L., (2006), op. cit., p.51.

(5) ibid, p. 13.

وتوابعها في إطار مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى استنزاف العقول Brain Drain(*) الذي تعاني منه مصر والأردن والعراق والسودان على وجه الخصوص.(1)

- **الآثار المترتبة على وجود الفجوة:**

تكمن (الخسائر) التي تتعرض لها المجتمعات النامية، في عدم القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، حيث إن هذه التكنولوجيا تعد وثيقة الصلة بالتعليم، والبحث عن فرص عمل، وممارسة الديمقراطية، وبالتالي فهي وثيقة الصلة بتقدم المجتمع على مستوى النمو الاقتصادي و تحقيق الحراك الاجتماعي.(2)

أما Robert Hassan فيعطي أبعادًا أعمق لمفهوم (الفجوة الرقمية)، حيث يرى أننا نحيا في عصر (العولمة)، الأمر الذي يجعل (تدفق المعلومات) بمثابة شريان الحياة بالنسبة لحركة الاقتصاد ، وبالتالي فإن هذا التدفق يحدد من الفائز في السباق الاقتصادي، على مستوى الشركات الكبرى أو على مستوى الدول .

لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، فالحروب بين دول العالم، لم تعد حروبًا (اقتصادية) أو (ثقافية) فحسب، فما أطلقت عليه الولايات المتحدة (الحرب ضد الإرهاب) قد فتح الباب مجددًا أمام الحروب العسكرية التقليدية بين دول العالم، ولكي تنجح دولة ما في التصدي للحرب - سواء الاقتصادية أو العسكرية - فإنها في حاجة ماسة إلى السيطرة على وسائل الاتصال.(3)

فالتبعية الإعلامية لم تعد ناتجة عن العلاقات الاستعمارية كما هو الحال في ستينيات وسبعينيات القرن المنقضي، بل تنبع من بنية النظام الدولي، سواء وجود منظمات دولية وإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والالتزام بقراراتها، أو الاتفاقات الدولية الملزمة مثل ITU, GATS.(4)

- **الجهود الدولية لعلاج الفجوة الرقمية:**

أسفرت الجهود الدولية في محاولة حل مشكلة الفجوة عن مؤتمرين دوليين حول مجتمع المعلومات تبنتهما الأمم المتحدة، حيث عقد (مؤتمر القمة الأول لمجتمع

(*) يشير إلى هجرة الكفاءات العربية واستقطابها بواسطة الولايات المتحدة والدول الأوروبية المتقدمة.

(1) نبيل علي، ونادية حجازي، (2005)، مرجع سابق، ص 48.

(2) Digital divide, op.cit., available online at March 2006.

(3) Hassan, R., (2004), op. cit., p.75.

(4) Esser, F. and Pfetsch, B., (2004), p.404.

المعلومات) في جنيف عام 2003، وناقش قضايا العولمة ومحاولة إيجاد نوع من التوازن بين الدول الغنية والفقيرة، بينما استضافت تونس المؤتمر الثاني عام 2005 وتركزت المناقشات حول توفير خدمات الإنترنت للمجتمعات النامية، وتمويل مشروعات تكنولوجيا المعلومات في هذه الدول.

وللأسف فإن هذه المؤتمرات لم تثمر عن نتيجة حقيقة، بل كررت ما حدث في أروقة اليونسكو ، حيث تبحث الدول النامية عن (دور) بدون أن يكون لديها (قدرة) على أداء الدور، بينما الدول المتقدمة تسعى لإبقاء الأوضاع على ما هي عليه.(1)

فقد عجزت المؤتمرات عن أن تقدم حلولًا عملية لتضييق الفجوة الرقمية، وناقضت (الدول المتقدمة) ما تبين من حماس لتضييق الفجوة، برفضها القاطع لأية خطوات عملية للإسهام الفعلي في تمويل مشاريع التنمية المعلوماتية بالدول النامية.(2)

أما عن دور (المنظمات الدولية)، فلا يخفى على أحد أن منظمة التجارة الدولية WTO، ومنظمة حماية الملكية الفكرية WIPO، فضلًا عن الاتحاد الدولي للاتصالاتITU تقع كلها تحت سيطرة الدول الكبرى، مما جعل الأخير يعلن عن استراتيجية إقامة البنى التحتية الاتصالية على أساس من المنافسة وفقًا لقوانين السوق، وإطلاق يد القطاع الخاص دون اعتبار لضرورة توفير حد أدنى من الخدمات للفئات ذات الدخل المحدود.(3)

وقد ضمت توصيات (البنك الدولي) في تقريره السنوي حول التنمية في العالم عام 1998، توصيات حول تطوير الاتصال ودوره في تنمية المجتمعات.(4)

وفى إطار جهود (الأمم المتحدة) لحل مشكلة الفجوة، جاء تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ليحدد عددًا من الأهداف، كان أهمها التركيز على دخول الجماعات إلى شبكة الإنترنت وليس مجرد الدخول الفردي، وتكوين المهارات اللازمة لاستخدامها، وإتاحة الأخبار والثقافات المحلية على الشبكة، وتطويع التكنولوجيا وفق

(1)Abdul Sadek, A., (2005), available online at March 2006.
World Summit on the Information Society, available online at April 2008.

(2) نبيل علي، ونادية حجازي، (2005)، مرجع سابق، ص 18.

(3) نفس المرجع السابق، ص 40.

(4) McPhail, T. L., (2006), op. cit., p. 54.

الاحتياجات المحلية، فضلًا عن إيجاد طرق لتمويل مشروعات الاتصالات[1]، بمعنى آخر (أقلمة الشبكة).

ولا يمكن حل مشكلة الفجوة الرقمية من خلال إتاحة (الدخول على شبكة الإنترنت) فحسب، بل يجب وجود (الرغبة) أي الدافع الاجتماعي لاستخدام الشبكة، و (القدرة) وتعني اكتساب المهارات اللازمة لذلك[2].

ورغم كل هذا، فهناك من يرى بوادر للتحسن النسبي بالنسبة للمنطقة العربية. فقد نجحت مصر في تحسين البنية التحتية لقطاع الاتصالات وإشاعة الإنترنت المجاني لفئات المجتمع المصري، بالإضافة إلى إنشاء القرية الذكية ومثيلاتها في عدد من الدول العربية، والنجاح الذي حققته مجلة (لغة العصر) الصادرة عن مؤسسة الأهرام، فضلًا عن ظهور (قنوات فضائية عربية) ناجحة استطاعت أن تنافس القنوات العالمية.[3]

- دور الولايات المتحدة في إحداث الفجوة الرقمية:

سعت الجهود الدولية في مجال الفجوة الرقمية إلى الحد من دور الولايات المتحدة في السيطرة على أنظمة الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، حيث تسيطر الولايات المتحدة من خلال مؤسسة ICANN (International Corporation for Assigned Names & Numbers) على الموافقة على تخصيص أسماء المواقع الإلكترونية والأكواد الرقمية الخاصة بها حول العالم أجمع، مما جعلها في وضع احتكاري دفع الاتحاد الأوروبي للمطالبة بانتخاب سلطة دولية تسيطر على تشغيل الشبكة الدولية بعيدًا عن الاحتكار الأمريكي.[4]

وقد رفضت الولايات المتحدة بشكل قاطع خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات، أن تحال هذه المهمة إلى منظمة عالمية كالاتحاد العالمي للاتصالات ITU، ويذكرنا هذا الموقف بمعارضتها السابقة للنظام الاتصالي والإعلامي الجديد NWICO، الذي اقترحته اليونسكو عام 1975 من أجل توزيع موارد الاتصالات ونطاق موجات الأثير بصورة أكثر عدلًا، ولاشك أن الوضع فيما يخص السيطرة على الإنترنت، أكثر خطورة.[5]

---

(1) Digital divide, op. cit., available online at March 2006.

(2) Bucy, E. P., (2005), op. cit., pp. 265- 269.

(3) نبيل علي، ونادية حجازي، (2005)، مرجع سابق، ص 49.

(4) Abdul Sadek, A., (2005), op. cit., available online at March 2006.

(5) نبيل علي، ونادية حجازي، (2005)، مرجع سابق، ص 39.

وبالـــرغم من أن (الانترنـت) يشكل رمزًا من رموز التدفق الحر للمعلومات، فإن (الاحتكار) لم يعد بعيدًا عن الشبكة الدولية، مثل الاندماج الذي حدث بين العملاق الإعلامي Time Warner مع America Online لكي يصبحا شركة واحدة عام 2001 هي AOL Time Warner، الأمر الذي يؤدي إلى (المركزية) ، حيث تتجه كل من وسائل الإعلام التقليدية والرقمية إلى التركز في يد عدد قليل من اللاعبين، مما قد يؤدي إلى التحكم في المضمون الاتصالي، ويهدد تعددية وتنوع الآراء على الإنترنت.[1]

- صعوبة قياس مفهوم (الفجوة الرقمية):

بالرغم من وجود بعض الاتجاهات المدافعة عن التكنولوجيا المتقدمة بوضعها الحالي، وبرغم اعتراض البعض على مصطلح (الفجوة الرقمية) من أساسه، لكونه «مفهومًا عامًّا ومشوشًا يمكن أن يتسع ليشمل كل شيء، إلى حد أنه يصبح فارغًا من كل معنى»، فإن البعض يؤكد أن خطاب الفجوة الرقمية أكثر قدرة من غيره على الكشف عن التناقض الكامن في نموذج الاقتصاد الليبرالي الجديد الذي تسعى القوى الرأسمالية إلى فرضه على الدول النامية.

وبرغم صعوبة قياس (الفجوة) تنظيريًّا ومنهجيًّا، فإن المنظمات العالمية والإقليمية قد سعت لوضع مؤشرات تمكن من قياسها في المجتمعات المختلفة مثل مؤشر الكثافة الاتصالية، ومؤشر استخدام وسائل الإعلام،والذي وضعته منظمة اليونسكو،حيث يقاس بعدد وسائل الإعلام الجماهيري من أجهزة الراديو والتلفزيونات والصحف والمجلات، وعدد ساعات الاستماع والمشاهدة ومعدلات القراءة واستهلاك الورق، علاوة على مدى اعتماد الإعلام الجماهيري على المصادر المحلية منسوبًا إلى المصادر الخارجية، كوكالات الأنباء العالمية، والبرامج التلفزيونية المستوردة.[2]

ويعود بنا هذا المؤشر إلى الجدل الذي حدث داخل أروقة اليونسكو منذ السبعينيات، والاتهامات التي وجهت لعمل وكالات الأنباء الدولية.

○○○

(1) Bucy, E. P., (2005),op. cit., p. 72.

(2) نبيل علي، ونادية حجازي، (2005)، مرجع سابق، ص ص 25 – 30.

الفصل الثالث

النظريات والنماذج العلمية التي تشرح عملية التدفق الإخباري وتبادل الأنباء بين دول العالم

«كيف نفسر حركة تبادل الأخبار

بين الدول بطريقة علمية؟»

يمكن إسناد موضوع تبادل الأخبار بين دول العالم إلى عدد من النظريات التي يمكن أن تفسره وتشرحه، فمن المناسب تناول موضوع تدفق الأنباء الخارجية من خلال عدد من الأفكار الرئيسية وهي:

1-العلاقات الدولية التي تحكم عملية التبادل الإخباري بين مختلف دول العالم.

2-القيم الإخبارية التي تحكم اختيار الأخبار الخارجية.

3-دور القائم بالاتصال في اختيار الأخبار الخارجية.

وفيما يلي عرض لأهم النماذج والنظريات العلمية التي تغطي هذه المجالات:

أولًا: نظرية النظام العالمي World System Theory (WST):

تعتبر نظرية (النظام العالمي) امتدادًا لنظرية (التبعية)، حيث قام (Immanuel Wallerstein) بتقديمها في عدد من المؤلفات منذ عام 1974، ووفقًا للنظرية ينقسم العالم إلى دول مركزية (Core)، وأخرى هامشية (Periphery)، وفئة شبه هامشية (Semi-Periphery) تقع في موقع متوسط بين الفئتين الأولى والثانية.[1]

ويسري هذا التقسيم على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية، كما يحكم كافة التبادلات الاقتصادية و الإعلامية بين الدول، ويحدد شكل العلاقات الدولية، وتعد هذه النظرية إطارًا جيدًا لدراسات الإعلام الدولي، خاصة في ظل انهيار الحدود بين الدول فيما يعرف باسم (العولمة).[2]

وتتفاوت كل مجموعة من الدول من حيث التقدم الثقافي والسياسي والاقتصادي والإعلامي، وبينما توفر (الدول المركزية) التكنولوجيا، والبرمجيات، والمعارف للدول الأخرى، ينظر إلى باقي الدول كدول مستهلكة، أو (كأسواق).[3]

(1) McPhail, T. L., (2006), op. cit., pp. 25- 37.

(2) Chang, T. K., et al, (2000), p. 506.

(3) توماس ماكفيل، (2003)، ص41.

وبالرغم من أن النظرية (اقتصادية) في المقام الأول، أي أنها تتناول التعاملات الاقتصادية بين الدول وفقًا للتقسيم السابق، فإن لها أبعادًا ثقافية وإعلامية، حيث يمثل (البعد الإعلامي) سببًا ونتيجة في الوقت نفسه. فتدفق المنتجات الإعلامية من الدول المركزية إلى الهامشية يعد (مدخلًا) من مدخلات القوى بالنسبة للدول المركزية، حيث يزيد من الوضع المتميز لهذه الدول على الصعيد العالمي، في الوقت نفسه تسهل القوة الاقتصادية لهذه الدول التدفق الإعلامي والثقافي الغزير لباقي دول العالم، والذي يعد (وسيلة) أيضًا للترويج لأفكار وسياسات وسلع هذه الدول في العالم أجمع.

وبالنسبة (للدول الهامشية) فإن اهتمام وسائل الإعلام العالمية بها ضعيف للغاية، حيث تنشر عنها القليل من الأخبار، وتتركز أخبار هذه الدول في أحداث الكوارث والانقلابات، كما أن هذه الدول تملك أضعف وأسوأ اتصال بالإنترنت على مستوى العالم، كما تفتقر هذه الدول إلى القوة اللازمة لتحديد علاقاتها (بالدول المركزية)، باستثناء قدرتها على حظر استيراد المنتجات الأجنبية كما هو الحال مع (إيران).[1]

وتضم «الدول المركزية» الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي (باستثناء الدول العشر حديثة الانضمام إليه)، وكندا واليابان وإسرائيل، وعددًا آخر من الدول المتقدمة. بينما تضم «الدول شبه الهامشية» مجموعة من الدول، من بينها الصين والهند والبرازيل وتركيا وروسيا والسعودية ومصر، أما الدول «الهامشية» وهي الأقل تطورًا، فتضم غالبية الدول النامية بإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.[2]

وبالرغم من قلة الدراسات الدولية حول التدفق العالمي للأخبار، والتي تركز على نظرية (النظام العالمي)، فإن الدراسة التي أجراها كل من (Kyungmo Kim) و (George Barnett)، حول محددات التدفق العالمي للأخبار في 123 دولة، قد توصلت إلى عدم التوازن في التدفق بين الدول المركزية والهامشية، حيث تقف الأولى موقف (المنتج) ، بينما تقف الثانية موقف (المستهلك).[3]

أما (Chang) وآخرون، فقد توصلوا في عام 2000 من خلال دراسة أجريت على الأخبار الدولية في عدد من محطات التلفزيون الآسيوية والأمريكية باستخدام (نظرية النظام العالمي) إلى

---

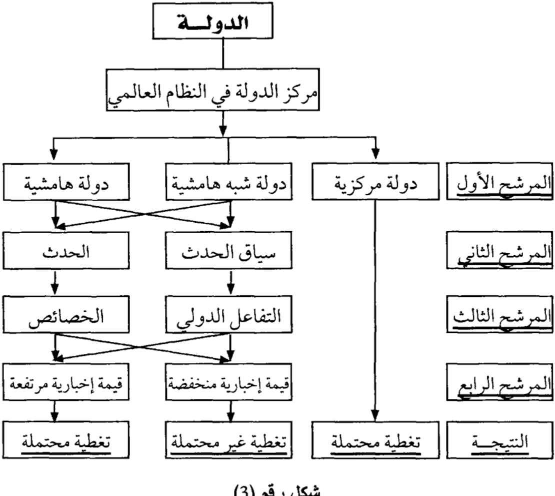
(1) نفس المرجع السابق، ص 44.

(2) McPhail, T. L., (2006), op. cit., p. 26.

(3) توماس ماكفيل، (2003)، مرجع سابق، ص47.

وجود "أوزان نسبية" لدول العالم المختلفة عند تغطيتها إخباريًا، وتشير هذه الأوزان إلى أن دولة مركزية واحدة تساوي دولتين شبه هامشيتين، تساوي سبع دول هامشية، وذلك من حيث الظهور في سيل الأنباء المتدفقة دوليًا، كما أن ظهور الدول النامية في سيل الأنباء غالبًا ما يعكس أنباءً سلبية أو دورًا ثانويًا تلعبه تلك الدول في أحداث تلعب الدول المركزية فيها الدور الرئيس.(1)

ويوضح الشكل الذي وضعه «Tsan - Kuo Chang» عام 1998، العلاقة بين أطراف النظام العالمي، والمحددات التي تحكم تدفق الأنباء بين دول العالم.



شكل رقم (3)

ويوضح هذا الشكل الظهور الدائم لدول (المركز) في وسائل الإعلام المحلية والعالمية وبشكل حتمي، بغض النظر عن أية عوامل أخرى. أما بالنسبة لباقي الدول،

(1) Chang, T. K., et al, (2000), op. cit., p. 509.

فهناك عدد من المرشحات Filters تحدد متى تظهر هذه الدول في حركة تدفق الأخبار الدولية.[1]

ومن «عيوب» هذه النظرية الاعتقاد بأنه كلما اتجهت الدول الهامشية إلى دعم الرأسمالية وتبني المنتجات الثقافية الخاصة بدول المركز، أدى ذلك إلى تمتعها بالرخاء الاقتصادي.[2]

ونرى أن هذا الاعتقاد قد يكون غير دقيق، حيث إن الترويج للمنتجات الثقافية والإعلامية في الدول الأقل تطورًا قد يؤدي إلى رخاء ظاهري مؤقت، بينما يعطل قدرة هذه الدول على الإنتاج والإبداع، فيدعم (الوضع الاستهلاكي) لها، وبالتالي زيادة التبعية للدول المركزية على المدى البعيد.

وبالرغم من محاولة تفسير النظرية للنظام العالمي وفق هذه الرؤية، فإنها تظل ذات أهمية كبيرة في وصف (الوضع الفعلي القائم) بين دول العالم في كافة المجالات.

ويرى Chang وآخرون أن أهمية هذه النظرية تعود إلى أنه حتى الممارسات الإعلامية (داخل الدولة الواحدة) لا يمكن فهمها إلا في إطار (التفاعل الدولي)، لذلك فبنية النظام الدولي تؤثر في كل من العملية (التبادل الإعلامي)، والنتيجة (التغطية الإعلامية).[3]

ثانيًا: نظرية الاستعمار الإلكتروني (ECT):

تقسم (نظرية الاستعمار الإلكتروني) Electronic Colonialism Theory تاريخ القوى المسيطرة في العالم إلى أربع مراحل، أولاها (الاستعمار العسكري) الذي استمر من قبل الميلاد إلى عام 1000 ميلادية، ثم (الاستعمار المسيحي) الذي استمر من عام 1000 حتى 1600 ميلادية، ثم (الاستعمار التجاري) الذي استمر من عام 1600 حتى 1950 ميلادية، ثم (الاستعمار الإلكتروني) الذي بدأ منذ عام 1950 واستمر حتى وقتنا الراهن، ويتمثل في سيطرة القوى العالمية على باقي الأطراف الدولية، من خلال نشر القيم والثقافات، والتأثير على العقول من خلال الإعلام والمعلومات.[4]

---

(1) ibid, p. 507.

(2) توماس ماكفيل، (2003)، مرجع سابق، ص 45.

(3) Change, T.k., et al, (2000), op.cit., p 507.

(4) McPhail, T., L., (2006), op. cit., p. 26.

وبينما تهتم نظرية (الاستعمار الإلكتروني) بشكل الاستعمار، وكيفية حدوث السيطرة من جانب بعض الدول، من خلال نشر القيم والثقافة والمعلومات، تهتم نظرية (النظام العالمي) بتقسيم العالم إلى دول مركزية تمارس السيطرة، ودول هامشية وشبه هامشية تخضع لها.

بل إن بعض الدول المركزية أصبحت تخشى من السيطرة الاستعمارية الحديثة للدولة المركزية الأولى وهي الولايات المتحدة الأمريكية، كما هو الحال مع كندا وفرنسا وغيرهما، حيث تتصاعد المخاوف من إحلال الثقافة الأمريكية محل الثقافات المحلية لهذه الدول.[1]

ويرى Thomas McPhail أنه بدمج نظريتي (النظام العالمي) و(الاستعمار الإلكتروني) يصبح لدى الباحثين في مجال الإعلام الدولي وسيلة فعالة لتفسير الظواهر الإعلامية الدولية المعاصرة.[2]

ثالثًا: نموذج ألبرت هستر Albert Hester:

ينطلق التصور الذي وضعه (هستر) للنموذج الخاص بتدفق المعلومات بين الدول من نقطة أساسية مؤداها أن الأمم – مثلها مثل الكائنات الحية– في حاجة دائمة إلى تبادل المعلومات مع غيرها من الأمم في البيئة الدولية، وذلك من أجل متطلبات البقاء ومواجهة الأخطار الخارجية. وتعد هذه المعلومات مدخلات يبني عليها صانعو القرار الاستجابات الملائمة من أجل الحفاظ على نظمهم الوطنية، وتعد وسائل الإعلام من أهم الوسائل لنقل المعلومات بين النظم الوطنية المختلفة.

ويرى (هستر) أن أهمية دراسة التدفق الدولي للمعلومات، ترجع إلى أنها قد تكون الأساس لبناء السياسات الوطنية الداخلية والخارجية.[3]

وقد تصل «المعلومات» التي تهم النظم الوطنية إلى قادة هذه النظم بشكل مباشر، بالاحتكاك مع غيرها من الدول من خلال المؤتمرات والوسائل الدبلوماسية، أو بشكل غير مباشر مـن خلال الأخبار التي تصل عن طريق وسائل الإعلام إلى قادة الدول

(1) ibid, pp. 30 -31.

(2) ibid, p. 324.

(3) راسم الجمال، (1994)، مرجع سابق، ص147.

وجماهيرها في الوقت ذاته، وتؤثر هذه المعلومات والأنباء في بناء رد فعل مباشر عندما يتعرض لها القادة والمسئولون، أو تؤثر في بناء ردود أفعال لدى الجمهور، وبالتالي (خلق رأي عام) مؤثر في السياسات التي يتبناها المسئولـون.[1] ومن هنـا تنبع أهمية دور (حراس البوابات الإعلامية)، والذين يسمحون للمعلومات والأخبار بالمرور أو التوقف وعدم الوصول إلى الجماهير، حيث يختار هؤلاء الأخبار التي تشكل أهمية للمجتمع من وجهة نظرهم سواء كان ذلك بوعي أو بغير وعي منهم .

ووفقًا لـ «هستر»، هناك عدد من «المحددات» التي تحكم تدفق المعلومات بين الدول المختلفة، وتحدد حجم واتجاه هذا التدفق وهي:

1- **هيكل القوة:** حيث إن الدول المختلفة مرتبة في هيكل متدرج أو سلم للقوة، وبالرغم من إمكانية تغير مكانة الدولة في هذا السلم عبر الوقت، فإن كل دولة تدرك جيدًا مكانتها الحالية بالنسبة لغيرها من الدول، سواء رضيت بها أو سعت إلى تغييرها.

ويفترض (هستر) أن المعلومات الواردة من الدولة الأقوى أو الأكثر عدوانية تعد ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول الأقل في القوة والأهمية، بينما يعد العكس غير صحيح، وعلى هذا فإن كم المعلومات المتدفقة من الدولة الأقوى إلى الدولة الأقل أهمية وقوة يفوق الكم المتدفق في الاتجاه المعاكس.وقد يبدو ذلك منطقيًا؛ لأن تصرفات وسياسات الدول الكبرى تؤثر على الدول الصغرى، أو لأن عامل (القوة) يؤثر بالضرورة على إنتاج الدولة من المعلومات فيجعله وفيرًا. وتتحدد المكانة التي تحتلها دولة ما في هذا السلم وفق عدد من العوامل منها مساحة الدولة، وعدد سكانها، و درجة تطورها الاقتصادي، وعمرها كدولة ذات سيادة.

2 - **الروابط الثقافية والاقتصادية بين الدول:** وتتحدد العلاقات الثقافية بين دولتين باللغة المشتركة، وحجم الهجرة والتزاوج بين مواطني الدولتين، كذلك العلاقات الاستعمارية السابقة.أما العلاقات الاقتصادية فتعني إجمالي التجارة والاستثمارات المتبادلة، والمساعدات أو المعونات الخارجية التي تمنحها دولة ما لغيرها من الدول.

---

(1) Hester, A., (1973), pp. 240 - 242.

ومن المفترض أن حجــم المعلومات التي تتبادلهـا دولـة ما مع دولة أخرى تربطها بها بعض الروابط الثقافية أو الاقتصادية، يفوق حجم المعلومات التي تتبادلها مع دولة لا تربطها بها مثل هذه العلاقات.[1]

ولا يعتقد (هستر) وجود تناقض بين هذه المحددات وبين القيم الإخبارية المتعارف عليها (مثل التوقيت، والاهتمامات الإنسانية وغيرها)، حيث يعتقد أن الصحفي يتبع هذه القيم الإخبارية، بينما تظل هذه المحددات (هيكل القوة،والعلاقات الاقتصادية والثقافية) في ذهنه – ولو بشكل غير واعٍ- عند تقديره لأهمية الأخبار والمعلومات التي يجب أن تصل للجمهور.[2]

ويرى (هستر) أنه من الأفضل دراسة أشكال تدفق الأنباء خلال فترات زمنية طويلة، لمعرفة (أنماط) هذا التدفق المعتادة بعيدًا عن أخبار (الأزمات)، أو ما أسماه (بالعواصف الإخبارية) News Storms، والتي قد تغير النموذج المعتاد للتدفق، ولكنه سرعان ما يعود لشكله المعتاد بعد مرور هذه الأحداث.[3]

وعلى الرغم من أن تصور (هستر) يتفق إلى حد كبير مع تفسير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإعلام (لجنة ماكبرايد)، ومع التفسير الذي قدمه Oliv Stokke للمحددات التي تحكم تدفق الأنباء من وإلى إفريقيا، إلا أن تصور (هستر) يظل أكثر شمولًا.[4]

رابعًا: النظرية البنائية للإمبريالية Structural Theory of Imperialism:

قام الباحث النرويجي Johan Galtung منذ ستينيات القرن العشرين بجهود بحثية من أجل التوصل إلى العوامل التي تحكم تدفق الأنباء بين الدول، وقد توصل إلى وجود عنصرين يتحكمان في عملية التدفق.

1- **البناء الإمبريالي للنظام الدولي:** حيث ينقسم العالم إلى مراكز ومحيطات كما هو الحال في نظرية النظام العالمي.

---

(1) ibid, pp. 242, 243.
(2) ibid, p. 243.
(3) Hester, A., (1976), op. cit., pp. 242 - 250.
(4) راسم الجمال، (1995)، مرجع سابق، ص 14.

2- **البناء الإمبريالي للأخبار الخارجية:** ويعني وجود عدد من المعايير التي تتبناها وكالات الأنباء ووسائل الإعلام في الدول المتقدمة عند اختيارها للأنباء، وكلما توافر بالحدث عدد أكبر من هذه المعايير، زادت فرصته في الظهور عبر وسائل الإعلام[1]، وهو ما يعرف باسم «النظرية البنائية للأخبار الخارجية» (Structural Theory of Foreign News).

1- **البناء الإمبريالي للنظام الدولي:** قدم Galtung نظريته حول الإمبريالية البنائية عام 1971، في مجلة علمية تعنى ببحوث السلام، وقدم وصفًا لهيكل النظام العالمي، مقسمًا العالم إلى دول مركزية وأخرى هامشية (دول المحيط)، حيث ترتبط كل دولة (مركز) بعدد من دول (المحيط)، وتسيطر عليها من خلال خلق(نخبة) لها مصالح مشتركة مع الصفوة بالدولة (المركز).

ووفقًا للنظرية فإن «بنية» النظام الدولي في طبيعة تكوينها وهيكلها تأخذ هذا الطابع الاستعماري الإمبريالي، فالصراع ومحاولة الهيمنة هي الأساس بين الدول.

وتفترض النظرية عددًا من العلاقات الفرعية بين الدول المختلفة، فمركز الدولة المركزية (ويعني هنا الصفوة)، يرتبط بعلاقات مصالح وقيم مشتركة مع مركز (صفوة) الدولة الهامشية، أما الطبقات الهامشية (أو الدنيا) في كل من الدولتين، فلا تربطهما أية علاقات مشتركة على الإطلاق. وبينما نجد هناك تنافرًا طفيفًا في المصالح والاهتمامات بين صفوة الدولة المركزية وبين طبقاتها الدنيا، نجد أن هذا التنافر يظهر بشكل صارخ ما بين صفوة الدولة الهامشية و بين طبقاتها الدنيا.[2]

كما أن هذا الوضع يجعل التفاعل بين الدول الهامشية بعضها البعض شبه غائب إلا من خلال دولة (المركز)، كما أن التفاعل بين إحدى الدول الهامشية التي ترتبط بالدولة المركزية (أ)، ودولة هامشية أخرى ترتبط بالدولة المركزية (ب)، شبه مستحيل الحدوث.

و للإمبريالية خمسة أنماط أو مجالات تسيطر من خلالها (المراكز) على (المحيطات)، وهي الإمبريالية السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والثقافية، والاتصالية.

(1) Galtung, J., and Vincent, R. C., (1992), p. 7.

(2) Galtung, J., (1971), pp. 81 - 83.

وعادة ما تسيطر الدول المركزية على الدول المحيطة بها من خلال الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتدفق المنتجات الثقافية والاتصالية إليها، وعادة ما يكون هناك تداخل بين هذه الأنماط لدرجة لا تمكن من فصل أي منهم عن الآخر، أو معرفة أيهم يسبق الآخر.[1]

ويرى Galtung أن تاريخ السيطرة في النظام الدولي قد مر بمرحلتين ، الأولى هي «الاستعمار الفعلي» حيث تحتل الدولة الأقوى الدولة الأضعف، أما الثانية فهي «الاستعمار الحديث»، والذي يحدث بواسطة تشابك مصالح الصفوة في كل من الدولتين ومن خلال المنظمات الدولية السياسية والاقتصادية، أما المرحلة الثالثة التي تنبأ بحدوثها، فهي «الاستعمار الأحدث» والذي يشهد توحد الصفوة تمامًا في الدولتين من خلال الاتصال الدولي.[2]

وبهذا يكون (الإعلام) في حد ذاته نوعًا من الإمبريالية، ألا وهي (الإمبريالية الاتصالية)، كما أنه (مسرّع) أو (محفز) لحدوث السيطرة بجميع أشكالها الأخرى.

ويمكن التعرف على حالة «السيطرة الإعلامية والاتصالية» من خلال ملاحظة كم المعلومات والأنباء المتدفق بين دولتين، حيث تفترض النظرية أن المعلومات المتدفقة من المركز إلى المحيط أكثر من تلك المتدفقة في الاتجاه المعاكس، وتكون النتيجة أن كم المعلومات المتوافر عن المركز لدى الدول المحيطة أكبر من ذلك الكم المتوافر لدى المركز عن هذه الدول.

ولكي تحكم دول المركز سيطرتها على الأطراف، فإنها تجعل من نفسها (النافذة) التي تطل منها الدول الأطراف على العالم، حيث تقوم بنقل صور العالم وأحداثه وتطوراته وتفسرها، من أجل بناء (العالم المدرك) Cognitive World للصفوة ومتخذي القرار في الدولة الطرف، بحيث يتشابه مع العالم المدرك للصفوة في الدولة المركز ذاتها.

ويتم ذلك من خلال تدريب الكوادر الإعلامية في الدول (الطرف)، على رؤية العالم وفقًا لقيم صفوة الدولة المركزية، ومن خلال بناء سلسلة من العمليات الاتصالية التي ترشح وتشغل الأحداث على النحو الذي يتوافق مع النموذج العام الشائع في الدولة

(1) ibid, p. 91.

(2) Alleyne, M. D., (1995), op. cit., p. 58.

المركز... ومثل هذا التشابه يساعد على الإقلال من الحواجز التي يمكن أن تنشأ في الاتصال الثقافي الدولي.[1]

كما أن لحكومات الدول النامية دورًا في تدعيم هذه التبعية، من خلال فرض الرقابة، وكبت حرية الإبداع الفكري والفني والثقافي المحلي، فلا يكون هناك بديل سوى استيراد الأنماط الثقافية والمنتجات الإعلامية والفنية الجاهزة، والتي تسهم بدورها في فرض المزيد من السيطرة على كافة الأصعدة.[2]

ويبدو أن هذا الشكل من التدفق ، هو الذي جعل Galtung يضع مصطلح (التدفق الإقطاعي للمعلومات) لوصف الواقع الإعلامي للمجتمع الدولي.

ويرى Galtung أنه لإنهاء هذه الحالة من السيطرة، لا تكفي محاولة إعادة توزيع الثروات، وضبط موازين القوة بين دول العالم، بل يجب تغيير (هيكل) النظام الدولي ذاته، وذلك من خلال فض علاقات المصالح المشتركة بين النخب العالمية، أو تغيير أهداف النخبة في الدول الأضعف، والمزيد من التعاون بين الدول الهامشية من خلال خلق منظمات دولية هدفها محاولة إحداث التوازن في البيئة الدولية في شتى المجالات.[3]

وبالرغم من أن الآراء، وكذا نتائج الدراسات الكمية- والتي أجريت لاختبار نظرية الإمبريالية في وسائل الإعلام المختلفة- قد تباينت ما بين مؤيد للنظرية ومعارض لها، فإن بعض الآراء الحديثة تهدم النظرية من جذورها، حيث يرى كل من O'Brien and Helleiner أن وجود معلومات متدفقة من الدول (المركزية) إلى الدول (الهامشية) يعد ميزة لهذه الأخيرة، حيث إن المعلومات المتوافرة حول الدول الأقوى سياسيًا واقتصاديًا تعطي مؤشرات للدول الأضعف، تمكنها من بناء استراتيجياتها وزيادة قدراتها التفاوضية مع غيرها من دول العالم، فالمعلومات هنا تصبح قوة في يد هذه الدول، وليس أداة لترسيخ الإمبريالية.[4]

(1) راسم الجمال، (1994)، مرجع سابق، ص 145، 146.

(2) Alleyne, M. D., (1995), op. cit., p. 61.

(3) Galtung, J., (1971), op. cit., p. 109.

(4) Wu, D., (2003), op. cit., p. 21.

2- **البنـــاء الإمبريالـــي للأخبـــار الخارجيـــة:** قـــام كل مـــن «Johan Galtung» و«Mary Holmboe Ruge» بنشـر مقالتهمـا حـــول بنية الأنباء الأجنبيـة في مجلة بحوث السلام التابعة للمعهد الدولي لبحوث السلام في عام (1965).[1]

وقد توصلا في دراستهما على الصحف النرويجية إلى (سيطرة عدد قليل من وكالات الأنباء الدولية) على غالبية الأخبار المتداولة.[2]

كما توصلا إلى نموذج حول الأخبار الخارجية ينطلق من عدد من الافتراضات هي:

(أ) أن الأخبار الأجنبية لها (بنية) خاصة ، أي خصائص تميزها بغض النظر عن الوسيلة الإعلامية أو الدولة التي تنشر بها.

(ب) أن وجود هذه (الخصائص) لا يعني أنها بالضرورة مقصودة أو متعمدة.

(حـ) أن هذه الأخبار تخضع أيضًا (لبنية النظام الدولي) ذاته، حيث يوجد (المركز) و(الهامش)، وقد يتغير وضع الدولة من (مركزية) إلى (هامشية) أو العكس، على مر السنوات.[3]

وقد توصل «جالتنج» و «وروج» في دراستهما إلى عدد من المعايير التي إذا ما توافرت في الحدث، تجعل منه خبرًا يستحق النشر «News Worthy» وهي كالتالي:

1- **الأخبار غير المتوقعة** Unexpectedness: وتعني الأخبار المفاجئة وغير المعتادة، وهي في الغالب ما تكون أخبارًا (سيئة) Bad News، ويعني ذلك أنه على محرر الأخبار بذل الجهد إذا أراد التوصل إلى أخبار (إيجابية) وغير متوقعة أيضًا[4]، ويصبح معيار (عدم التوقع) هذا ذا أهمية كبيرة خاصة في وسائل الإعلام ذات الطابع التجاري.[5]

2- **الفورية** Immediacy: أو المدى الزمني الذي يحتاجه الحدث كي يتبلور في شكله النهائي، ويصبح ذا مغزى. فالحادث الذي يكتمل خلال يوم واحد يصبح له قابلية للنشر أكثر من الأحداث التي تستغرق شهورًا حتى تتضح معالمها[6]. فتصبح

(1) Galtung, J., and Vincent, R. C., (1992), op. cit., p. 49.
(2) Ginneken, J. V., (1998), op. cit., pp. 28 -30.
(3) Galtung, J., and Vincent, R. C., (1992), op. cit., p. 49.
(4) Herbert, J., (2000), op. cit., pp. 72,73.
(5) Volkmer, I., (1999), p. 45.
(6) Ginnken, J. V., (1998), op. cit., pp. 28 -30.

حوادث القتل أكثر أهمية من الاتجاهات الثقافية والاقتصادية في المجتمع، وإذا ما تمت تغطية هذه الأخيرة، فإن ذلك يأتي في إطار ظهور تقارير أو إحصاءات اقتصادية حديثة على سبيل المثال.(1)

3- **القرب الثقافي** Relationship to Audience: وهو ما يعطي للحدث مغزى، حيث إن المدن أو الدول المرتبطة ثقافيًا، تميل إلى تبادل الأخبار أكثر من غيرها، فأخبار شرق آسيا مهمة جدًا في صحافة مدينة (ليستر) البريطانية، حيث تتواجد جاليات كبيرة من الجنسيات الآسيوية.

4- **الأخبار الجارية** :Running Story فحتى الخبر الصغير غير المهم الذي لقي تغطية إعلامية في أحد الأيام، تستمر تغطيته ومتابعته بحكم العادة، وبغض النظر عن عدم أهميته.

5- **الوضوح** Clarity: فكلما كان الخبر صريحًا، ولا يمكن أن يؤخذ على أكثر من محمل، ولا يحتمل تفسيرات متعددة، أخذ فرصة أكبر في النشر.

6- **الحجم** Size: أو حجم التأثير، فكلما كان الحدث أكبر، ويأخذ شكلًا دراميًا، ازدادت فرصة تغطيته (وذلك باستثناء الأخبار التي تتعلق بعامل «القرب»، حيث إن مقتل شخص واحد في لندن أهم بالنسبة لصحف المدينة من مقتل عدد كبير في إحدى المدن البعيدة).(2)

7- **الأخبار السلبية** Bad News: وتلقى الأخبار السلبية ترحيبًا بالنشر، لتوافر عدد كبير من المعايير السابقة بها، فهي (غير متوقعة)، و (واضحة)، و (فورية)، وهي غالبًا ما تتعلق بحدث وليس (عملية)، حيث إن عملية تربية إنسان وبناء شخصيته عملية معقدة طويلة، بينما لا يستغرق قتله سوى بضع لحظات، كذلك الحال بالنسبة لعملية بناء خزان أو سد للمياه، وهدمه عن طريق أحد الفيضانات، ويرى (Ginneken) أن هذا المعيار على وجه الخصوص، يتم تطبيقه بشكل أكبر عند تغطية أخبار الدول المغايرة ثقافيًا.

---

(1) Herbert, J., (2000), op. cit., pp. 72,73.

(2) ibid., pp. 72,73.

8- **الاحتمالية** Consonance: فالأخبار التي ينتظر الصحفي وقوعها (كعقد مؤتمر قمة)، غالبًا ما يسعى لتغطيتها.(1)

9- **الشخصانيــة** Personification: فكلمـا تـم تقديـم الحـدث فـي صيغـة شـخصية (in personal terms)، لاقـى تغطيـة أكبر(2) وكلما تعلق بشـخص محدد أو مجموعة معينة من الأشخاص، تعاطف معه الجمهور.(3)

10- **الصفوة**: فكلما تعلق الخبر بالدول المركزية أو دول الصفوة Elite Nations، أو تعلق بالنخبة من الأثرياء والمشاهير أو الخبراء ورجال السلطة داخل المجتمع Elite People، زادت احتمالية نشره.(4)

11- كلما حمل الحدث «أكثر من صفة» من الصفات السابقة، لاقى ترحيبًا أكبر بالنشر، ووفقًا لذلك يمكن إعطاء وزن نسبي لكل عامل من العوامل السابقة، وكلما زاد مجموع الأوزان النسبية لحدث ما، زادت فرصته في النشر.

12- يمكن للحدث أن يلقى طريقه للنشر دون تلبيته لأحد العوامل أو الشروط السابقة، بشرط تلبيته عددًا آخر من الشروط، بمعنى أن افتقاد الحدث أحد العوامل قد يعوضه وجود أوزان نسبية عالية من بقية العوامل.

مثال على ذلك:

(مولود جديد للعائلة المالكة): خبر إيجابي لكنه حول نخبة المجتمع.

(متطرف يحطم محلات تجارية بدولة إفريقية، ومقتل عشرات): يفتقد قيمة الدولة الصفوة، والأشخاص الصفوة، ولكنه ذو قيمة سلبية عالية.(5)

وقد وضع كلٌّ من Galtung وVincent نموذجًا عمليًا يوضح (بنية الأنباء الأجنبية)، بالتطبيق على أربعة عناصر فقط من العناصر سابقة الذكر، ويوضح النموذج الأوزان النسبية للعوامل، ويوضح كيف يمكن لحدث ما أن يلقى اهتمامًا من قبل وسائل الإعلام، بالرغم من عدم تمتعه بجميع الصفات المطلوبة أو تلبيته جميع العوامل والشروط.

---

(1) Ginnken, J., V., (1998), op. cit., pp. 30,31.
(2) Volkmer, I., (1999), op. cit., p. 45.
(3) Ginnken, J. V., (1998), op. cit., p. 30.
(4) ibid, p. 30
(5) Galtung, J., and Vincent, R. C., (1992),op.cit., pp. 50,51.

	حدث ذو طابع شخصي سلبي الاتجاه	حدث ذو طابع شخصي إيجابي الاتجاه	حدث يتناول عملية سلبي الاتجاه	حدث يتناول عملية إيجابي الاتجاه
دولة صفوة أشخاص صفوة	يلقى طريقه للنشر حتى لو كان مجرد نميمة كاذبة (4)	أحداث عائلية سعيدة (3)	سقوط الحكومة (3)	انتخابات (3)
دولة صفوة أشخاص عاديون	حوادث (3)	الفوز بجوائز (2)	حدث اقتصادي (2)	حدث اقتصادي (1)
دولة هامشية أشخاص صفوة	فضائح (3)	الفوز بجوائز (2)	انقلاب (2)	انتخابات (1)
دولة هامشية أشخاص عاديون	حادث مروع (2)	قدرات فردية فائقة (1)	أحداث شغب وتمرد (1)	لا يلقى طريقه للنشر مهما كان صادقًا ومهمًّا (صفر)

شكل رقم (4)

نموذج (العناصر الأربعة) الإخباري

ويختبر الشكل السابق القيم الخاصة بـ(الشخصانية)، و (السلبية) و (الدولة الصفوة)، و(الأشخاص الصفوة)، وتوضح الأرقام الوزن الذي يحمله الخبر أو قيمته الخبرية وفقًا لتمتعه أو عدم تمتعه بالعوامل السابقة، وبينما يشير رقم (4) إلى أعلى قيمة خبرية ممكنة، يشير (صفر) إلى حدث لا يتمتع بأية قيمة على الإطلاق من وجهة نظر النموذج.[1]

وبالرغم من أن دراسة Galtung & Ruge التي أجريت عام 1965، والتي كانت سببًا في بناء النموذج، اقتصرت على عدد من الصحف النرويجية، فإن الباحثين قد أكدا أن نظريتهما (عامة)، يمكن تطبيقها على غالبية دول العالم. وقد أثبت عدد من الدراسات

(1) ibid, p. 52.

التالية لها في عدد من (الدول المتقدمة)، بما فيها (الولايات المتحدة) صحة النظرية، وأهمية المعايير التي أشارت إليها الدراسة، بينما أشارت الدراسات التي تناولت وسائل الإعلام بالدول النامية إلى أهمية معيار (الإيجابية) عند نقل الأخبار، خاصة عند نقل أخبار التنمية، وجهود الحكومة، أو بمعنى آخر الأخبار الرسمية، وأخبار (البروتوكول) كما أطلق عليها Robert Stevenson.[1]

خامسًا: نظرية حارس البوابة الإعلامية Gate Keeping Theory:

تنطلق نظرية حارس البوابة الإعلامية من فكرة مؤداها أن دراسة القائم بالاتصال في العملية الإعلامية، لا تقل أهمية في فهم طبيعة العملية عن دراسة محتوى الرسالة الإعلامية ذاتها.

ويرجع الفضل إلى عالم النفس النمساوي الأصل Kurt Lewin في تطوير ما أصبح يعرف بنظرية (حارس البوابة الإعلامية) (Gate Keeper).[2]

وتتلخص الفكـرة الأساسيـة للنظرية في أن الرسالة الإعـلامية أثناء مرورها بسلسلة اتصالية لتصل إلى المتلقي النهائي، تمر عبر عدد من الحلقات ويوجد في كل حلقة على طول السلسلة فردًا ما يعد (حارسًا للبوابة الإعلامية).

ويشير مصطلح (حارس البوابة) إلى الفرد الذي يسيطر على مكان استراتيجي في سلسلة الاتصال الجماهيري يوفر له سلطة اتخاذ القرار فيما سيمر من خلال بوابته، وكيف سيمر، وهل سيمر بنفس الشكل الذي كان عليه، أم ستطرأ عليه بعض التعديلات قبل أن يصل إلى الحلقة التالية من سلسلة الاتصال، ومنها إلى الجمهور.[3]

ويمكن تعريف مصطلح «حراسة البوابة» أنها العملية التي يتم في إطارها عدد من الاختيارات والقرارات التي تتعلق بمنع أو السماح للأخبار بالمرور عبر (بوابات) الوسائل الإعلامية لتصل إلى الجماهير.[4]

---

(1) Tai, Z., (2000), op. cit., pp. 334,335.

(2) حسن مكاوي وليلى السيد، (2002)، ص 176 .

(3) جيهان رشتي، (1978)، ص 298، 299.

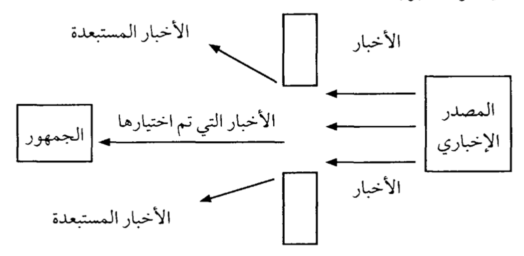
(4) McQuail, D., (2005), P. 308.

ومن أهم المعايير التي قد تؤثر على عمل (حارس البوابة الإعلامية)، قيم المجتمع السائدة، والمعايير الذاتية للقائم بالاتصال مثل النوع والعمر والطبقة الاجتماعية والانتماءات الفكرية، فضلًا عن المعايير المهنية مثل سياسة الوسيلة الإعلامية ونمط ملكيتها وضغوط العمل، وما يتاح من مصادر الأنباء[1]، وبالرغم من اعتناق جميع الصحفيين نفس المعايير المهنية، فإنه يظل لكل منهم معاييره الخاصة.[2]

كما أشار عدد من الباحثين منهم (ريموند باور) و (إثيل دي سولابول) و(شولمان) إلى أن الجمهور يؤثر أيضًا في نوعية الأخبار التي تعرضها وسائل الإعلام، حيث يقدم القائم بالاتصال الرسائل وفقًا لتوقعاته حول ردود فعل الجمهور واحتياجاته.[3]

وقد أجريت منذ خمسينيات القرن الماضي، سلسلة من الدراسات الأمريكية حول عملية «حراسة البوابة» دون أن تستخدم بالضرورة هذا المصطلح، وقد أسفرت عن عدد من النماذج التي تشرح العملية[4]. و فيما يلي عرض لأهم هذه النماذج :

1- **نموذج** White: والذي وضع في عام 1950 ويعد من النماذج التقليدية التي تشرح عملية حراسة البوابة.



البوابات الإعلامية

شكل رقم (5) – نموذج White

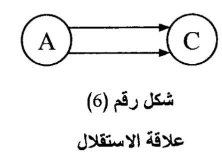
(1) حسن مكاوي وليلى السيد، (2002)، مرجع سابق ص177 : 183.
(2) نفس المرجع السابق، ص 183.
(3) نفس المرجع السابق، ص 184.
(4) نفس المرجع السابق، ص 176.

ويؤخذ على النموذج تبسيطه لعملية حراسة البوابة، وإغفاله عوامل خاصة بالمنظمات الإعلامية، والمجتمع بما يضمه من جماعات الضغط، والمعلنين، ومصادر الأخبار، والمنظمات الحكومية.[1]

2- **نموذج** Mc Nelly : والذي وضع عام 1959، ويعد نموذجًا أكثر تعقيدًا من السابق، حيث يرى أن عملية «حراسة البوابة» هي عملية متعددة المراحل تشمل عددًا من البوابات أولاها مراسلو وكالات الأنباء، ثم محررو الوكالات، ثم محررو الوسائل الإعلامية. ولا تنتهي العملية بوصول الخبر للجمهور، بل يعمل المتلقي نفسه كحارس آخر قد ينقل الخبر إلى غيره من أفراد الجمهور.

ويعاب على هذا النموذج إغفاله المحددات التي قد تجعل الخبر جديرًا بالنشر Newsworthy ، وبالتالي يجعل محرر وكالة الأنباء يتلقفه لينقله إلى غيره من حارسي البوابات التالية.[2]

3- **نموذج** Gieber & Johnson: وضع عام 1961 لشرح العلاقة بين محرر الأخبار والمصادر الإخبارية ، حيث يعتقد الباحثان وجود ثلاثة أشكال لعلاقة المحرر بالمصادر الإخبارية، ففي الصحافة الحرة المستقلة يفترض وجود حالة استقلال كاملة لدى محرر الأخبار عن مصادره الإخبارية.



شكل رقم (6)

علاقة الاستقلال

أما في الشكل الثاني فيحدث تداخل بين المصدر ومحرر الأخبار، حيث يشترك المصدر مع المحرر في إطار دلالي وقيم متشابهة، لكنه يظل تداخلًا غير كامل، لايصل إلى حد التطابق. وهو النموذج الأقرب إلى الواقع.

(1) McQuail, D. and Windahl, S. (1993), pp.166,167.

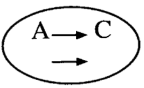
(2) ibid, p. 170.



شكل رقم (7)

علاقة التعاون والتكامل

أما في الشكل الثالث فيحدث حالة من التوحد الكامل بين المصدر ومحرر الأخبار من حيث القيم والإطار الدلالي، وهو النموذج الذي قد يصبح شائعًا في النظم الشمولية والديكتاتورية، حيث يتوحد محرر الأخبار مع أهداف المجتمع وسياسات الحكومة، وبالتالي المصادر الحكومية للأخبار.



شكل رقم (8)

علاقة التوحد الكامل

وتتميز النماذج التي وضعها كلٌّ من Gieber & Johnson بأنها لا تفصل «حارس البوابة» عن السياق الاجتماعي والسياسي للمجتمع، بل تؤكد على دور «المصدر الإخباري» ذاته، والأهداف التي يسعى لتحقيقها من خلال فرض أخبار بعينها على وسائل الإعلام.

ويؤخذ على النموذج أن «الشكل الأول» والذي يعكس الاستقلال التام بين المصدر الإخباري وبين محرري الأخبار نادرًا ما يحدث في الواقع، وكذلك بالنسبة «للشكل الثالث» والذي يعكس علاقة التوحد الكامل، وبالرغم من ذلك فإن الواقع الإخباري العالمي قد أفرغ بعض حالات التوحد بين أهداف صانعي القرار في المجتمع وبين محرري الأخبار، ليس فقط في المجتمعات المتخلفة بل أيضًا في المجتمعات الغربية وهو ما حدث في الإعلام الأمريكي خلال حرب الخليج الثانية والغزو الأمريكي للعراق.(1)

4- **نموذج** Bass: والذي وضعه عام 1969، وهو نموذج يقسم عملية حراسة البوابة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى تتضمن جمع الأخبار الخام، وتتضمن المرحلة الثانية تشغيل هذه المعلومات لتصبح منتجًا إخباريًا متكاملًا، ومن مميزاته أنه فصل بين المراسلين ومحرري الوكالات من جهة ، والذين عادة ما يكونون قريبين من

(1) ibid, p. 162 -165.

مصادر الأخبار، وبين محرري الوسائل من جهة أخرى، والذين يتدخلون بالترجمة والاختصار أو الإضافة إلى الخبر الذي يصل إليهم من الفئة السابقة[1].

5- **نموذج** Shoemaker: و الذي قدمته في إطار بحثها لوضع نظرية متكاملة تشرح العوامل المؤثرة على المضمون الإعلامي، حيث قامت بتقسيم عملية «حراسة البوابة» إلى خمسة مستويات هي:

1- المستوى الفردي، والذي يتعلق بدراسة القائم بالاتصال وقيمه واتجاهاته الفردية، وتأثيرها على المضمون الإعلامي.

2- المستوى المهني، ويتعلق بأسس المهنة والقيم الإخبارية المتعارف عليها والضغوط المهنية مثل ضيق الوقت.

3- المستوى المؤسسي، ويتعلق بالأسواق والجماهير ووسائل الإعلام المنافسة.

4- المستوى المجتمعي، ويتعلق بالأيديولوجية أو الثقافة السائدة في المجتمع فضلًا عن تأثير الصفوة السياسية والثقافية[2].

5- نموذج Bennett: و يشير إلى أن عملية اختيار الأخبار، تخضع لما يسمى بنموذج الحراسة «متعددة البوابات» A Multi-gated Model of Gate keeping حيث توجد أربعة عوامل أساسية تحكم عملية اختيار الأخبار ويعتبر كل عامل بوابة منفصلة يتم ترشيح الأخبار من خلالها، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

1- الأحكام التي يصدرها الصحفي بناء على سماته الشخصية والمهنية.

2- نظام العمل «الروتين» الخاص بالمنظمة الإعلامية، والذي يحدد العلاقة بين الصحفي والمصادر الإخبارية.

3- القيود الاقتصادية التي تحكم عملية إنتاج الأخبار.

4- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تضع حدودًا للوقت والمساحة في العمل الإخباري.

ووفقًا لـ Bennett فإن هذه العوامل تحكم المحتوى الإخباري النهائي لوسائل الإعلام، حيث تؤثر في القرارات التي يمكن أن تؤخذ في المؤسسة الإعلامية، وطرق

---

(1) ibid, p. 171.

(2) Tai, Z. and Chang, T. K., (2002), op. cit., pp. 255.

جمع المعلومات، كما تحدد دور الصحفي وعلاقته بجمهوره، فضلًا عن علاقة المؤسسات الإعلامية بالحكومات[1].

ويأخذ بعض الباحثين على النظرية بشكل عام عددًا من المآخذ منها أنها تنظر لعملية اختيار المضمون الإعلامي على كونها مجرد عملية استقبال لأخبار جاهزة من وكالات الأنباء، واتخاذ قرار بتمريرها أو حجبها، بينما ما يحدث في الحقيقة ليس كذلك، حيث يرى كلٌّ من Fishman & Manheim أن الأخبار قد تخلق أحيانًا (خلقًا)، حيث يقوم رجال الإعلام بالبحث عن الأخبار عمدًا لدى مصادر الأخبار مثل الحكومات والمنظمات وأقسام الشرطة وصانعي القرار[2].

كما قلل بعض الباحثين من دور بعض العوامل لصالح غيرها من العوامل، فقد قلل McChesney من دور «الجمهور» وتأثيره على عملية حراسة البوابة، حيث يرى أن الوضع الراهن للنظم الإعلامية وسعيها الدائم خلف اعتبارات الربحية والسوق، لا يجعلها تعطي بالضرورة اهتمامًا لما يتوقعه الجمهور أو يريده، بل تخلق اهتمام الجماهير بما تريده هي، وهو ما أثبتته نتائج بعض الدراسات التي أجريت على وسائل الإعلام الأمريكية[3].

كما يقلل البعض من دور القائم بالاتصال أو (حارس البوابة) ذاته في عملية اختيار الأخبار، ويرى أصحاب هذا الرأي أن القيم الشخصية للقائم بالاتصال لا تكاد تلعب دورًا في ظل ظروف الصناعة الإعلامية المعقدة في الوقت الراهن، ولكن على الرغم من ذلك فإن هناك رأيًا آخر يرى أن القائم بالاتصال عادة ما يختار أن يعمل لحساب المؤسسة الصحفية التي تتفق بشكل أو بآخر مع اتجاهاته الأساسية[4].

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى النظرية، فإن النظرية تظل ذات أهمية كبيرة في تفسير عملية اختيار الأنباء، فبالرغم من وجود مؤثرات عديدة تتحكم في اختيار المضامين الإخبارية، فإن (محرر الأخبار) يظل هو المسئول المباشر عن اتخاذ القرارات الفورية فيما يتعلق باختيار أو استبعاد خبر ما[5].

○○○

---

(1) Bennett, W. L. and Livingston, S. (2003), pp. 367 - 369.

(2) McQuail, D., (2005), op. cit., pp. 311,312.

(3) Tai, Z. and Chang, T. K., (2002), op. cit., pp. 255 -259.

(4) حسنين شفيق، (2005)، ص 113.

(5) Tai, Z ., (2000),op.cit., p. 335.

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة على تدفق الأنباء إلى وسائل الإعلام

«كيف تختار وسائل الإعلام حول العالم أخبارها؟»

تعد دراسة (المعايير) أو (العوامل) التي تحكم انتقاء الأنباء المذاعة أو المنشورة في وسائل الإعلام، من أهم القضايا التي تشغل بال الباحثين في مجال الإعلام، حيث يرى بعض أساتذة الاتصال أن مشكلة (عدم التوازن الإخباري) لا تكمن فيما تنقله وكالات الأنباء ، ولكن تكمن فيما تفعله وسائل الإعلام بالأنباء التي تصل إليها. فمحرر الأخبار يقدم إلى الجمهور ما يراه ملائمًا في إطار ما هو متوافر من مساحة أو زمن، حيث لا تستطيع وسائل الإعلام أن تنشر أكثر من 10٪ من الأنباء التي تصلها، لذلك يمكن القول إن وكالات الأنباء توفر المعلومات، ولكنها لا تستطيع أن تفرض استخدامها.[1]

ومن (العوامل التقليدية) التي يراعيها العاملون في الأخبار عند اختيارها: أهمية الشخصية محور الخبر، وأهمية الحدث وحداثته، بالإضافة إلى عوامل أخرى (سياسية وثقافية)، مثل تأثير السياسة الرسمية للدولة سواء من حيث إبراز بعض الأنباء، أو التعتيم عليها، واستغلال الأخبار للضغط على دول أخرى، فضلًا عن ميل رجال الإعلام إلى تبسيط الأحداث وتقديمها في اصطلاحات تتفق مع تحيزاتهم الشخصية.

وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين اهتمامًا واسعًا من قبل الباحثين للوصول إلى أهم العوامل التي تؤثر في عملية اختيار الأخبار، وبينما اهتم الباحثون الأمريكيون بدراسة السمات الشخصية والجوانب المهنية للقائم بالاتصال، ركزت الدراسات البريطانية على القيود التي تفرضها المؤسسة، وركزت الدراسات الفرنسية على التكوين الأيديولوجي والمهني للصحفيين[2].

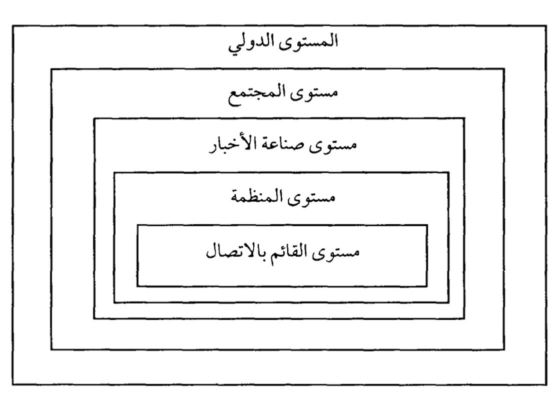
ويرى Denis Mcquail أن هناك عددًا من العوامل المؤثرة في تدفق الأنباء الدولية، من ضمنها طبيعة الحدث ، وتوقيته، والمصادر الإخبارية المتوافرة والقيم الإخبارية

(1) عبد الله زلطة، (2001)، مرجع سابق، ص 245.

(2) أحمد صلاح الدين نفادي، (1995)، ص 128، 129.

المتعارف عليها، والعلاقات الدولية التي تقلل أو تزيد من فرصة تبادل الأنباء بين دولتين مثل العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية والجغرافية[1].

ويوضح شكل (9) مستويات التأثير المختلفة التي يمكن أن تمارس عند اختيار وتشكيل الأخبار الدولية[2].



شكل رقم (9)

ويمكن أن نستخلص مما سبق العوامل التي تؤثر في اختيار الأخبار الخارجية المعروضة في وسائل الإعلام، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1- عوامل خاصة بالمجتمع الذي تعمل في إطاره الوسيلة الإعلامية.

2- عوامل خاصة بطبيعة المنظمة الإعلامية.

3- عوامل خاصة بالقائم بالاتصال.

4- عوامل خاصة بطبيعة العمل الإخباري .

وفيما يلي عرضٌ مفصَّلٌ للعوامل سالفة الذكر.

(1) Mcquail, D., (2005), op.cit,p.263.

(2) ibid., P.280.

أولاً- عوامل خاصة بالمجتمع:

يعتبر (النظام الاجتماعي) الذي تعمل الوسيلة الإعلامية في إطاره من القوى الأساسية التي تؤثر على القائمين بالاتصال. فأي نظام اجتماعي في دولة من الدول المتقدمة أو النامية يعمل على قبول المواطنين لأنماطه، مما يؤثر على وسائل الإعلام بمحاولاتها للمحافظة على القيم الثقافية السائدة.

ويرتبط ذلك بوظيفة التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها وسائل الإعلام للحفاظ على التقاليد السائدة، حيث يغفل القائم بالاتصال أحيانًا بعض الأحداث شعورًا منه بالمسئولية الاجتماعية، وقد يضحي في سبيل ذلك بالسبق الصحفي[1].

وتزداد أهمية هذا الأمر في الدول النامية، حيث تعمل وسائل الإعلام على الاهتمام أو إغفال بعض الموضوعات، للوصول إلى حالة الإجماع حول الأمور الأساسية، وبالرغم من ذلك فقد أثبتت الدراسات أن وسائل الإعلام الأمريكية تعمل على تثبيت بعض التقاليد الأساسية للمجتمع دون أن تخضع لأي نوع من السيطرة الحكومية[2].

كما يسيطر (النظام السياسي) على (النظام الإعلامي) من خلال السيطرة على البنى الأساسية التي يعتمد عليها الإعلام، مثل التشريعات والسياسات المالية. وتستخدم السلطة سياسات الضغط على وسائل الإعلام لإدارة الأنباء، مثل الرقابة الذاتية التي يمارسها الصحفي خشية أن يلحق به ضرر ما، فضلًا عن إمكانية توظيف إعلانات الحكومة والتي تعد موردًا ماليًا للصحف، وكذلك قوانين الصحافة، وعلى عكس الدول المتقدمة حيث تتكامل وسائل الإعلام مع سائر مؤسسات الدولة لدعم القيم الاجتماعية وحماية القوى السياسية والثقافية بشكل غير مباشر، فإن السلطة في الدول النامية تأخذ شكلًا مباشرًا على وسائل الإعلام بحكم القوانين والملكية[3].

ويرى (ميليباند) أن «الدولة» في العالم الثالث تتميز بضخامة الدور المهيمن للسلطة في مواجهة المجتمع المدني والجماعات الاجتماعية، حيث تصبح الأخيرة بدورها غير مؤثرة في سياسة الدولة.[4]

---

(1) حسن عماد مكاوي، وليلى حسين السيد، مرجع سابق، (2002)، ص 178 .

(2) جيهان رشتي، مرجع سابق، (1978)، ص 305.

(3) كمال قابيل محمد، (1996)، ص ص44 – 50 .

(4) هشام محمد عبد الغفار محمد، (1992)، ص 53 .

وتوصلت إحدى الدراسات إلى أنه من أكثر الاعتبارات التي يراعيها (القائم بالاتصال) في وسائل الإعلام الحكومية المصرية، مراعاة قيم وثقافة المجتمع واعتبارات الأمن القومي، بحيث تتوافق الأخبار مع سياسة الدولة.[1]

ومن وجهة نظر Gerbner تعد المؤسسات الإعلامية جزءًا من نظام أكبر داخل دولها، ولا يشمل ذلك السلطات القانونية والسياسية فحسب، بل يتسع ليشمل علاقات المؤسسة بجماعات الضغط، والمعلنين، ووسائل الإعلام المنافسة، والجماهير، والسلطات القانونية والسياسية في الدولة. وبالرغم من ذلك فإن هذه العلاقات لا تشكل ضغوطًا على المؤسسات الإعلامية بالمعنى السلبي طوال الوقت، بل يمكنها أن تفيد المؤسسة الإعلامية إيجابيًا، فالسياسات الحكومية في بعض الدول قد تشكل حماية لحرية الإعلام، كما يمكن أن يقدم الجمهور دعمًا للوسيلة الإعلامية- وعلى الأخص الصحف- مما يحررها من سيطرة المعلنين، مما يعني أن هذه الضغوط لا تعمل دائمًا في نفس الاتجاه، بل قد يقلل بعضها من أثر البعض الآخر[2].

ويؤثر (النظام الإعلامي) السائد على الطريقة التي تعمل بها وسائل الإعلام، حيث تؤثر الحرية الممنوحة في وسيلة إعلامية معينة في اختيار الأخبار لدى وسائل الإعلام الأخرى،سواء داخل نطاق المجتمع أو خارجه. ليس هذا فحسب، بل إن وجود قناة إخبارية متميزة خلال حرب الخليج، وهي CNN الأمريكية، كان محركًا لإنشاء قنوات فضائية عربية مثل القنوات الفضائية المصرية، ومركز تلفزيون الشرق الأوسط MBC، حتى وصل العدد إلى 140 قناة فضائية عربية بحلول عام 2002، تنقسم ملكيتها بين القطاع الخاص وملكية الحكومات.[3]

كما كانت قناة الجزيرة الفضائية بتميزها الواضح في تغطية الحرب على العراق، دافعًا لإنشاء عدد آخر من الفضائيات الإخبارية العربية.[4]

ولا يقتصر الأمر على النظم السياسية والاجتماعية والإعلامية السائدة داخل الدولة فحسب، حيث تعد علاقة الدولة بغيرها من دول العالم، ووضعها في النظام العالمي

(1) Tayie, S., (1991), pp. 223 - 242.
(2) McQuail, D., (2005), op. cit., p.281.
(3) Al-Mutafy, M. R.R., (2002), P. 28, 29.
(4) Miles, H., (2002), p.222.

عاملًا مؤثرًا في نمط تدفق الأخبار القادم إليها من دول العالم المختلفة، وهو ما أشار إليه Wallerstein في مجمل حديثه حول النظام العالمي.[1] وHester في محاولته لوضع نموذج خاص لتدفق الأخبار الدولية.[2]

ثانيًا- عوامل خاصة بالمؤسسة الإعلامية:

تعد العوامل التنظيمية من أهم العوامل من وجهة نظر المدرسة البريطانية في الدراسات الإعلامية، ويشمل ذلك طابع المؤسسة وسياستها التنظيمية[3]. ووفقًا لـ «Tunstall» فإن أهداف أية مؤسسة إعلامية تتراوح ما بين أهداف «ربحية» مثل تحقيق المبيعات من خلال الإعلان وزيادة إقبال الجمهور، وأهداف «غير ربحية» مثل تحقيق التأثير الاجتماعي أو خدمة الجماهير أو تحقيق بعض الغايات السياسية أو الثقافية أو الدينية.[4]

وتعد «السياسة التحريرية» للوسيلة الإعلامية من أهم العوامل التي تؤثر في محتواها الإخباري، ويقصد بها الوجهة التي تختار الوسيلة اتباعها عند اختيارها لشكل ومضمون المحتوى الإعلامي.[5] أو الوجهة التي تختار هذه الوسيلة اتباعها في جوابها عن سؤالين هما: ماذا ستنشر؟ وكيف ستنشر ما تنشره؟ وعادة ما يكتسبها المحرر من خلال عمله بالوسيلة الإعلامية [6]. وتتكون هذه السياسة من مجموعة قواعد واضحة تتعلق بالسلوك المناسب في المؤسسات الإعلامية، وتعد هذه القواعد أدوات للدفاع عن مصالح مالكي الوسيلة الإعلامية والترويج لمواقفهم، عبر صياغات بعينها للأحداث والقضايا[7].

وتؤثر هذه السياسة تأثيرًا كبيرًا في المحتوى الإخباري، حيث إن الجزاء الذي يناله محرر الأخبار مصدره رؤساؤه وزملاؤه، لذلك يعيد الصحفي تقييم معتقداته ليجعلها تحقق له أكبر قدر من المنفعة[8]. وعندما يشعر المحرر أن آراء صاحب العمل هي المؤشر في اختيار الأخبار، يؤثر ذلك في إهماله أو تحريفه لبعض القصص الإخبارية،

---

(1) McPhail, T. L., (2006), op. cit., pp. 25 - 37

(2) Hester, A., (1973), op. cit., pp. 239 - 247.

(3) مصطفى محمد عبد الوهاب، (2005)، ص 29، 30 .

(4) McQuail, D., (2005), op. cit., pp. 283. 284.

(5) حسنين شفيق، (2005)، مرجع سابق، ص 110، 111 .

(6) نفس المرجع السابق، ص111.

(7) نهلة مظفر أبو رشيد، (2005) ، ص106.

(8) جيهان رشتي، (1978)، مرجع سابق، ص 307.

ويتطبع محرر الأخبار بهذه السياسة بشكل تدريجي وغير مباشر، من خلال شعوره بالالتزام تجاه المؤسسة[1]. وقد أشار «Sander Vanocor» مراسل شبكة NBC الإخبارية بعد استقالته من عمله إلى أنه قد اكتسب مخاوف ومحظورات المؤسسة على مر السنوات، حتى أصبحت جزءًا من نفسه[2].

ويتفق «كمال قابيل» مع هذا الرأي، ويدلل على ذلك بأن المؤسسات الإعلامية التابعة للحكومة لا تشترط توجهًا أيديولوجيًا مسبقًا لدى المحرر، حيث سيخضع لسياسة المؤسسة من خلال متطلبات التكيف، ويشمل ذلك معايير الثواب والعقاب، ومعايير الارتقاء الوظيفي[3].

وتتشكل «السياسة التحريرية» لأية مؤسسة إعلامية من خلال موقع هذه الوسيلة من النظام الاجتماعي القائم، وارتباطها بمصالح معينة[4].

وتعد «ملكية الوسيلة الإعلامية» من أهم العناصر التي تشكل «سياستها التحريرية»، وتؤثر بالتالي على المحتوى الإخباري لها، فبينما يتم التركيز على المواد السياسية والجادة في المقام الأول في وسائل الإعلام التابعة للدولة، ينصرف الاهتمام إلى المواد الترفيهية في وسائل الإعلام الخاصة. وبالرغم من أن الوسائل الإعلامية التابعة للدولة غالبًا ما تكون ناطقة باسم الحكومة فيما تقدمه من محتوى سياسي، فإن هذا لا ينطبق على ما يسمى بإعلام «الخدمة العامة» في بعض الدول الغربية مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا، حيث تقوم محطات تلفزيون الخدمة العامة في هذه الدول بتوجيه الانتقادات لحكومات دولها[5].

ثالثًا- عوامل خاصة بالقائم بالاتصال:

والقائمون بالاتصال هم «أفراد يفترض وجودهم في كل حلقة من حلقات سلسلة انتقاء الأخبار، وهم الذين يتمتعون بالحق في تقرير ما إذا كان الذي بين أيديهم من أخبار

---

(1) حسن عماد مكاوي، وليلى حسين السيد، (2002)، مرجع سابق، ص 181.

(2) حسنين شفيق، (2005)، مرجع سابق، ص 110، 111.

(3) كمال قابيل محمد، (1996)، مرجع سابق، ص ص44، 50.

(4) حسن عماد مكاوي، وليلى حسين السيد، (2002)، مرجع سابق، ص 181.

(5) McCombs, M., et al, (1997), P.198.

موفدة من وكالات الأنباء سيتم نقلها أم لا، وما إذا كان سيتم نقلها بنفس الشكل أم ستدخل عليها تغييرات وتعديلات»[1].

وترجع المدرسة الأمريكية الصحفية السبب الأساس لانتقاء الأخبار إلى هذه المجموعة من العوامل، ويرجع هذا الاتجاه إلى دراسات «حارس البوابة» التقليدية[2].

وتلعب «السمات الشخصية» للقائم بالاتصال دورًا في اختياره للأخبار، «فالنوع» و«العمر» و«الطبقة الاجتماعية» و«الانتماءات العقائدية» ، تشكل إطارًا دلاليًا يعمل من خلاله القائمون بالاتصال[3].

ويشمل ذلك أيضًا «خبرة القائم بالاتصال المهنية» ، و«التوجه الذاتي» له.[4] بالإضافة إلى «طموحه» ورغبته في شغل مناصب أعلى في وقت أسرع[5] . كما يؤثر «التدريب المهني» للصحفي على إدراكه للأخبار [6]، وبالتالي على اختياراته لما ينشر أو يذاع في الوسيلة التي يعمل بها.

ويرى «Zixue Tai» أنه بالرغم من تعدد العوامل المؤثرة في محتوى أية وسيلة إعلامية، فإن «القائم بالاتصال» يظل هو متخذ القرار الفوري في اختيار أو استبعاد خبر ما.[7]

ومن المشكلات الخطيرة في واقع الإعلام العربي، تأثر «حراس البوابات الإعلامية» بالقيم الثقافية الغربية، حيث ترى «عواطف عبد الرحمن» أن الدول العربية كانت من أوائل الدول التي سقطت في فخ التبعية الثقافية، حيث فرضت المركزية الأوروبية نظمًا تعليمية نجحت في خلق «نخبة» منبهرة بالغرب، وقد استفادت (الولايات المتحدة الأمريكية) من هذه التبعية وأضافت إليها تكنولوجيا الاتصال لتكتمل الصورة في إطار ما يعرف باسم «العولمة».[8]

(1) حسنين شفيق، (2005)، مرجع سابق، ص113.
(2) نفس المرجع السابق، ص 113.
(3) حسن مكاوي، وليلى السيد، (2002)، مرجع سابق، ص 179.
(4) مصطفى محمد عبد الوهاب، (2005)، مرجع سابق ، ص 29، 30.
(5) جيهان رشتي (1978)، مرجع سابق ، ص 307.
(6) نفس المرجع السابق، ص303.
(7) Tai, Z., (2000), op. cit., P.335.
(8) عبد الله زلطة، (2001)، مرجع سابق، ص 246.

ولا شك أن وجود «صفوة إعلامية» تقتدي بالنماذج الغربية يعد أمرا مؤثرا على أولويات القضايا المطروحة في وسائل الإعلام العربية.

رابعًا- عوامل خاصة بطبيعة العمل الإخباري ذاته:

تؤثر الضغوط التي يتعرض لها «القائم بالاتصال» داخل حجرة تحرير الأخبار، في المحتوى الإخباري النهائي لوسائل الإعلام[1]. فضيق الوقت، ومحدودية المصادر، ومحاولة مراعاة أخلاقيات العمل، وعلى رأسها قيمه الموضوعية ، تعد ضغوطًا مهنية يتعرض لها محررو الأخبار.

ويرى بعض خبراء الصحافة أنه لا يمكن أن تكون الصحافة موضوعية، ليس فقط لأن مفهوم الحقيقة نسبي، ولكن لأن اختيار الأخبار، وذاتية الأدلة التي يقدمها الصحفيون، كل ذلك لا يسمح مطلقًا بأن تقدم الصحافة عرضًا مطابقًا للحقيقة.[2]

ومن أهم العوامل المهنية الحاسمة في تأثيرها على عمليتي اختيار وتحرير الأخبار هي مصادر الأخبار، حيث تعد «المصادر الإخبارية» المتوافرة لدى الصحفي في غرفة تحرير الأخبار من أهم المحددات التي تحكم عمل المحرر خلال عمليتي اختيار الأخبار، والتدخل فيها بالتحرير، أو الحذف، أو الإضافة، وسوف يتم تناول قضية مصادر الأخبار بالتفصيل في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

كما تعد «القيم الإخبارية» المتعارف عليها في العمل الإخباري من أهم المعايير أيضًا التي تؤخذ في الاعتبار خلال عمليتي اختيار وتحرير الأخبار الخارجية.

ويمكن تعريف «القيم الإخبارية» بأنها عدد من الصفات التي إن وجدت - بعضها أو كلها - في حدث ما، جعلته جديرًا بالنشر.[3]

وبسبب شدة التأثير الذي تمارسه هذه القيم على اختيارات الصحفي للأخبار، فقد جرت العادة في الدراسات الغربية على الخلط أحيانًا ما بين «القيم» التي تحكم اختيار الأخبار News Values وبين «العوامل» أو «المحددات» التي تؤثر في اختيار الأخبار

---

(1) جيهان رشتي، (1978)، مرجع سابق، ص307.

(2) عبد الله زلطة، (2001)، مرجع سابق، ص 247.

(3) McQuail, D., (2005), op. cit., p.310.

بشكل يعطي هذه القيم الإخبارية وزنًا نسبيًا News Factors & News Determinants، يفوق تأثير باقي العوامل الأخرى مجتمعة.[1]

وبالرغم من أن هذه القيم أو المعايير «ذاتية»، أي أنها توجد في بنية الحدث نفسه وتؤدي إلى اهتمام القائمين بالاتصال بهذا الحدث، فإن هذه القيم تستمد من الأساليب التي اتفق عليها المجتمع الإخباري في العمل داخل المنظمات الإعلامية، وتستمد كذلك من إدراك الصحفيين لرغبات وتوقعات الجماهير، فضلًا عن ثقافة المجتمع ذاته.[2]

ويتفق هذا الرأي مع التقسيم الذي وضعه Jack Lule للتفريق بين القيم الإخبارية السائدة لدى إعلام الدول النامية، وتلك السائدة بدول العالم المتقدم، وذلك استنادًا إلى عدد من الدراسات التي قام بها باحثون غربيون، وفيما يلي عرض تفصيلي لهذا التقسيم:

(أ) القيم الإخبارية في الدول النامية:

1- التنمية Development

هي قيمة أساسية في إعلام هذه الدول، وتشمل أخبار النمو الاقتصادي والعمراني، وبالرغم من بعض الانتقادات التي وجهت لدول العالم الثالث بشأن مخالفة هذه القيمة لمفهوم (حرية الصحافة)، واستخدامها للدعاية، فإن تقرير «لجنة ماكبرايد» الصادر عام 1980 تحت مظلة اليونسكو قد أكد أن «لكل مجتمع الحق في اختيار المدخل الخاص به في استخدام وسائل الإعلام لتحقيق أهدافه، والتغلب على أية قيود تقف في طريق التقدم».[3]

ويرى كل من Galtung & Vincent أن أخبار التنمية يمكن أن تكون ذات قيمة إخبارية مرتفعة Newsworthy في وسائل الإعلام بجميع دول العالم، لكن المشكلة تكمن في أن الصحفي قد تدرب على تغطية الأخبار السياسية ولم يتدرب على تغطية أخبار التنمية، كما أن (أخبار التنمية) تصبح جاذبة لاهتمام الجمهور إذا ما قدمت في إطارها الصحيح، فكما تقدم أخبار الحروب على أنها صراع بين الأقوى والأضعف، يمكن تقديم (جهود التنمية) في هذا الإطار حيث الربط بين السبب والنتيجة، فهذه الدولة فقيرة (بسبب)

(1) Shah, H., (1990), pp. 1034 -1041.
(2) McQuail, D., (2005), op. cit., p.310.
(3) Lule, J., (1987), p. 40.

ثراء تلك الدولة.. وهكذا، أي وضع التنمية في قالب (درامي) لتصبح أكثر جاذبية بالنسبة للجمهور، فالأخبار الإيجابية قد يكون بها عوامل جذب إذا ما أحسن الصحفي إظهارها.[1]

2- المسئولية الاجتماعية Social Responsibility

يتخطى هذا المفهوم، المفهوم السابق، حيث إنه على الصحفي من أجل تحقيق المسئولية الاجتماعية - ليس فقط التركيز على الإيجابيات - بل وتجاهل السلبيات.

ففي دراستين تم إجراؤهما على القائمين بالاتصال في الصحف الليبية والإماراتية، جاء معيار خدمة مصالح المجتمع والسياسة الرسمية للدولة على رأس الاعتبارات بالنسبة لمحرري الصحف الليبية، ويسري الوضع ذاته على محرري الصحف الإماراتية، حيث يتم تلقين سياسة الدولة للصحفي بشكل غير مباشر.[2]

وقد يصطدم هذا المفهوم مع مفهوم (حرية الصحافة)، وقد علق على ذلك الصحفي الكيني (Hilary Ng'weno) قائلًا: إنه في ظل الظروف التي يحياها المواطن في آسيا وإفريقيا، نجد أنه من العبث الحديث حول (حرية الصحافة)، حيث إن مفهوم (الحرية) يفقد معناه عندما يكون (المبدأ) العملي الوحيد هو محاولة (البقاء على قيد الحياة).[3]

3- الوحدة الوطنية والتكامل القومي National Integration

تعتبر هذه القيمة امتدادًا لكل من القيمتين السابقتين، حيث إن انتماء الفرد للوطن لا يقدر بثمن، خاصة بالنسبة للمجتمعات الناهضة أو الحكومات التي تحاول تثبيت قدميها في السلطة، وبدون هذا القدر من الشعور ، فإن باقي القيم الإنسانية تصبح مستحيلة التحقق، وتصبح كل من (الحرية) و (العدل) بلا معنى، بل وقد يتم تعريف مفهوم (حرية الصحافة) في سياق هذا الهدف الأسمى.[4]

---

(1) Galtung, J., and Vincent, R. C., (1992), op. cit., pp. 146 -149.

(2) لجأتُ في هذا القسم إلى الدراسات التالية:
عابدين الدردير الشريف، (1996).
أحمد صلاح الدين أحمد نفادى، مرجع سابق، (1995).

(3) Lule, J., (1987), op. cit., p. 41.

(4) ibid, p. 41.

4- التعليم Education

فهدف الصحافة هو التوعية، سواء كان ذلك في المجال الصحي أو نشر الثقافة العامة، بل ووضع الأهداف العامة للأمة. فقد أشارت (أنديرا غاندي) إلى هذا الدور قائلة إنه يجب النظر إلى دور الاتصال كأساس لتوسيع نطاق الوعي الجماعي، وضمان مشاركة الأفراد في الشئون الوطنية والدولية.[1]

(ب) القيم الإخبارية في وسائل إعلام الدول المتقدمة:

1- التوقيت Timeliness

فالخبر هو (الحدث الجديد)، وهناك جديد كل دقيقة، فالمجتمعات الحديثة تعيش عصر السرعة وبالتالي فإن التأخر في متابعة الأحداث يعنى (الخروج من الصورة) على حد تعبير Lule.

(To be out of date & to be out of picture).[2]

والأخبار (سلعة قابلة للتلف)، وقد يختلف هذا باختلاف نوع الخبر وطبيعة (الوسيلة الإعلامية). فالعاملون في مجال الأخبار يجدون أن (السرعة والحالية) هي جوهر (الأخبار)، فالقصة الخبرية القديمة لا تصلح للنشر خاصة في الأخبار الجادة Hard News، أما في حالة الأخبار الخفيفة Soft News فالأمر يختلف، فالصحيفة الأسبوعية يمكن أن تنشر خبرًا ذا قيمة إنسانية (لا تتقادم) بعد أيام من وقوع الحدث.[3]

ويرى كل من Galtung & Ruge أن عنصر (الحالية) عنصر هام لتحويل الحدث إلى قصة خبرية وقد يتوقف ذلك على طبيعة الخبر نفسه، فجريمة القتل مثلًا تتصف بأنها خبر عاجل، أما الاتجاهات الاقتصادية والثقافية داخل المجتمع والتي تأخذ وقتًا طويلًا لتظهر آثارها قد تفتقد هذه الصفة.[4]

ويرى Altschull أن التطورات التكنولوجية أدت إلى زيادة القدرة على النقل الحي للأحداث من مواقعها في الوقت الذي تحدث فيه، ولذلك تأثير سيئ على المعايير

(1) ibid, p. 42.
(2) ibid, p. 27.
(3) Tuchman, G., (2002), p. 265.
(4) Herbert, J., (2000), op. cit., p. 72

الأخلاقية، فليس هناك وقت في ظل المنافسة الشديدة بين وسائل الإعلام للتأكد من صحة المعلومات أو وضعها في سياقها التاريخي أو التأكد من توافر المعايير الأخلاقية في تغطية الأحداث.[1]

كما تحتاج الأخبار دائمًا إلى متابعة، فحتى الأخبار العاجلة مثل (انفجار طائرة) على سبيل المثال، يمكن ألا تقف عند حد الإعلان عن الحدث وعن عدد الضحايا، وذلك بمتابعة تطورات الأحداث، مما يعطي المتلقي الصورة الكاملة للأخبار Developing News.[2]

وتقدم وسائل «الإعلام الأمريكية» استجابات وشروحًا غير كافية للأحداث التي تبدو وكأنها (مفاجأة)، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي أو وقوع حرب في آسيا، مما ينتج عنه عدم وصول المعلومات الكافية، وبالتالي عدم اهتمام الأفراد بما يحدث في العالم من حولهم.[3]

ولذلك تلجأ بعض الحركات إلى القيام ببعض الأعمال العنيفة، لكي تعيد وضع القضية على الأجندة الإخبارية للوسائل الإعلامية، ويبدو ذلك واضحًا في ممارسات جيش التحرير الأيرلندي الذي كان يلجأ إلى الأعمال العنيفة للتذكير بقضية استقلال أيرلندا، ودفع وسائل الإعلام إلى تغطية المشكلة.[4]

كما أن (لقيمة السرعة) تأثيراتها السلبية على صانعي السياسات، حيث تصبح عملية اتخاذ القرار السياسي في بعض الأحيان عملية (رد فعل) للأخبار المذاعة في وسائل الإعلام، فالسرعة في عرض تطورات الحدث تجعل استجابة رجال السياسة سريعة أيضًا لتواكب توقعات الجماهير التي تتعرض للأخبار المنهمرة من جانب وسائل الإعلام، ومثال على ذلك تدخل الولايات المتحدة العسكري في الصومال عام 1995، والذي بدأ سريعًا وانتهى بانتقادات بسبب كونه قرارًا غير مدروس، ولعل استجابة رجال السياسة السريعة للأحداث تحقق لهم تغطية مستمرة من قبل وسائل الإعلام، لكنها لا تضمن اتخاذ القرارات السليمة دائمًا.[5]

---

(1) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص 149، 150.

(2) Tuchman, G., (2002), op. cit., p. 267.

(3) McPhail, T. L., (2006), p. 15.

(4) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص 152.

(5) McNair, B., (1998), op. cit., p. 130.

كما أن الدراسات قد أثبتت أن الجمهور الغربي لا يفهم القضية الفلسطينية بالرغم من كثرة الأخبار المذاعة في وسائل الإعلام العالمية حولها، وذلك بسبب نقص الخلفيات.[1]

ويمكن لوسائل الإعلام التغلب على هذه المشكلة بواسطة إفراد مساحات أكثر لأشكال إخبارية أخرى مثل التقارير والتحقيقات ، وعدم التركيز على القصة الإخبارية ، وبذلك تتمكن من تفسير الأحداث.

وبالرغم من أن المساحات الإخبارية وأوقات البث لا تتسع أحيانًا لمثل هذه المتابعات والتفسيرات، فإنه يمكن القيام بهذه المهمة من خلال زيادة البرامج التي تغطى هذه المجالات، خاصة في القنوات والإذاعات الإخبارية المتخصصة، التي تفرد متسعًا من الوقت (على مدار 24 ساعة) لهذه المهمة، فساعات البث الطويلة تجعلها أكثر قدرة على متابعة جميع تداعيات الحدث، كذلك الحال بالنسبة للصحف الأسبوعية.

وبالرغم من ذلك فقد حذر كل من Galtung & Ruge من الإسراف في متابعة الأحداث وتداعياتها، حيث أكدا أن سبب إذاعة خبر ما قد يكون أنه كان الأفضل من وجهة نظر الوسيلة في ذلك التوقيت، لكن هذا لا يعني أنه الأهم، فقد تكون الأحداث الجديدة أكثر أهمية منه، فلا يكون هناك داع لإضاعة الوقت في متابعة أحداث قديمة وترك الجديد الأكثر أهمية.[2]

2- **القرب المكاني** Proximity

فالقارئ يريد أن يعرف أخبار القارة التي ينتمي إليها، وكذلك الدولة بل المدينة التي يقطن بها، إن لم يكن يعطي الأولوية للمنزل المجاور له.

ويؤكد Diamond أن وسائل الإعلام الأمريكية تضع معادلة "للقرب المكاني" كما يلي (عشرة قتلى في ولاية وست فرجينيا)، خبرًا يضاهي في أهميته (مائة قتيل في مقاطعة ويلز)، ويتساوى معه في نفس الأهمية (مصرع عشرة آلاف في نيبال).[3]

(1) Philo, G., et al, (2003), p. 134.
(2) Herbert, J., (2000), op. cit., p. 73.
(3) Lule, J., (1987), op. cit., p. 27.

كما أظهرت بعض الدراسات التي أجريت على وسائل الإعلام المصرية أهمية هذا العامل، فمن حيث المناطق الجغرافية الأكثر ظهورًا في أخبار صحيفة الأهرام والقنوات التلفزيونية الحكومية المصرية، تصدرت أخبار (الوطن العربي) الأخبار المعروضة والمنشورة في وسائل الإعلام محل الدراسة. [1]

فمكان وقوع الحدث يعد مهمًّا للغاية، فالحدث يعد (خبرًا) فقط، إذا ما وقع في المكان الصحيح، فحادث تصادم قطار قد يلقى اهتمامًا في صحيفة الدولة التي وقع بها التصادم، إلا أنه قد لا يلقى أية تغطية في الدولة المجاورة لها مهما كان الحادث مروِّعًا[2] كما أن مقتل شخصين في حادث قطار بالهند، لا يشكل الأهمية التي يشكلها مقتل شخصين في لندن بالنسبة للصحف البريطانية. [3]

3- الشخصنة Personality

فالصحافة الغربية تعطي أهمية خاصة لأخبار العائلات المالكة، والأبطال الرياضيين، فضلًا عن نجوم السينما، ويقول (Rubin) «الأسماء تصنع أخبارًا» Personality Creates News. [4]

والحقيقة أن التركيز على هذه القيمة قد يكون مقصودًا لبعض الأغراض، فتركيز وسائل الإعلام الأمريكية على الأشخاص في الأخبار المحلية.. هو تصوير أية إخفاقات في النظام الرأسمالي باعتبارها نتيجة لأعمال أشخاص وليس نتيجة لمساوئ النظام.

وفي بعض الأحيان يتم التضحية ببعض الشخصيات (مثل الرئيس نيكسون)، وذلك لتصوير الفساد كحالة فردية. [5]

ولا يقتصر الأمر على الأخبار المحلية فحسب، فقد أثبتت إحدى الدراسات أنه في تغطية الخلافات الأيديولوجية ما بين الدول يتم اختزال القضية في عدد من الأشخاص، فمباحثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية والتي كانت تقوم الولايات المتحدة خلالها

(1) - نشوة سليمان محمد عقل، (2002).
- جيهان يسري حسين أبو العلا، (1992).

(2) Pape, S. and Featherstone, S., (2005), p. 15.

(3) Herbert, J., (2000), op. cit., p. 72.

(4) Lule, J., (1987), op. cit., p. 27.

(5) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص 179.

بدور الوسيط، غالبًا ما كان يتم اختزال أحداثها إلى صراع بين عدد من الأشخاص مثل عرفات، نتنياهو، كلينتون، ومادلين أولبرايت.(1)

وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تختزل أهدافها في المنطقة العربية في شخصية (صدام حسين)، حيث جعلته «العدو الأوحد» من أجل رفع أصوات التأييد للحرب . وتعتبر هذه القيمة الخبرية أكثر عمومية من قيمة (النخبوية) التي سنناقشها في موضع لاحق، وذلك من حيث الغرض الذي توظف هذه القيمة من أجله، أما قيمة (النخبوية) فتتميز بأنها تتسع لتضم أشخاصًا ودولًا كما سنرى بعد قليل.

4- الأحداث غير المعتادة Unusual Events

تعني الأحداث غير التقليدية أو غير المتوقعة، فهذه الأحداث دائمًا ما تكون محورًا للأنباء،فكلما كان الحدث نادر الحدوث، فإن قيمته الإخبارية ترتفع، وعادةً ما يكون مثل هذا الخبر (سيئًا) Bad News، مما يعني أن على الصحفي دورًا في إيجاد أحداث غير متوقعة أيضًا ولكن لها صفة إيجابية.(2)

ولعل التعريفات الغربية للخبر تؤكد على هذه القيمة، فالخبر هو (الحدث غير المتوقع، وغير المعتاد، والمثير للانتباه) أو هو (الشيء المدهش والمفاجئ الذي لم نكن نعلم شيئًا بشأنه).(3)

وقد تعرضت هذه القيمة الخبرية للانتقاد أكثر من كل القيم الخبرية السابقة، حيث أشار James Reston قائلًا «نحن ننبهر بالحدث ولكننا لا نهتم بما وراء الحدث»، فغالبًا ما يتم تجاهل المقدمات التي أدت للحدث محور الاهتمام. وقد يرجع ذلك إلى عدم تعود الصحفيين على ملاحظة ما وراء الحدث، وعدم الرغبة في تقديم وصف كاف للأخبار مما قد يوقع القارئ في نوع من الحيرة. فعند تغطية محادثات السلام بين الدول المعادية على سبيل المثال، غالبًا ما يتم تجاهل الأنشطة والجهود الدبلوماسية التي تؤدي إلى النتائج الإيجابية، حيث يتم التركيز بدلًا منها على أعمال العنف أو المظاهرات(4)، مما يقلل من فهم العملية الكاملة التي يتم في إطارها الحدث.

---

(1) Shinar, D., (2000), op. cit., p. 93.
(2) Herbert, J., (2000), op. cit., p. 72.
(3) Pape, S. and Featherstone, S., op. cit., (2005), p. 15.
(4) Galtung, J. and Vincent, R., C., (1992), op. cit., p. 10.

وقد يطلق البعض على هذه الأحداث التي تجذب انتباه القارئ بأنها (أحداث مثيرة)، «وهي تلك الأحداث التي تجذب انتباه أكبر عدد ممكن من الجماهير»، وعن طريق هذه الأحداث تقوم وسائل الإعلام بإدارة انتباه الناس «Attention Management».

ويرى McNair أن الضغوط التجارية قد أجبرت وسائل الإعلام على أن تصبح أكثر إثارة، ولقد جاء دخول "روبرت مردوك" إلى سوق الصحافة البريطانية عام 1969 ليزيد من هذا الاتجاه، حيث قدم صيغة للمضمون تقوم على ما يعرف بـ 3S أي الفضائح والجنس والرياضة Sports, Sex & Scandal، واستخدم الصيغة في جريدة News of the World ثم في جريدة Sun، واستطاع أن يرفع توزيع هاتين الصحيفتين، وهو ما أدى إلى قيام وسائل الإعلام الأوروبية والأمريكية بالاتجاه إلى ما يطلق عليه (تبلدة الأخبار) Tabloidisation of News، بمعنى صناعة الأخبار باستخدام أسلوب صحف التابلويد.[1]

- **وترتبط قيمة (الإثارة) بقيمة أخرى وهي «التسلية» Entertainment.**

حيث قام Deirdre O'Neill وآخرون بتحليل مضمون ثلاث صحف بريطانية لمدة شهر لمعرفة أهم معايير انتقاء القصص الخبرية، وتوصل إلى أن (التسلية) تعد معيارًا هامًّا لاختيار القصص الخبرية، ويشمل ذلك كل القصص التي تدور حول الجنس والحيوانات والدراما والفكاهة.[2]

وتسهم الصور التلفزيونية في تحويل الأحداث إلى أحداث مسلية حتى وإن كانت كئيبة، مثل أحداث الحرب، حيث تقدم كما لو كانت لعبة تكنولوجية مثيرة.

وقد ظهر مصطلح التسلية المعلوماتية (Infotainment) لتشير إلى نقص الأخبار الجادة، و سيطرة أخبار الفضائح و المشاهير.[3]

---

(1) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص 186، 187.

(2) Pape, S. and Featherstone, S., op. cit., (2005), p. 21.

(3) Bennett, W. L.,and Livingston, S., op. cit., (2003), p. 359 .

كما توصل Shinar إلى أن وسائل الإعلام في سياق عرضها لمباحثات السلام العربية الإسرائيلية، تتبع هذه القيم الغربية، وذلك عندما أشارت وسائل الإعلام إلى الملابس المتشابهة التي ارتدتها كل من الملكة نور وهيلاري كلينتون.[1]

5- الاهتمامات الإنسانية Human Interest

يرى Walter Lippmann أن الجمهور يجب أن يشارك في الحدث ويجد نفسه فيه، كما يجد نفسه عندما يشاهد الدراما التليفزيونية أو بمعنى آخر أن "يتوحد" مع شخصيات الحدث.[2]

ويرى البعض أن كل خبر يجب أن يتضمن (زاوية إنسانية)، حيث يمكن ترجمة (الحقائق المجردة) داخل أي خبر إلى صيغة إنسانية تجذب انتباه المتلقي، فالبشر يهتمون بسماع أخبار غيرهم من البشر.[3]

ووفقًا لـ Elliott فإن حادث اختطاف طائرة قد يكون هامًّا ولكن أسبابه السياسية قد تكون معقدة ، مما يجعل وسائل الإعلام تركز على الجوانب الإنسانية، مثل قصص الضحايا، مما يجعل الخبر أشبه بالقصة.[4]

وتعتبر الأحداث التي تتعلق بالأطفال من أكثر الأحداث إثارة للعواطف، ويبرز ذلك في تغطية وسائل الإعلام للعمليات الاستشهادية في فلسطين، حيث يتم التركيز على صور الأطفال من الضحايا الإسرائيليين. والمشكلة هي استخدام هذه الأحداث بأساليب (عنصرية)، فقد قتل الإسرائيليون مئات الأطفال الفلسطينيين، لكن اهتمام وسائل الإعلام كان ضئيلًا . وعلى العكس تمامًا مما حدث مع الطفلة الإسرائيلية (هاس)، فقد أكدت وسائل الإعلام الغربية أن فلسطينيًّا قد أطلق الرصاص عليها، وصورت الأمر أنه قتلها عمدًا، وهو ما لم يحدث مع (محمد الدرة) الذي استخدمت وكالات الأنباء اصطلاحات توحي بانعدام مسئولية الإسرائيليين عن قتله، حيث ادعت أنه قتل في تبادل لإطلاق النار... أما الـ CNN فقد خصصت أكثر من 20 دقيقة لنقل وقائع دفن الطفلة الإسرائيلية... في مشهد يستدر دموع الملايين. وقد أكد رئيس أركان الحرب

(1) Shinar, D., (2000), op. cit., p. 86.
(2) Lule, J. (1987), op. cit., p. 29.
(3) Herbert, J., (2000), op. cit., p. 69.
(4) Ghanem, S., (1997), pp. 12,13.

الإسرائيلي أن الإعلام الدولي قد خدم إسرائيل بتحويل ضحاياها إلى قصص، بينما حول الضحايا الفلسطينيين إلى إحصائيات. (Our victims are stories, their victims are statistics).[1]

6- الصراع Conflict

تحتل أخبار النزاعات مكانة كبيرة في صحف العالم الأول، سواء حدث ذلك في إحدى جلسات البرلمان أو في أحد الشوارع أو الطرقات.[2]

حيث اعتاد الجمهور على الصراعات، على مستوى الأشخاص أو بين الحكومات، وبالتالي فإنه يلتفت إلى المواجهات الأكثر حدة مثل الحروب، حيث تشكل نوعًا من الجذب الاجتماعي، ولقرون عديدة كانت الجيوش تسافر إلى مواقع القتال مصحوبة بالمسجلين الذين يعودون ليقصوا أخبار الانتصار، وتتحدد الاتجاهات نحو الحروب من خلال أولئك الذين يسيطرون على مجالات النفوذ الإعلامي.[3]

ومن أهم نوعيات الأخبار التي تظهر في وسائل الإعلام الأمريكية أخبار الأزمات والحروب، وتعد قيمة (الصراع) هي القيمة الإخبارية الأكثر ظهورًا في الأخبار الأجنبية التي تعرضها وسائل الإعلام، وقد توصل (Shinar, D., 2000) إلى قيام مجلة (التايم) الأمريكية بعرض أخبار مباحثات السلام في أيرلندا الشمالية باستخدام قيمتي (الصراع) و (الدراما) للتركيز على الخسائر وليس المكاسب، كما توصل (Golan, G. & Wanta, W., 2003) إلى أنه بالرغم من كون الانتخابات حدثًا يعطي فرصة لعرض أخبار إيجابية عن دول العالم، فإن الشبكات التلفزيونية الأمريكية عادة ما تركز على الجوانب السلبية، مما يؤكد أن الإعلام الأمريكي يرسم للمواطن صورة سلبية للعالم.[4]

وفي دراسة Chang & Tai حول أهم عشر قصص إخبارية نجحت في جذب اهتمام الجماهير بالولايات المتحدة الأمريكية، تعلقت الأخبار الثمانية الأولى في القائمة

---

(1) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص 198.

(2) Lule, J., (1987), op. cit., p. 29.

(3) السيد بهنسي، (2001)، ص ص 209 - 213.

(4) - Shinar, D., (2000), op. cit., pp. 83 -97.
- Golan, G. & Wanta, W., (2003), pp. 25 -39.

بالكوارث الطبيعية وحوادث القتل وانفجار الطائرات[1]. وقد يرجع ذلك إلى اهتمام البشر بمثل هذه الأحداث، أو لاعتياد وسائل الإعلام على إبراز مثل هذه الأخبار ووضعها في إطار من الأهمية.

وترتبط أنباء الصراع بفئة أخرى أشمل تضم جميع (الأخبار السلبية) Bad News، وهي وفق ستيفنسون وجادي تعني «الأخبار السيئة والمتعلقة بالصراع والأزمات، بالإضافة إلى الجرائم السياسية وغير السياسية، والحوادث، والكوارث الطبيعية»[2]

وهي النوعية التي تفضلها وسائل الإعلام بشكل عام فكما يقال «Bad news is good news for the media» أي أن الأخبار السيئة تعد أخبارًا صالحة للنشر في وسائل الإعلام.

ويرى البعض أن هذا المبدأ يتم تطبيقه من قبل الدول المتقدمة تجاه الدول المغايرة لها ثقافيًا، حيث تتهم الدول النامية وسائل الإعلام في دول الشمال باهتمامها بأخبار الانقلابات في الدول النامية، وعدم اهتمامها بالجهود التي تتم بداخلها مما يجعلها تبدو وكأنها مليئة بالمشكلات الداخلية.[3] وقد يسهم ذلك في إيجاد مبررات للدول الغربية للتدخل في الشئون السياسية لهذه الدول، ويسري الحال نفسه على إسرائيل. كما يتم من خلال هذه القيمة الحفاظ على الاستقرار داخل المجتمع، حيث تجعل الجماهير تشعر بأن المجتمعات الغربية بأنظمتها، أفضل كثيرًا من الدول الأخرى.

وقد أشارت دراسة Zixue Tai أنه باستثناء أخبار القوى العظمى، فإن وسائل الإعلام تميل إلى نشر الأخبار السيئة، خاصة حول العالم الثالث، والتي تتركز في أخبار الكوارث والانقلابات.[4]

ويرى كل من Galtung & Vincent أن وسائل الإعلام عند تغطيتها لأخبار الصراعات، يجب أن تُعطى فرصة لمعرفة أثر الحرب على الأشخاص العاديين وإجراء الحوار معهم، وعدم الاكتفاء بالمصادر الرسمية، وإعطاء فرصة لوصول صوت طرفي الصراع إلى

---

(1) Tai, Z. and Chang, T., K., (2002), op. cit., p. 261.

(2) راسم محمد الجمال، (1990)، ص108.

(3) Ginneken, J. V., (1998), op. cit., p. 31.

(4) Tai, Z., (2000), op. cit., p. 351.

الجماهير بطريقة متساوية، فدور وسائل الإعلام هو تحقيق (الحياد) وليس إقحام نفسها كطرف في الصراع.(*)

كما أن دور وسائل الإعلام يجب ألا يقف عند تغطية الأحداث الجارية للصراع، بل يجب أن يتعدى ذلك لمعرفة أسباب ذلك الصراع ، بل ونتائج هذا الصراع (خاصة في حالة الحروب) ، ليس من حيث عدد القتلى أو الأوضاع السياسية فحسب بل من حيث أثره على حركة التنمية والسلام داخل الدول المعنية أيضًا.[1]

وربما من أهم سلبيات هذه القيمة الخبرية، أن وسائل الإعلام تصبح عاملًا مساعدًا في تصوير العالم على أنه مكان غير آمن، وتدريب الجماهير على رؤية العنف[2] بل إن ما فعلته شبكة CNN الأمريكية في تصوير حرب الخليج الثانية جعل الحرب أشبه باللعبة حيث يتم ضرب البنايات بواسطة الأسلحة الموجهة ذاتيًا، بدون الإشارة إلى البشر داخل البنايات.[3]

وبالإضافة إلى القيم الإخبارية التي حددها Jack Lule ، يشير «سليمان صالح» إلى عدد من القيم الأخرى التي تتبناها وكالات الأنباء ووسائل الإعلام الغربية ، وهي:

- الضخامة والتأثير

فالحجم أو الضخامة يعنيان أنه كلما كان الحدث أكبر وأكثر تأثيرًا، زادت احتمالية تغطيته من قبل وسائل الإعلام.[4]

وضخامة الحدث لها جانبان، أولهما: ضخامة عدد من يمكن أن يهتم به من الناس، فكلما ازداد عدد من يتصور حراس البوابات أنهم سيهتمون بالحدث، زادت احتمالات نشره، وهذا يعني أن الكثير من الأحداث التي تهم فئات محدودة من الجماهير لا تحظى بالتغطية الإعلامية.[5]

(*) والمشكلة في عرض وجهتي النظر أثناء الحروب هي أن ذلك قد يفضح أخطاء الحكومات، فعندما عرضت قناة CNN الأمريكية وجهات النظر العراقية في حرب الخليج الثانية اتهمت بالدعاية لنظام صدام حسين.

(1) Galtung, J., and Vincent, R. C., (1992), op. cit., pp. 126 - 129.

(2) ibid, pp. 139 - 141.

(3) ibid, pp. 211 -212.

(4) Herbert, J., (2000), op. cit., p. 72.

(5) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص 193.

وقد يرجع استخدام هذه القيمة لبعض التعريفات الغربية للخبر، مثل التعريف الذي قدمه Fuller، وأشار من خلاله إلى أن الخبر هو (ما ترى المؤسسة الإعلامية أنه قد يشكل اهتمامًا ما لجمهور هذه المؤسسة)، وبالتالي فإن وسائل الإعلام قد تركز على الأخبار المثيرة للاهتمام Interesting News، أكثر من اهتمامها بالأخبار المهمة Important News بالنسبة للجماهير.

والأكثر من ذلك أن وسائل الإعلام قد لا تقوم أحيانا بتلبية احتياجات الجماهير لمعرفة إحدى القضايا، بل تخلق اهتمام القارئ بالقضايا التي تتبناها هي في المقام الأول[1]. وقد أكدت إحدى الدراسات التي تناولت الأخبار المنشورة في وسائل الإعلام الأمريكية، أن اهتمام القراء بحدث ما لا يعني بالضرورة قرار المحررين بالنشر حول هذا الحدث.[2]

أما الجانب الثاني لقيمة الضخامة: فيعني أنه كلما ازداد عدد من يشملهم الحدث، زادت احتمالات التغطية الإخبارية له، حيث يرى Wolstenholme أن حادث تصادم وقع لعمال الطرق بإحدى المدن قد لا يكون مثيرًا أو دراميًا، ولكنه قد يلقى تغطية بسبب اتساع نطاق (تأثير) هذا الحدث على عدد كبير من الناس في تلك المدينة.[3]

وحتى هذا الحد تبدو هذه القيمة منطقية، فمن الطبيعي أن الحدث (الأكبر) وفقًا للمفهوم السابق تكون له الأولوية في النشر من خلال وسائل الإعلام، لكن المشكلة تكمن في (العنصرية) في تقييم حياة البشر، فكما توصل Ginneken أن عشرة آلاف قتيل في دولة ما قد يعادلون مائة في دولة ثانية، ويعادلون عشرة في عاصمة دولة رأسمالية غربية، يعادلون شخصًا واحدًا مشهورًا، ووسائل الإعلام في العالم لا تكف عن التذكير بضحايا أحداث 11 سبتمبر، وتصفهم دائمًا بالأبرياء.. وهذا ما لم يحدث مع ضحايا العدوان على أفغانستان.

وترتبط بقيمة الضخامة قيمة أخرى وهي «التأثير» (Impact)، وتعني أن اختيار الأخبار يتم من خلال احتمالية (تأثيرها) على أكبر عدد ممكن من الجماهير، وقد أدى ذلك إلى التركيز على الأخبار الداخلية وتناقص الاهتمام بالشئون الخارجية، باعتبار أنها أقل

(1) Tai, Z. and Chang, T. K., (2002), op. cit., pp. 254,255.
(2) ibid, p. 259.
(3) Pape, S. and Featherstone, S., (2005), op. cit., p. 16.

تأثيرًا على الجمهور.. كما أنه كلما كان الحدث بعيدًا عن الدولة التي تعمل فيها الوسيلة الإعلامية فإنها لا تعطيه اهتمامًا كافيًا.[1]

وخطورة هذا الأمر تكمن في كون وسائل الإعلام في الدول النامية مازالت تعاني من التبعية للنظام الإعلامي الغربي، وأولويات الوكالات الكبرى، وبالتالي يتم التركيز على القضايا ذات التأثير على الجماهير الغربية، مع تناقص الاهتمام بالقضايا التي تمس المجتمعات النامية ، ويصبح من المألوف أن أول ما يبحث عنه القارئ في الصحيفة، هو التصريحات الأمريكية حتى ولو كان ذلك يتم فوق أراضٍ عربية.

- الانحراف Deviation والثقافة السائدة

و(الانحراف) يعني ميل وسائل الإعلام للبحث عن الأحداث غير المألوفة، ويرى McNair أن وسائل الإعلام تنظر إلى الحدث في ضوء الأنماط الثقافية السائدة في الغرب، بمعنى أنه يتم التركيز على ما يمكن اعتباره (انحرافًا) عن هذه الأنماط السائدة، بالتالي فإنه يتم النظر إلى الخارجين عن النظام السائد (كمتطرفين) ، (مارقين) عن النظام.[2]

والهدف من ذلك هو الحفاظ على استقرار المجتمعات الرأسمالية، فتصبح أية دولة تتبع منهجًا اقتصاديًا أو سياسيًا مخالفًا، في حاجة لحشد الجهود من أجل إنقاذها لتعود إلى الوضع الطبيعي (الأمريكي).

ويرتبط بذلك قيمة أخرى هي (الثقافة السائدة)، ويقول Ginneken إن وسائل الإعلام الدولية الكبرى تقدم العالم من خلال وجهة النظر الأمريكية والإنجليزية التي تحمل في طياتها رؤية مسيحية يهودية، كما أن هذا النظام الإعلامي يقدم صورة العالم كما يراها البيض.[3]

وقد حدد (جانز) أهم القيم التي يطبقها الصحفيون الأمريكيون، وهى (المركزية العرقية الأمريكية) وتعني عرض التفسير الأمريكي للحدث، وقد استخدم بعض الباحثين مصطلح (المركزية العرقية) Ethnocentrism لوصف الحالة التي تجعل الصحفي

---

(1) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص ص 196 - 199.

(2) نفس المرجع السابق، ص 200.

(3) Ginneken, J. V., (1998), op. cit., p. 8.

الأمريكي يميل إلى وضع نمط المعيشة الأمريكي فوق كل شيء، حتى في حالة تغطية الأخبار الأجنبية، فإن أخبار أية دولة يتم تقييمها وفق المعيار الأمريكي.[1]

كما خلص (أندرسون) ومن قبله (كاري)، إلى أن القيم الثقافية والأيديولوجية تعمل في لاوعي الصحفيين كمصفيات عند إنتاج المحتوى الإخباري الذي قد يبدو موضوعيًا، ولكنه في الوقت نفسه يشجع هوية الجماعة المسيطرة، ووفقًا لكل من (بنيت) و (زيلر) و (تشو) و (ماكرنتي) فإن العرقية في التغطية الخبرية تظهر أكثر في سياق تغطية الأخبار الدولية، وبصفة خاصة في أوقات الأزمات.[2]

- **قيمة النخبة أو الصفوة** Elitism

عادة ما يركز النظام الإعلامي الدولي على دول النخبة Elite Nations، بالإضافة إلى الأشخاص النخبة Elite People. وقد أثبتت دراسة Zixue Tai حول أهم الأخبار التي نشرت في وسائل الإعلام والوكالات الدولية الكبرى خلال الفترة من 1988 إلى 1998، أن الولايات المتحدة تأتي على رأس قائمة الدول الأكثر ظهورًا في أخبار الوسائل، مما يعني أن (الولايات المتحدة) أصبحت (قيمة خبرية) في حد ذاتها.[3]

ويرى Lederman أن القاعدة التي تحكم الإعلام الأمريكي، هي البحث عن زاوية أمريكية في أي خبر خارجي يتم تغطيته، فعندما يتعذر إيجاد أية علاقة تربط الحدث بالولايات المتحدة، فإن الصحفي يلجأ إلى وزارة الخارجية الأمريكية بحثًا عن تعليق المسئولين، مما يركز القوة الإعلامية في واشنطن.[4]

ولأن (الأخبار المهمة) غالبًا ما تكون غير متوقعة ومفاجئة، فإن الصحفيين دائمًا ما يتواجدون في أماكن صنع الأحداث في واشنطن، حيث يوجد أكبر كم من التركيز الإعلامي، مما يجعل الرئيس الأمريكي من أكثر الشخصيات التي يلتف حولها الإعلام ليغطيها 24 ساعة يوميًا تحسبًا لوقوع أي حدث جديد.[5]

---

(1) Ibrahim, D., (2003), op. cit., p. 93.

(2) حسني محمد نصر، (2004)، مرجع سابق، ص 1248، 1249.

(3) Tai, Z., (2000), op. cit., pp 342 - 248.

(4) Lederman, J., (1992), op. cit., pp. 238,239.

(5) Tuchman, G., (2002), op. cit., p.266.

وقد توصل Denis Wu في دراسة حول تدفق الأنباء بين دول العالم، إلى أن الولايات المتحدة تتمتع بموقع البطل الخارق Superstar في وسائل الإعلام في شتى أنحاء العالم، حيث احتلت منفردة نحو 16٪ من إجمالي المساحات المخصصة للأخبار الخارجية في وسائل الإعلام في 44 دولة مختلفة.(1)

وتعتبر أخبار الولايات المتحدة نفسها أعلى نسبة أخبار من حيث الظهور في الوسائل الإعلامية الأمريكية المقروءة والمسموعة والمرئية، حيث تزيد نسبة ظهورها على نسب باقي دول العالم النامي والمتقدم معًا، ويرجع الباحثون ذلك للوضع المتميز للولايات المتحدة الأمريكية، وما أسماه البعض (المركزية العرقية الأمريكية) من جانب الصحفيين.

ولا يقتصر الأمر على الدول، حيث تميل وسائل الإعلام إلى تغطية أخبار الصفوة داخل المجتمع الواحد، فقد أشار Jack Fuller أن عامل (السلطة)يعد من العوامل التي تؤثر في اختيار الأخبار، حيث يثق الصحفي في المصادر التي تتمتع بالسلطة، سواء كان ذلك بسبب وظيفة المصدر أو خبرته، فمن الصعب أن يرفض الصحفي نقل تصريحات الرئيس أوالمسئولين بسبب عدم تصديقه لها، أو لأنها ستخدع الجماهير.(2)

والحقيقة أنه باهتمام القائمين على الإعلام الغربي بالطبقة الراقية ، وباهتمام إعلاميي الدول النامية بنفس الطبقة الراقية في المجتمعات النامية، فضلًا عن اهتمام وسائل الإعلام في هذه الدول باستقاء أنباء الـدول التي يطلق عليهـا (دول النخبة)، يمكن القول إن «هذه النخـب لا تسمع سوى صوت بعضها» (Narrow elites speak to other narrow elites) فالنخبة تتحدث إلى النخبة.(3)

ويرى Galtung & Vincent أن قيمة النخبة Eliteness ، تؤثر بشكل كبير على انتقاء الأنباء، فبالرغم من اهتمام وسائل الإعلام (بالأخبار السلبية)، فإنها ترحب بتغطية الأخبار الإيجابية إذا ما تعلقت بالنخبة داخل المجتمعات، فزواج المشاهير وصور أطفالهم تلقى تغطية واسعة إعلاميًا.(4)

---

(1) Wu, D., (2003), p.19.

(2) Fuller, J., (1996), pp. 23,24.

(3) سليمان صالح، (2003)، مرجع سابق، ص 170.

(4) Galtung, J., and Vincent, R. C., (1992), op. cit., p.8.

- **تعليق عام على معايير انتقاء الأنباء:**

يرى Jack Lule أنه في مقابل المفهوم الغربي (للموضوعية)، فإن انتقاء الأنباء في دول العالم الثالث يتم على أساس «شخصي» و «ذاتي». ويرى أن تكريس الدول النامية لوسائل إعلامها من أجل تحقيق أهدافها القومية، هو ما جعل الدول المتقدمة تتخذ موقفًا سلبيًا من (النظام الإعلامي العالمي الجديد) الذي طالبت به الدول النامية، ويرى(Matta) بالرغم من ذلك أن (القيم الإخبارية الغربية)مثل الحالية والاهتمامات الإنسانية و القرب المكاني قد بدأت تتخذ طريقها إلى وسائل الإعلام في العالم النامي.

كما تنبأ Lule بقرب التوصل إلى صيغة (عالمية) موحدة للقيم الإخبارية الواجب اتباعها عند انتقاء الأنباء Universal Value of News مما قد يخلق أرضية مشتركة في هذا المجال.[1]

بينما يرى Stig Hjarvard أن المعايير التي تستخدمها وسائل الإعلام العربية عند إذاعتها للأخبار المحلية تختلف عن تلك المستخدمة في انتقاء الأخبار الأجنبية، حيث تتخذ الأخبار المحلية الطابع الرسمي، بينما تغلب المعايير الغربية على الأخبار الخارجية، وربما يرجع السبب إلى أن مصادر تلك الأخبار غالبًا ما تكون وكالات الأنباء الغربية، ويرى Turkistani أن الصحفي في العالم العربي يتمتع بحرية كبيرة في تحرير الخبر الخارجي، بينما يتم إذاعة الخبر الداخلي بشكله الأولي كما صدر من المسئولين الرسميين.[2]

- **والحقيقة أن هناك عددًا من (الملاحظات) التي يجب الالتفات إليها جيدًا بعد عرض هذه الآراء، وهي:**

1 - أن القيم التي يراها «Matta» قد أصبحت قيمًا حقيقية للانتقاء مثل (القرب المكاني والحالية والاهتمامات الإنسانية)، لم تعد هي الوحيدة التي تتبناها وسائل الإعلام الجنوبية، حيث إن غالبية القيم الإخبارية التي تسيطر على وسائل الإعلام في الدول المتقدمة - إن لم تكن كلها - هي ذاتها التي ترسم أولويات الأخبار في وسائل الإعلام بالدول النامية، ولا يعني ذلك إيمان القائمين على هذه الوسائل بأهمية تبنى هذه القيم، بل إن الأمر أحيانًا يكون مجرد (نقل بلا وعي) لما يحدث في وسائل الإعلام المتقدمة، حيث تعد مثالًا يُحتذى بالنسبة للدول النامية. فالدول النامية

(1) Lule, J., (1987), op. cit., p. 42, 43.
(2) Hjarvard, S., (1998), p. 212.

تتجاهل أن سبب نجاح النظام الإعلامي الغربي هو كونه ينبع من داخل المجتمعات الغربية وقيمها واحتياجاتها، وأنه على وسائل الإعلام في الدول النامية (الاقتداء) بـه وليس (تقليده)، فالاقتداء يعني تقوية الذات من أجل القدرة على المنافسة وليس التبعية اللاواعية. (بل إن ملاءمة الإعلام الغربي لاحتياجات الجماهير الغربية ذاتها باتت محل تساؤل لدى الكثير من الباحثين الإعلاميين).

2- تعرضت القيم الإخبارية لدول العالم المتقدم جميعها إلى انتقادات من قبل الباحثين، فقد شهدت السنوات العشرون الأخيرة تغييرًا جذريًا في مضمون الأخبار، فأصبح الاهتمام مركزًا على أخبار النميمة. واحتلت مساحات من المفترض أن تخصص للقضايا الأهم، ويفسر البعض ذلك برغبة الصحف في تحقيق أرباح، بالإضافة إلى تطور التكنولوجيا والحرية الممنوحة للصحفي، مما يجعله يلجأ إلى مثل هذه الأخبار بلا مراجعة وبدون تحقيق أية فائدة حقيقية للفرد أو لدعم الديمقراطية.[1]

وتعتبر الأسباب الحقيقة لنشر مثل هذه الأخبار من الأمور المعقدة للغاية، حيث يمكن ربطها بالنظام السياسي، فبالرغم من أن تبرير انتشار مثل هذه الأخبار عادة ما يكون (حرية الصحافة)، فإن العكس قد يكون صحيحًا، فحتى في الديمقراطيات الغربية تبقى العلاقة بين الصحفي والحكومة شائكة، فالأخبار السياسية الجادة غالبًا ما يكون مصدرها شخصيات حكومية تتحكم في نشر الأخبار، بالتالي يلجأ الصحفي إلى النوعيات الأخرى من الأخبار كمتنفس غير رسمي، وكوسيلة للتحكم في أجندة الصحيفة بعيدًا عن رجال السياسة، فضلًا عن إمداد القارئ بأخبار غير رسمية يمكن أن تجذبه لشراء الصحيفة.

وقد أشار James Reston إلى ذلك قائلًا: «على الصحافة الحديثة البحث عن دور جديد للقيام به» . وقد أشار إلى أن هذا الدور يجب أن يتم من خلال شرح الأحداث كجزء من الدور التربوي للصحافة.[2]

وقد أشار David Shaw أحد كتاب صحيفة «Los Angeles Times» قائلًا: «لقد ظلت الصحافة لأعوام عديدة تمثل مؤسسة رقابية لنقد المؤسسات الأخرى في المجتمع، وقد فعلت ذلك مع كل المؤسسات ماعدا مؤسسة الصحافة ذاتها».[3]

(1) Bennett, W. L., and Livingston, S., op. cit., (2003), p.360.

(2) Reston, J., (1987), p. 30.

(3) ibid, p. 31.

ويقصد بذلك أهمية النقد الذاتي من أجل تطوير الصحافة، لتقوم بالأدوار المنوطة بها في المجتمع (وهو الدور الذي تفعله وسائل الإعلام في الدول النامية على حد قول Jack Lule).

3- إن القيم الإخبارية في الدول النامية، والتي قامت دول الغرب بانتقادها، تتحكم في انتقاء الأنباء المذاعة في وسائل الإعلام الغربية أيضا، فبشكل أو بآخر نجد أن قيمة (المسئولية الاجتماعية) سواء من حيث نقل إيجابيات المجتمع أو إخفاء سلبياته ودعم الاستقرار القومي تعد قيمًا مستهدفة من قبل وسائل الإعلام الغربية.

فقد توصل الباحث الإعلامي George Gerbner إلى أن مشاهدي التليفزيون بكثافة، يميلون إلى رؤية العالم بشكل أخطر مما هو عليه في الواقع، فعرض الجريمة على شاشات التليفزيون قد تؤدي إلى خوف المشاهدين من مجرد مغادرة منازلهم، ليس هذا فحسب، فيرى Gerbner أن مثل هؤلاء يميلون لأن يكونوا مؤيدين لرجال الأمن، لذلك فإن مشاهدة التليفزيون بكثافة قد تؤدي إلى دعم الأفراد لما يقوم به رجال البوليس والمسئولين، مما قد يعني أن مشاهدة التليفزيون بجانب تأثيراتها النفسية، لا تخلو أيضًا من التأثير على حقوق المواطنين المدنية.[1]

وهكذا فإن الإعلام الغربي يدعم النظام ويدعم رجال الأمن، بالإضافة إلى ما أشار إليه (هربت جانز) من أن أهم القيم التي يطبقها الصحفي الأمريكي هي (المركزية العرقية الأمريكية) ودعم الفكر الرأسمالي على الطريقة الأمريكية، وهذا لا يختلف عما أشار إليه Lule من قيم تتبناها وسائل الإعلام في الدول النامية. كما أن إخفاء الاستراتيجيات الأمريكية بعيدة المدى في الشرق الأوسط ونتائج ما أسمته الولايات المتحدة (حربًا على الإرهاب)، لا يتفق مع مبدأ الشفافية أو حق الجماهير في المعرفة.

وليس أدل على خدمة الإعلام الغربي لقيمة الاستقرار داخل المجتمع مما حدث خلال عام 1968 في شيكاغو في خلال تجمع قام به معارضو الحرب الأمريكية على فيتنام، فقد كان رجال الشرطة هم من بدأ بممارسة العنف تجاه المتجمعين من أنصار السلام، وبالرغم من ذلك فإن وسائل الإعلام الأمريكية قد وصفت المعارضين

(1) Demers, D., (2002), op. cit., p. 56.

بالمشاغبين، ومن المثير للاهتمام أن استطلاعات الرأي أوضحت أن الرأي العام كان مع رجال الشرطة في هذه الحادثة وليس مع المجموعة المعارضة للحرب.[1]

4- إن هدف وسائل الإعلام الغربية يتعدى دعم الاستقرار القومي والقيم الغربية، إلى محاولة نشر هذه الأنماط الثقافية في العالم أجمع، لتكون هي الثقافة السائدة تحت مسمى (العولمة)، وما تبعها من سيطرة اقتصادية هائلة تقوم بها الشركات الأمريكية، كما تمت الإشارة إليها في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تمكن الإعلام الغربي سواء من حيث التجهيزات التقنية أو الخبرات البشرية، يساعد في تحقيق أهدافه بقوة وبشكل أقل مباشرة مما يحدث في إعلام الدول النامية، وهو ما يندرج تحت بند (الدعاية) التي تحقق أهدافها بدون إحداث ضجيج، ويظهر هذا بشدة في الأعمال الدرامية الأمريكية التي تغزو القنوات الأرضية والفضائية في العالم محملة بالقيم الغربية بإيجابياتها وسلبياتها.

5- بالنسبة لقيمة (الموضوعية) التي أشار Lule إلى أنها شبه غائبة لدى إعلام الدول النامية، فتجدر الإشارة إلى عدة نقاط:

- أن (الموضوعية المطلقة) كمفهوم لا يمكن تحقيقه، حيث إن مجرد انتقال الخبر من لحظة حدوثه حتى وقت إذاعته، فإنه يمر عبر سلسلة من الوسائط بداية من المراسل إلى محرر الوكالة وصولاً إلى الوسيلة الإعلامية، حيث يقوم محرر النشرات أو المترجم بدوره ليصل الخبر إلى المتلقي، فلا يمكن الادعاء بأن ما يصل إلى هذا الأخير هو (الحقيقة المطلقة)، فهناك سلسلة من التغيرات التي قد تحدث بقصد(لأهداف أيديولوجية)، أو بغير قصد (مثل تأثير عوامل ضيق الوقت، وتحرير الخبر) مما يجعل من «الموضوعية المطلقة» أسطورة لا وجود لها .The myth of absolute objectivity

فالأخبار لها طابع (شخصي) ، وبالرغم من ضرورة كونها صادقة، فإنها تخضع عند اختيارها لمعايير شخصية خاصة بالصحفي، ومدى تقييمه لأهمية الخبر، و لاهتمامات جمهوره ، ويرى البعض أن أكثر ما يهتم به الصحفيون ليس وجود الموضوعية داخل الخبر، بل إقناع المتلقي بأن الخبر لا يحمل تحيزًا.[2]

---

(1) ibid, p. 55.

(2) Herbert, J., (2000), op. cit., pp. 63 - 65.

- أن مفهوم (الموضوعية) أصبح غير قائم في الآونة الأخيرة، حيث تم استبدال مفهومي التوازن به Balance، والأمانة أو العدل في نقل الخبر Fairness. بمعنى إظهار الصحفي لجانبي الموضوع ، وإعطاء الرأي والرأي الآخر فرصة في العرض، ولكن هذا لا يعني إعطاء نفس مساحة الاهتمام للطرفين، فقد يلقى أحدهما مساحة أكبر في التغطية بسبب أهميته أو كونه مصدرًا مسئولًا، إلا أن ذلك لا يعني تجاهل الرأي المعاكس كلية.[1]

- أن جميع وسائل الإعلام ووكالات الأنباء تخدم مصالح أصحابها ومموليها، سواء كان ذلك تحت المسمى (الحكومي) أو (الاقتصاد الحر)، فهي تخدم في النهاية من يمولها ويديرها لتحقيق الأرباح المالية أو السياسية لفرد ما أو مجموعة أفراد أو شركة أو دولة ما، ولا يجوز هنا إغفال دور (جماعات الضغط) .

- أنه بافتراض وجود (الموضوعية المطلقة)، وبافتراض أن الإعلام الغربي (حر)، فإن اتباع وسائل الإعلام الغربية لقيم ارتضتها عبر فترات زمنية طويلة وأصبحت من الثوابت الإعلامية (مثل الإثارة أو الصراع .. إلخ)، وأكدت نجاحها في جذب الجماهير، لا يعني بالضرورة أن توافر هذه القيم تساوي (موضوعية) أو (حرية إعلام)، في مقابل (إعلام موجه) توصم به الدول النامية.

ولا يمكن القول بأن إعلام الدول النامية يتمتع بالقوة أو الحرية المطلوبة، أو حتى يقوم بالدور المنوط به في المجتمع كما ينبغي، ولكن في المقابل فإن (الموضوعية الغربية) المشار إليها تعد قيمة (إيجابية) في عيون أصحابها، أي من وجهة النظر الغربية ولخدمة الأهداف الرأسمالية.

6- إن القيم الإخبارية السائدة في النظام الإعلامي الدولي الحالي في حاجة إلى إعادة نظر، ليس لاستبدال هذه القيم، بل لترشيدها واستخدامها بشكل متعقل يجمع بين القيم الغربية التي تجذب اهتمام الجماهير، وتلك القيم التي تدعم استقرار المجتمعات وبدون الوقوع في الدعاية، أو الإغراق في الإثارة وتغييب العقل أو التعدي على (حق الجماهير في المعرفة) أو التركيز الشديد على الأخبار السلبية.

- فيرى O'Neill أن معيار (الإيجابية) يمكن أن يكون من المعايير المهمة في اختيار القصص الخبرية حتى في وسائل الإعلام الغربية، فوفق دراسته التي أجراها على ثلاث

(1) Pavlik, J., and McIntosh, S., (2004), op. cit., p, 318.

صحف بريطانية وجد أن (الأخبار الجيدة) تلقى تغطية إخبارية أيضًا، ويظهر ذلك من خلال الأخبار المنشورة حول اكتشاف علاج للأمراض المختلفة، وجهود الإغاثة التي تتبع الحوادث.(1)

- كما أن قيمة (التنمية) يمكن أن تطبق بشكل أكثر جاذبية إذا ما تم عرضها في قالب درامي كما أشار Galtung & Vincent، كما أنه عند عرض أخبار الحروب في إطار قيمة (الصراع) يجب ألا نكتفي بتصويرها كلعبة مثيرة، بل يجب ترجمتها إلى خسائر بشرية ومادية تلحق بالدولتين طرفي الصراع ، خاصة إذا ما تم عرض الخسائر في إطار قصص إنسانية توضح بشاعة الحرب.

- أما قيمة الشخصنة Personality ورغم عيوب الإغراق فيها، فإنها ليست سيئة بشكل مطلق، بل هي على العكس من ذلك إذا ما أحسن توظيفها. فإذا ما تجنب الصحفي التركيز على أخبار المشاهير واهتم بقضايا الأشخاص العاديين، يمكن أن يصبح ذلك إطارًا لمناقشة قضايا أكبر تشمل المجتمع ككل، ومناقشة أثارها على كل فرد في هذا المجتمع، فبدلًا من أن يشير أحد الأخبار إلى معاناة (دولة) ما من الفقر ، يمكن الإشارة إلى معاناة (أفراد) إحدى القرى داخل هذه الدولة، مما يقرب المشكلة من أذهان الجماهير ويربطها بالبشر.(2)

-كما أن سيطرة (وكالات الأنباء الغربية)، على وسائل الإعلام في الدول النامية، لا يعني التبعية الإعلامية لهذه الوكالات بالضرورة، حيث يرى Robert Entman أن سيطرة (البيت الأبيض) على تدفق الأخبار لا تعني سيطرته على (الأطر) التي تعرض من خلالها هذه الأخبار، فوضع الإطار يعد من اختصاص الصحفي سواء باختيار عناصر معينة من الخبر أو التأكيد على العلاقات بين الأشياء أو عند تفسير الحدث، مما يعني إعطاء المزيد من القوة في يد الصحفي في التحكم بالأخبار.(3)

OOO

(1) Pape, S. and Featherstone, S., (2005), op. cit., p. 21
(2) Galtung, J. and Vincent, R.C., (1992), op. cit., p.152.
(3) Bennett, W. L., and Livingston, S., (2003), op. cit., p.366.

الفصل الخامس

مصادر الأنباء الدولية

«من أين تأتي الأخبـار؟»

أشارت أغلب الدراسات في مجال (مصادر الأخبار) إلى إمكانية استغناء القائم بالاتصال عن جمهوره، وصعوبة استغنائه عن مصادره. وأثبتت عدة دراسات عن الصحفيين السياسيين في الولايات المتحدة قوة تأثير المصادر الصحفية على القائم بالاتصال إلى حد احتوائه بالكامل، مؤكدين أن محاولة الصحفي الاستقلال عن مصادر الأخبار عملية شاقة للغاية.[1]

وتعد «المصادر» قضية أساسية في عمل محرر الأخبار، بل تزيد أهميتها على أهمية (القيم الإخبارية) التي يعمل الصحفيون من خلالها، حيث يمكن تطبيق القيم الإخبارية (التي سبقت الإشارة إليها في الفصل الرابع) فقط في إطار الأخبار المتاحة لدى الصحفي، أي أن عملية جمع الأخبار سابقة لعملية إعمال القيم ومن هنا تنبع أهمية دور (المصادر).[2]

وعادة ما تشمل مصادر الأخبار لأية وسيلة إعلامية: المندوب الصحفي، والمراسل الصحفي، ووكالات الأنباء، وشبكات الأنباء ، وشبكة المعلومات الدولية.

أولاً: المندوب الصحفي:

يقوم المندوب الصحفي باستقاء الأنباء لنشرها في صحيفة ما دون غيرها، وبالتالي فإن تميز الصحيفة وقدرتها على تكوين شخصية إخبارية يكمن في وجود فريق من المندوبين المؤهلين.

ويقوم قسم الأخبار بالجريدة بتوزيع المندوبين على الهيئات المختلفة حيث يخصص مندوب أو أكثر لتغطية هيئة أو نشاط معين، ويستطيع هذا المندوب بعد فترة أن يحصل على معرفة كافية بالنشاط الذي يقوم بتغطيته وأن يوثق علاقاته بالمصادر في الهيئة التي

---

(1) حسن مكاوي، وليلى السيد، (2003)، مرجع سابق، ص 182.

(2) Herbert, J., (2000), op. cit., p. 59.

يقوم بتغطية أخبارها، كما أن المندوب الصحفي يستطيع بعد فترة أن يتخصص في المجال الذي يغطيه.[1]

ويركز مندوبو الصحف في العالم كله على المصادر الرسمية التي تتمثل في كبار المسئولين، ويعتقد المندوبون أن هذه المصادر هي أهم المصادر التي يحصلون منها على الأنباء، لكن المشكلة أن هذه المصادر الرسمية لا تعطي للمندوبين سوى تلك المعلومات التي يهمهم أن تصل إلى الجماهير.

فالمصدر الرسمي يهدف دائمًا إلى تحسين صورته وصورة المؤسسة التي يرأسها، أي أن هدفه هو استخدام المندوب وصحيفته للوصول إلى الجماهير .[2]

لذلك فإن على المندوب أن يحاول أن يعدد مصادره وينوعها، ليحصل على أكبر قدر ممكن من الحقائق، كما أنه لابد أن تكون له علاقات طيبة بالكثير من المصادر الثانوية غير الرسمية.

ثانيًا: المراسل الصحفي:

شهد مطلع القرن التاسع عشر تحول الصحافة الأوروبية من الرأي إلى الخبر، ففي بريطانيا نجد أن (جون والتر الثاني) صاحب (التيمس) يبتكر أساليب جديدة للحصول على الأخبار، وذلك بتعيين مراسلين في العواصم الهامة.[3] ومنذ ذلك الحين ومهمة «المراسل الصحفي» لا غنى عنها، فالمراسلون هم مندوبو الوسيلة الإعلامية في عواصم العالم. ويعد المراسل الصحفي المصدر المباشر الذي قد تعتمد عليه وسيلة إعلامية ما في استقاء الأنباء الخارجية بصورة أولية، بدون الحاجة إلى الاعتماد على وكالات الأنباء.

وإذا كانت وكالات الأنباء الكبرى في العالم تعتمد على عدد كبير من المراسلين في شتى بقاع الأرض، فإن الصحف الكبرى تعتمد أيضًا على شبكة واسعة من المراسلين، وقد يتراوح عدد المراسلين الذين قد تستعين بهم إحدى الصحف الغربية الكبرى ما بين العشرين والخمسين مراسلًا في مواقع مختلفة من العالم.

---

(1) سليمان صالح، (1998)، ص 59.

(2) نفس المرجع السابق، ص 61.

(3) إبراهيم إمام، (1994)، ص 72.

وبشكل عام فإن ما يقرب من ثلثي المراسلين الذين يعملون لدى وكالات الأنباء يقيمون في شمال أمريكا وأوروبا الغربية، بينما يتم توزيع الثلث المتبقي من المراسلين على باقي دول العالم.(1)

ولا يعود هذا التقسيم إلى العوامل التاريخية أو الثقافية التي جعلت من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية مركزًا لأخبار العالم، لكنه يعود أيضًا إلى عدد من العوامل التي حددها Oliver Boyd – Barrett ومنها (العوامل السياسية) التي تجعل الوسيلة الإعلامية تحدد جدوى إيفاد مراسل لها في دولة ما، فوجود أنظمة سياسية مغلقة تفرض رقابة أو قيودًا على حركة المراسل داخل حدود الدولة، يجعل من هذه الدولة خيارًا غير مناسب لعمل المراسل، وهو ما أكده James Napoli في مجمل الحديث حول قصور التبادل الإخباري العربي.

ويرى Ginneken أن القيم الثقافية وأنماط الحياة داخل دولة ما، قد تجذب أو تطرد المراسل الأجنبي، فوسائل الإعلام التي تنتمي للعالم الإسلامي على سبيل المثال يصبح من السهل عليها إيفاد مراسل لها في أية دولة بها تجمع إسلامي، كما أن المراسل الأوروبي يفضل العمل في دولة بها إمكانيات مناسبة، لا تجعله يبتعد كثيرًا عن نمط الحياة الغربي خاصة في ظل اصطحابه لأسرته إلى الدولة التي يعمل بها.(2)

كما أن المراسل الغربي الذي يعمل في دول العالم الثالث، يسعى للإقامة والاختلاط بتجمعات الأجانب الذين يشاركونه نفس الثقافة، أو على الأقل بصفوة المجتمع النامي، والذين غالبًا ما يتبنون أنماط الثقافة الغربية .

كما أن المراسل الأجنبي الذي يعمل في دولة ما، غالبًا ما يتعاون مع غيره من المراسلين الأجانب في نفس الدولة، فيذكر Lindsey Hilsum الذي عمل مراسلًا للـ BBC في نيروبي عاصمة كينيا «أن الحصول على المعلومات ليس بالأمر اليسير خاصة من المصادر الحكومية، لذلك فالتعاون بين المراسلين ضروري، بالإضافة إلى الاستعانة بالصحف المحلية ، فرغم عدم إمكانية الاعتماد الكلي على تلك الصحف

(1) Ginneken, J. V., (1998), op. cit., p. 131.
(2) ibid, p. 132.

بسـبب نقص الثقة بما يرد فيها، إلا أنها تعتبر مؤشـرًا على وجود بعض القصص الخبرية التي تستحق التغطية». [1]

ومن المشكلات التي تواجه الوسائل الإعلامية في تعيين المراسلين هي (العامل الاقتصادي) حيث يعتبر الاحتفاظ بمراسل دائم في دولة ما أمرًا باهظ التكلفة، وتتجه غالبية مؤسسات الإعلام الغربية إلى تقليل عدد مراسليها في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية للعديد من الأسباب،من ضمنها:

- أن تكلفة إقامة مراسل بصفة دائمة داخل دولة ما قد ارتفع بشكل كبير.
- إن اهتمام الجمهور الغربي قد قل بالأخبار الدولية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة.
- لأنه – وبسبب سهولة الطيران إلى أية دولة عند وجود حدث عاجل – يمكن لفريق العمل السفر بالمعدات الحديثة المحمولة لتغطية الحدث، بدون الحاجة إلى الإقامة في تلك الدولة. [2]

لكن المشكلة في المراسل غير المقيم أنه يكون على غير علم بثقافة هذه الدولة محل الحدث، بل ربما أتى من بلده بتحيزات ثقافية ضد هذه الدولة، مما يؤثر على التغطية الإعلامية للحدث.

فبينما كان الوضع خلال القرن العشرين هو إرسال المراسل إلـى العواصم الأجنبيـة لتعلـم لغة البلاد والمكوث لعـدة أعوام، (قد تصل إلى أربعيـن عامًا كما حـدث مـع مراسل وكالة UPI في موسكو Henry Shapiro)، إلا أن الحال لم يعد كذلك، حيث إن ارتفاع تكلفة جمع الأخبار، فضلًا عن التكنولوجية المتقدمة وظهور (وكالات الأنباء المصورة)، جعل من السهل الاعتماد على ما ترسله هذه الوكالات، والذي يصعب على المشاهد تمييزه، فيظهر على شاشة التلفزيون وكأنه قد تمت تغطيته بواسطة فريق عمل المحطة التليفزيونية ومراسليها، بينما تكتفي المحطة بالتعليق عليه، وكأنها هي من قامت بالدور كله. [3]

---

(1) ibid, p. 134.

(2) McPhail, T. L., (2006), op. cit., pp. 43,44.

(3) Hachten, W. A., (2001), p.133.

و يمكن تصنيف الوسائل الإعلامية وفق استخدامها للمراسلين إلى عدة أنواع:

- وسائل إعلام يكون لها (مكتب صحفي) كامل في إحدى الدول، يعمل به عدد من المراسلين، وهو الحال في وسائل الإعلام الأمريكية الكبرى.
- وسائل إعلام يكون لها (مراسل صحفي) في إحدى الدول، حيث يعمل منفردًا بلا مكتب دائم داخل الدولة، وهو الحال في وسائل الإعلام الأوروبية الكبرى.
- وسائل إعلام تستخدم مراسلًا صحفيًا (لبعض الوقت) Part-time salaried correspondent، بحيث يعمل لصالح عدد من الجهات غير المتنافسة، كأن يعمل الصحفي مراسلًا لعدد من الوسائل المختلفة (مسموعة ومقروءة) في الوقت ذاته، وهو ما تفعله وسائل الإعلام الأقل أهمية داخل أوروبا.
- وسائل إعلام تلجأ إلى مراسل غير متفرغ أو «هاو» Free-lance correspondent حيث يعمل بلا راتب ثابت، وتكتفي الوسيلة الإعلامية بالدفع عن طريق (القطعة)، أي مبلغ من المال لكل خبر صحفي ينقله المراسل، والذي قد يكون صحفيًا أو يعمل بأية وظيفة أخرى لا علاقة لها بالإعلام.[1]

وبينما تشتمل الفئة الأخيرة على الأشخاص الأقل تعليمًا وخبرة ممن يحملون جنسية الدولة، فإن الفئة الأولى غالبًا ما تحتوى على المراسلين المتمرسين الذين يحملون جنسية الوسيلة الإعلامية ذاتها، وهم بالتالي أعلى في مستوى التعليم وفي الراتب الذين يحصلون عليه.

وحتى بالنسبة لهذه الفئة وهي فئة المراسل الذي ينتمي لبلد الوسيلة، فمن النادر أن نجد المراسل الصحفي الذي يستقر في دولة واحدة لعدد من السنوات، حيث إنه باستقراره الطويل داخل أية دولة – وبالرغم من أنه يكتسب ثقافة هذه الدولة فضلًا عن العلاقات التي تيسر له عمله بداخلها – فإنَّه يفقد تدريجيًا وجهة نظر الوسيلة الإعلامية التي ينتمي إليها لصالح وجهة النظر السائدة في البلد التي يعمل بها، ومن هنا تتبع وسائل الإعلام سياسة (تحريك المراسلين) أو تنقلهم كل عدة أعوام، أو على الأقل عودة المراسل إلى وطنه ليعمل داخل مقر المؤسسة التي ينتمي إليها ليستعيد اكتساب وجهة نظر المؤسسة أو التعرف على أية سياسات جديدة.[2]

---

(1) Ginneken, J. V., (1998), op. cit., p. 132.

(2) ibid, p. 133

وما زالت هذه القضية تثير جدلًا واسعًا، فهل من الأفضل تعيين مراسل من جنسية الوسيلة الإعلامية أم من أهل البلد التي يقوم بتغطيتها؟ لاشك أن المراسل الذي يتم اختياره من بين الصحفيين المحليين يستطيع أن يعرف التفاصيل السياسية، كما أن لغته تساعده على التغطية ، فضلًا على أنه لا يحتاج إلى نفقات كثيرة لأنه مقيم في بلده الأصلي، غير أن مشكلة هذا المراسل أنه كثيرًا ما تغيب عنه وجهة نظر الوسيلة، والقضايا التي تريد أن تحصل على المعلومات بشأنها، وهنا يتفوق المراسل الأجنبي لأنه يستطيع أن يستقصي الأخبار من وجهة نظر شاملة.[1]

كما يرى البعض أنه كلما كانت الدولة الموفد إليها المراسل الغربي (أكثر اختلافًا) عن الثقافة الأصلية له، دفعه ذلك إلى التمسك بثقافته الغربية ، وعدم تبني وجهات النظر السائدة داخل دولة العمل.

المراسلون والاختلال الإعلامي:

يزيد الوضع الحالي للمراسلين حول العالم من حالة الاختلال في تبادل الأنباء، حيث إنه من المنطقي أن تتدفق الأنباء بشكل أكبر من المناطق التي يستقر بها الصحفيون، وعلى سبيل المثال فإن شبكات التلفزيون الأمريكي غالبًا ما تحرص على وجود فريق عمل لها بدول مثل إنجلترا، أو اليابان أوإسرائيل، وغالبًا ما تأتي الأنباء المهمة من هذه الدول، ومن هذه العواصم يقوم المراسلون بالتنقل سريعًا لأية دولة أخرى من دول العالم عند وقوع أية أزمة تستحق التغطية ، بدءًا من الشيشان وصولًا إلى الشرق الأوسط.

و قد أجرى Hess عام 1996 ، مسحًا على الأخبار الخارجية في الشبكات التلفزيونية الأمريكية لمدة سبعة أعوام، فوجد أنه من بين مائة وتسعين دولة تغطيها الأنباء، توجد ست دول فقط تدور حولها الأنباء بشكل دائم وهي (روسيا، اليابان، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا وإسرائيل)، بينما غالبية الدول المتبقية نادرًا ما تظهر في الأخبار، ووجد أنه كلما ابتعدت الدولة جغرافيًا عن الولايات المتحدة زادت فرصة تغطية (أخبار العنف والصراع) التي تحدث فوق أراضيها.[2]

---

(1) إبراهيم إمام، (1994)، مرجع سابق، ص 81.

(2) Hachten, W. A., (2001), op. cit., p. 131.

المكاتب التابعة لوسائل الإعلام المصرية في الدول العربية:

في دراسة نشرت عام 1992 حول التغطية الإخبارية التي قامت بها وسائل الإعلام المصرية لحرب الخليج الثانية، أكد محررو الصحف أن اعتماد وسائل الإعلام المصرية على شبكة CNN الأمريكية كان من ضمن أسبابه نقص المكاتب الصحفية والمراسلين المتمرسين في دول الخليج وفي الدول العربية بشكل عام.

فبالرغم من أن صحيفتي الأخبار والأهرام توزعان في دول الخليج بشكل واسع النطاق، فإن الصحيفتين أكثر اعتمادًا على وكالات الأنباء الغربية و CNN في استقاء أخبار هذه الدول، حتى إنه في أثناء الحرب لم يكن لجريدة الأخبار سوى مراسل واحد في بغداد يعمل في الأساس لصالح إحدى الصحف العراقية، فكانت مراسلاته – والتي سرعان ما توقف عنها بعد بدء الحرب – مجرد دعاية للحكومة العراقية.[1]

في نفس الوقت الذي تفتقر فيه الصحف المصرية إلى المكاتب الصحفية في الدول العربية، إلا أن الصحيفتين لهما مكاتب في غالبية العواصم الكبرى مثل واشنطن، ولندن، وباريس، بل وأحيانًا يكون لهما أكثر من مكتب داخل الدولة الواحدة.

ومن هنا يتضح أن ظهور الدول الغربية بشكل أكثر كثافة في وسائل الإعلام المصرية، بالإضافة إلى ورود الأخبار المتعلقة بالوطن العربي عن طريق وكالات غربية، ما هو إلا وضع أسهمت فيه وسائل الإعلام المصرية بإهمالها تأسيس شبكة من المراسلين عبر العواصم العربية.

وقد يرجع السبب الرئيس لهذه المشكلة إلى عدم استقرار العلاقات المصرية العربية، مما يؤدى إلى افتتاح المكاتب الصحفية ثم إغلاقها وفقًا لعلاقة مصر بدولة عربية ما، فقد تعرضت العلاقات المصرية العربية لعدد من الأزمات، ففي أعقاب ثورة يوليو 1952 وسيادة الفكر الاشتراكي، توترت العلاقات بالدول التي رفضت الفكر الجديد وعلى رأسها المملكة السعودية، كما تكرر الوضع في أعقاب توقيع (الرئيس السادات) لاتفاقية السلام مع إسرائيل في أواخر السبعينيات، مما هدد العلاقات المصرية مع العديد من الدول العربية وهكذا تؤثر العلاقات السياسية على حرية تدفق المعلومات بين الدول العربية.

---

(1) Napoli, J., (1992), p. 45.

ويرى Napoli أن ثمة سببًا آخر لاهتمام الصحف المصرية بإنشاء مكاتب في العواصم الغربية على حساب الدول العربية، وهو وجود تحفظات سياسية أو دينية لدى بعض الدول العربية كما هو الحال مع سوريا والسعودية، مما يشكل عائقًا لحرية دخول الصحفيين والوصول إلى المعلومات، وقد ذكر (سعيد سنبل) أنه نظرًا لطبيعة المجتمعات العربية المنغلقة، فإن المنطقة العربية لا تنتج أخبارًا ذات أهمية، مما يدفع الصحافة للاهتمام أكثر بالعواصم الأمريكية والأوروبية.(1)

ثالثًا: وكالات الأنباء الدولية:

يمكن تعريف وكالات الأنباء بأنها «شبكات متداخلة ومتلاصقة من المندوبين تمتد في كل القارات ولا تكاد تفلت شيئًا من الأخبار، وتتناول الخبر الذي ألمت به تفصيلًا وتأصيلًا بالتحليل، وتوجيهًا بالتعليق».(2)

وتعد وكالات الأنباء المصدر الرئيس للصحافة الإخبارية في العالم كله، إذ يتعذر على أية صحيفة مهما كانت إمكاناتها أن تعين لها مراسلين في دول العالم أجمع، وبافتراض أن بعض الصحف استطاعت أن تعين لها مراسلًا في كل الدول صانعة الأحداث، فإن تلك الدول تعج- غالبًا- بمناطق متعددة ملتهبة تتطلب سرعة وكالات الأنباء، مما يحتم على أية مطبوعة، أن يكون اعتمادها في التغطيات الخارجية على وكالات الأنباء إضافة إلى مراسليها في تلك المناطق.

فوكالات الأنباء هي التي تلبي حاجات وسائل الإعلام ، في سرعة فائقة تعتمد على السبق الصحفي والتنافس على بث الأخبار، بالتزامن مع وقوعها، بمقدمة موجزة Summary leads ثم موافاة هذه الوسائل الإعلامية أو المشتركين بمستجدات الأحداث أولًا بأول.(3)

وقد اتخذت وكالة الأنباء اسمها من طبيعة عملها (كوكيل) للصحف، وهي أيضًا بمثابة جمعية تعاونية تشترك فيها الصحف لجمع الأخبار.. وهي تقوم بدور الاختصاصي والممول الرئيس للمعلومات الإخبارية وخلفياتها.

---

(1) ibid, p.47.

(2) محمد سعيد صبري، (1982)، مرجع سابق، ص18.

(3) مرعي مدكور، وفوزي مخيمر، (2004)، ص 15.

ويمكن اعتبار (وكالة الأنباء) وفقًا للتعريف الذي وضعته منظمة (اليونسكو)، أنها «الوكالة التي تستخدم شبكة من المراسلين لجمع الأنباء في عدد كبير من البلاد، وتستخدم موظفين في مراكزها الرئيسية لتحرير هذه المواد الإخبارية، وإرسالها بأسرع ما يمكن إلى مكاتب الوكالة في الخارج، والوكالات المحلية المتعاقدة معها، والجرائد والمحطات الإذاعية والتلفزيونية، والمشتركين فيها مباشرة».(1)

وتقاس أهمية الوكالات بمدى انتشارها، وأعداد مشتركيها، وما يتم استخدامه من خدماتها عبر المشتركين(2)، كما تمثل وكالات الأنباء عاملًا مؤثرًا على القيم الخبرية لأية وسيلة إعلامية من خلال:

1. توجيه الانتباه إلى أخبار معينة.
2. التأثير على طريقة تقييم رؤساء أقسام الأخبار لعمل مندوبيهم ومراسليهم.
3. التأثير على طريقة توزيع وسائل الاتصال لمراسليها لتغطية الأحداث الهامة.
4. إصدار سجلٍ يومي بالأحداث المتوقع حدوثها في المدن الكبرى.
5. تقديم - بشكل غير مباشر - النموذج الذي يتعرض له المسئولون عن التحرير.(3)

فخطورة وكالات الأنباء لا تكمن فقط في كونها توجه الانتباه لأخبار معينة، لكنها أيضًا تؤثر على غيرها من المصادر الإخبارية، فالسيل المنهمر من إحدى دول العالم بواسطة وكالات الأنباء، يعني بالضرورة أهمية هذه الدولة، وبالتالي أهمية إيفاد مراسلين دائمين للصحيفة في تلك الدولة، وتقوم وكالات الأنباء بجذب انتباه القائمين على وسائل الإعلام بالأخبار المستقبلية أيضا، فوكالة AP الأمريكية تصدر نشرة بالأخبار المتوقعة لليوم التالي تسمى AP day book أو الكتاب اليومي للوكالة، والذي تعرض فيه توقعات حول أخبار الغد سواء المؤتمرات التي ستعقد أو المظاهرات المتوقع حدوثها .. الخ.

ويرى بعض النقاد أن الوكالات تصنع الأخبار (صنعًا) بواسطة هذه الأشياء، وبالتعاون مع رجال العلاقات العامة الذين يرسلون البيانات وينظمون المؤتمرات الصحفية، وبالتالي تملي على الصحفي ما سوف يقوم بتغطيته في اليوم التالي.(4)

---

(1) حسنين شفيق، (2005)، مرجع سابق، ص 13، 14.
(2) مرعي مدكور ،وفوزي مخيمر، (2004)، مرجع سابق، ص 15.
(3) حسن مكاوي، وليلى السيد، (2003)، مرجع سابق، ص 182.
(4) Pavlik, J. and McIntosh, S., (2004), op. cit., p. 321.

- **النشأة التاريخية لوكالات الأنباء الدولية:**

ظهرت (وكالات الأنباء) كي تلبي الاحتياجات المتزايدة للصحف من الأخبار الدولية، حيث شهد مطلع القرن التاسع عشر انتصار الطبقة البرجوازية في غرب أوروبا، واتساع النشاط التجاري، وظهور حاجة الصحف إلى الأخبار حول المستعمرات والبورصات. وقد وفرت وكالات الأنباء للصحف كافة هذه الاحتياجات مستفيدة من مراسليها الذين يرسلون الأخبار الدولية إلى مقارها ومنها إلى الصحف المشتركة.[1]

ويرى (إبراهيم إمام) أن البداية كانت (مكاتب الأخبار) التي انتشرت في عصر النهضة الأوروبية لجمع الأخبار وعرضها على رجال السياسة مقابل أسعار مرتفعة، ولما كانت تلك (المكاتب) تقدم خدمات سياسية وتجارية، فقد فطن (كُتّاب الأخبار) إلى أن عملهم متصل بالإعلام السياسي والتجاري في وقت واحد، وقد كانت الطفرة في تطور تلك المكاتب هي ظهور الصحف الشعبية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر حيث بدأ الاهتمام بالأخبار لذاتها، والابتعاد عن مقالات الرأي الانفعالية، فأصبحت الحاجة أكبر إلى هذه (المكاتب الإخبارية).

لقد كانت دول أوروبا تعج بمكاتب الأخبار، إلا أن أشهرها كان مكتب (هافاس) الذي أرسى لأول مرة في التاريخ الحديث أصول تجربة الوكالات الحديثة، والحقيقة أن «شارل لوي هافاس» البرتغالي المولود سنة 1780، هو أول من ابتدع اسم وكالة الأنباء، فعندما فطن إلى أهمية الأخبار، وأحس بحاجة المسئولين إلى المعلومات ، حوّل مكتبه الخاص الذي افتتحه في باريس باسم (مكتب الاتصالات والمراسلة) إلى (وكالة للأنباء) وأسماها وكالة هافاس، وقد أراد بذلك خلق سوق للأخبار... فالخبر لا يقدم كشائعة ، وإنما كتقرير واقعي وسريع عن واقعة محددة.[2]

وهكذا فإن وكالة الأنباء الأولى في العالم قد ظهرت في القارة الأوروبية، وفي عاصمة من عواصم العالم الاستعمارية الكبرى، وعندما امتدت خارج حدود دولتها فإنها امتدت إلى المستعمرات التي تحتلها الدولة في مختلف قارات العالم.[3]

---

(1) حسنين شفيق، (2005)، مرجع سابق، ص 16.

(2) إبراهيم إمام، (1994)، مرجع سابق، ص 44.

(3) Boyd - Barrett, O., (1980), p.23.

- **أنواع وكالات الأنباء:**

يمكن تقسيم «الوكالات» التي تعمل في سوق الأخبار إلى الأنواع التالية:

(أ) الوكالات العالمية الكبرى: ويقصد بها وكالة الأنباء الفرنسية Agence France Press، ووكالة الأنباء المتحدة العالمية United Press International، ووكالة Associated Press، ووكالة رويترز البريطانية Reuters.

وتقوم هذه الوكالات بجمع أخبار من معظم دول العالم، فلا توجد منطقة إلا وتنشط فيها أجهزة الوكالات العالمية، وتمتلك هذه الوكالات من القوة التكنولوجية ما تستطيع أن تستعين به في جمع الأنباء وتوزيعها بلغات عديدة، ولكل وكالة مكاتب في أكثر من مائة دولة ،وتستخدم قوة بشرية من المراسلين يجعلونها توزع خدماتها على مدار اليوم إلى الآلاف من الوكالات المحلية والصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون، وجميع تلك الوكالات تقدم خدمات منتظمة يوميًا باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والبرتغالية والروسية والإسبانية.[1]

ويختلف الوضع القانوني والنظام الداخلي لكل وكالة عن الأخرى، فوكالة (الأسوشيتدبرس) الأمريكية مؤسسة تعاونية، بينما (اليونايتد برس) الأمريكية ظلت شركة خاصة حتى تم نقل الملكية عام 1982، أما وكالة (رويتر) فهي شركة بريطانية محدودة، وكانت ملكًا لمؤسسة الصحافة القومية والإقليمية بالمملكة المتحدة حتى يونيو 1984، بينما كان توصيف (وكالة الصحافة الفرنسية) كمنظمة فرنسية عامة طبقًا لقرار البرلمان، أما وكالة (تاس) السوفيتية فهي وكالة حكومية تابعة مباشرة لمجلس الوزراء السوفيتي.[2]

ويرى Oliver Boyd - Barrett أن الوكالات الكبرى هي وكالات (دولية)، ولا يمكن تسميتها (بالوكالات العالمية) Global Agencies، حيث تنتمي هذه الوكالات إلى الدول الغربية ولا تخدم جميع الدول بطريقة متساوية، لذلك فهي وكالات غربية لها تأثير دولي، ولكنها ليست ذات طابع عالمي.[3]

(ب) الوكالات متوسطة الحجم: وهي الوكالات البديلة، والتي تمتلك مكاتب وتوزيعًا خارجيًا كبيرًا، ولم يأت تصنيفها ضمن الوكالات العالمية، مثل وكالة الأنباء

(1) حسنين شفيق، (2005)، مرجع سابق، ص 27.

(2) نفس المرجع السابق، ص 18.

(3) Boyd- Barrett, O., (2000), op. cit., p.17.

الصينيـة (وكالة أنباء الصيـن الجديدة)، ووكالة Kyodo اليابانيـة، ووكالة DPA الألمانية، والتي لم ترق إلى مصاف الوكالات العالمية، ولكنها في الوقت نفسـه أكبر من الوكالات المحلية، كما يتسع مجال نشاطها ليشمل مناطق جغرافية أوسع.[1]

وحيث إن عدد المشتركين الخارجيين في تلك الوكالات أقل بكثير من المشتركين في الوكالات العالمية، فإن نشاطها يتركز على إرضاء المتطلبات الأساسية لأسواقها المحلية في المقام الأول.

وعادةً ما يطلق عليها (وكالات الأنباء شبه الدولية) حيث إنها تنتمي إلى دول قوية اقتصاديًا ،لدرجة أن واحدة من هذه الوكالات وهي Kyodo اليابانية بلغت ميزانيتها في إحدى السنوات ما يفوق ميزانية الوكالة الفرنسية أو اليونايتد برس.[2]

ويرى البعض أنه في ظل المنافسة الشديدة ، لم تعد هناك فرصة أمام أكثر الدول ثراءً في أن تمتلك وكالة أنباء تنافس الوكالات الدولية، بسبب الخبرة ، والمصداقية التي اكتسبتها هذه الوكالات.[3]

وللأسف فإن هذا الرأي له ما يبرره، فبالرغم من أن الوكالات الكبرى دائمًا ما تعكس وجهات نظر القوى العظمى في العالم، إلا أن استمرارها في بذل الجهد من أجل تقديم خدمات شديدة التميز يجعلها دائمًا في المقدمة.

(ج) الوكالات متعددة الجنسيات: شهدت سبعينيات القرن السابق إنشاء عدة وكالات تقع في مركز متوسط بين الوكالات الدولية والوكالات متوسطة الحجم، وهذه الوكالات ليس لها انتماءات قومية محددة. بل هي محصلة اتفاقات إقليمية بين دولتين أو أكثر، للتغلب على ضعف الإمكانات، والخروج من مأزق التبعية للوكالات الكبرى.[4]

وقد ظهرت هذه الوكالات نتيجة للانتقادات الموجهة لأساليب عمل الوكالات الكبرى ، من حيث إنها تعمل على نقل الصور السلبية لدول العالم الثالث. وقد تبنت

(1) حسنين شفيق، (2005)، مرجع سابق، ص 28.
(2) مرعي مدكور ،وفوزي مخيمر، (2004)، مرجع سابق، ص 18.
(3) Boyd- Barrett, O.,(1998), op. cit., p. 23.
(4) مرعي مدكور ،وفوزي مخيمر، (2004)، مرجع سابق، ص 17.

منظمة (اليونسكو) وجهة النظر هذه، وعملت على دعم الجهود لإنشاء بدائل لدول العالم الثالث، وعلى الرغم من ذلك لم تأت هذه الجهود بنتائج مثمرة.[1]

ومن هذه الوكالات مجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز NANAP، الذي تم إنشاؤه عام 1975.

(The Non-Aligned News Agencies Pool) ، وقد تعرضت هذه الوكالة للانتقادات نتيجة عدم تلبيتها لاحتياجات السوق الدولية للأخبار، من حيث اختيار الخبر وطريقة عرضه، مما جعل الإقبال عليها ضعيفًا من قبل وسائل الإعلام بالدول المتقدمة.

ومنها أيضًا وكالة الأنباء الإفريقية The Pan – African News Agency (PANA) والتي أنشئت عام 1963 [2]. وقد اتصفت هذه الوكالة منذ ظهورها بالتركيز على أخبار إفريقيا، وأخفقت في الحصول على أرباح من خارجها.[3]

بالإضافة إلى (اتحاد وكالات الأنباء العربية) ويضم وكالات الأنباء الوطنية لـ 19 بلدًا عربيًا، بهدف إيصال الأخبار العربية إلى الخارج، وقد بدأ العمل في مقر الاتحاد ببيروت في عام 1975 [4]. ونظرًا لبطء الفعاليات العربية/ العربية في مجال التبادل بالنسبة لوكالات الأنباء، فقد ناقش رؤساء الهيئات التلفزيونية والإذاعية العربية في اجتماعهم بالأردن في مايو 2004 ،مشروع إنشاء وكالة أنباء تلفزيونية عربية، انطلاقًا من قرار مجلس وزراء إعلام العرب، وذلك ليكون للعرب صوتهم في تغطية الفعاليات المهمة، وبخاصة التي تجرى خارج البلاد العربية.[5]

(د) وكالات الأنباء المحلية (الوطنية): وتعرف «اليونسكو» الوكالات المحلية بأنها الوكالات التي تقوم بجمع الأخبار المحلية وتوزيعها في بلادها، ويتم توزيع هذه الأخبار مباشرة عن طريق مكاتب هذه الوكالات في الخارج، أو عن طريق الوكالات المحلية المتعاقدة معها.[6]

---

(1) حسنين شفيق، (2005)، مرجع سابق، ص 29.
(2) فاروق أبو زيد، (1991)، ص 65.
(3) Boyd- Barrett, O., and Thussu, D., K., (1992), pp. 29,30.
(4) مرعي مدكور ، وفوزي مخيمر، (2004)، مرجع سابق، ص 199.
(5) نفس المرجع السابق، ص17.
(6) حسنين شفيق، (2005)، مرجع سابق، ص 30.

وقد نشأت هذه الوكالات بسبب إدراك الدول النامية أهمية مواجهة سيطرة الوكالات الكبرى، وبدأ ظهورها عقب الحرب العالمية الثانية، وذلك نتيجة لاستقلال غالبية الدول عن الاستعمار الأوربي.

وتعد وكالة أنباء جنوب إفريقيا South Africa Press Agency (SAPA) أقدم وكالة إفريقية، حيث تم إنشاؤها عام 1938. وللأسف فإن غالبية هذه الوكالات تعد قنوات للأخبار الأجنبية التي تستقبلها من الوكالات الكبرى. وتعد وكالات الأنباء العربية بمثابة مكاتب تابعة لوزارات الإعلام، وذلك بسبب ضعف مواردها.(1)

ومن الوكالات المحلية في الوطن العربي، الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، ووكالة الأنباء الوطنية ببيروت (ننا)، ووكالة الأنباء السعودية (واس)،وتعد (وكالة أنباء الشرق الأوسط) المصرية، والتي أنشئت عام 1956، أقدم الوكالات العربية.(2)

(هـ) وكالات الأنباء المتخصصة: وتلبي هذه الوكالات حاجات الوسائل الإعلامية المتخصصة، كالمحطات الإذاعية التجارية أوالدينية أوالاقتصادية والرياضية.. إلخ، على أساس أن هذه الخدمات المتخصصة تقدم لجمهور متخصص رغم كونه منتشرًا وغير متجانس.

ومن هذه الوكالات وكالة (أخبار الأوبك) وهدفها التعريف بالجهود المبذولة فيما يتعلق بمشكلات البترول، ووكالة (Migra News) ومقرها روما، وهدفها تقديم صورة حقيقية عن المهاجرين.

ويرتبط نجاح الوكالات المتخصصة بالدول ذات النشاط الصحفي الواسع حيث تكون السوق الإعلامية متعددة الاتجاهات.(3)

(و) الوكالات العالمية المصورة: وهي تلك الوكالات التي تمد الصحف بالصور الخبرية الملائمة لها، ومن أبرز هذه الوكالات:

- وكالة الأنباء العالمية المصورة International News Pictures التي أنشئت عام 1919 .
- وكالة Wide World Photos وأنشئت 1922 .

---

(1) فاروق أبو زيد، (1991)، مرجع سابق، ص ص 61 - 64.
(2) إبراهيم إمام، (1994)، مرجع سابق، ص207.
(3) مرعي مدكور، وفوزي مخيمر، (2004)، مرجع سابق، ص21 ، 22

- وكالة N.P. Enterprise Association
- Bell Sgnolicate
- A.B.C. News Photos
- Gama.[1]

وفي مجال التلفزيون والأخبار المصورة، يرى Chris Paterson أن أهم الوكالات التلفزيونية في العالم هي:

1 - Worldwide Television News (WTN)، (UPITN) سابقًا، وهي وكالة بريطانية أمريكية.

2 - Associated Press Television (APTV).

3 - وكالة Reuters Television، (Visnews) سابقًا[2].

وتسيطر هذه الوكالات على الخدمات التلفزيونية بالقدر نفسه الذي تسيطر به الوكالات الدولية AP/UPI/AFP/Reuters على الخدمة الصحفية في آلاف الصحف في العالم.

وترجع أهمية هذه الوكالات إلى أن دورها يتعدى (وضع الأجندة) لوسائل الإعلام، فهي تحدد أي الأخبار تغطى وعدد الأفلام المصورة المرافقة لكل قصة خبرية، وأهمية ذلك ترجع إلى أن صانعي القرار في شبكات التلفزيون قد يقررون إذاعة أو تجاهل خبر ما بسبب الأفلام المصاحبة له، فقد يتم استبعاد قصة خبرية بسبب عدم وجود خلفية مصورة لها، وهو ما أثبتته عدد من الدراسات التي تناولت نشرات الأخبار التلفزيونية حول العالم.[3]

وبالإضافة إلى هذه الوكالات، توجد شبكة Eurovision، والتي تقوم بنفس دور الوكالات المصورة، فهي شبكة مسئولة عن توزيع الصور الإخبارية التلفزيونية، وتعد جزءًا من نظام التبادل الإخباري الذي أسسه (اتحاد الإذاعات الأوروبية) European Broadcasting Union (EBU).

---

(1) حسنين شفيق، (2005)، مرجع سابق، ص 32.

(2) Paterson, C., (1998), p.79.

(3) ibid, p. 82.

وهو اتحاد يقوم على تبادل الأخبار بين شبكات الأخبار الوطنية داخل أوروبا، والذي بدأ في الخمسينيات وأصبح نظامًا أساسيًا في مجال توزيع الأخبار الدولية داخل أوروبا.

وقد تم إنشاء الكثير من شبكات التبادل التلفزيوني في المجال الإخباري على غرار Eurovision في مختلف أنحاء العالم، مثل :

- اتحاد إذاعات دول الكاريبي Caribbean Broadcasting Union (CBU).
- اتحاد إذاعات الدول العربية Arab States Broadcasting Union (ASBU) .

وقد تم إنشاء الـASBU في عام 1969، وقد نشط الاتحاد في تبادل الأخبار التلفزيونية حتى عام 1975 ثم تضاءل نشاطه، وكان من أهم أهدافه تحقيق الحياد في الأخبار، وتوطيد قيمة الوحدة العربية.

وفي دراسة أجراها Turkistani على شبكة ASBU قام خلالها بتحليل المضمون الكمي لأخبار الـ Arab vision ما بين نوفمبر عام 1985 ومارس 1986، وجد أنه بالرغم من تحقيق الشبكة لهدفها في تجاهل أخبار الحوادث والأخبار الخفيفة، فإن أخبار الحكومات العربية قد احتلت نحو خمسين بالمائة من إجمالي التبادل الإخباري ما بين زيارات وتبادل التهنئة وغيرها، بينما أخفقت الشبكة في تحقيق هدفها بتغطية أخبار (التنمية) في الوطن العربي. وقد تكون هذه (السمة الحكومية) هي السبب الرئيس في عدم الاعتماد عليها كمصدر من مصادر الأنباء داخل أو خارج الوطن العربي.[1]

وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية: أ ش أ: MENA

تأسست وكالة أ ش أ في 15 ديسمبر عام 1955، كشركة مساهمة تملكها دور الصحف المصرية، ثم شاركت الحكومة المصرية بالنصف بعد عدة أشهر، وفى فبراير 1956 صدر قرار مجلس الوزراء بإنشاء الوكالة حيث بدأت توزيع أولى نشراتها في الثامن والعشرين من فبراير من نفس العام.

وفى 16 إبريل عام 1956، بدأت الوكالة بث نشراتها على أجهزة التيكرز كأول وكالة إقليمية في الشرق الأوسط. وفى عام 1960 صدر قرار بتأميم الوكالة، وأصبحت تتبع وزارة الإعلام، حتى استقر وضعها عام 1978 كمؤسسة صحفية تتبع مجلس الشورى مثل باقي المؤسسات الصحفية القومية.[2]

---

(1) Hjarvard. S., (1998), op. cit., pp. 210 - 214.

(2) حسنين شفيق، (2005)، مرجع سابق، ص 49.

وقد بلغت هذه الوكالة أوج نشاطها بين عامي 1964 و1966، ثم جاء العدوان الغاشم سنة 1967، وبدأ مركز الوكالة يهتز حتى صدر قرار بتصفيتها، وإنشاء وكالة جديدة تشترك فيها مؤسسة الأهرام، وأخبار اليوم، ودار المعارف، والوكالة المزمع إنشاؤها، لتكون فيما بينها هيئة واحدة يطلق عليها اسم (الصحافة العربية المتحدة)،إلا أن هذا الاتجاه لم يكتب له البقاء، إذ عادت الدولة بعد شهور إلى وقف تصفية الوكالة، ومهدت لإعادة تنظيمها، وكان اهتمام الدولة انعكاسًا لإدراكها الأهمية التي تعلقها الدول الحديثة على وكالات الأنباء.(1)

وقد بدأت الوكالة في عام 1996 بث خدماتها عبر ثلاثة أقمار صناعية تغطي قارات العالم، واستخدام الكمبيوتر في جميع عمليات تحرير وبث الأخبار. وتقدم الوكالة (ست خدمات إخبارية) على مدار اليوم، وهي النشرة العربية المحلية وهي موجهة إلى المشتركين داخل مصر، والنشرة العربية الخارجية للمشتركين خارج مصر، والنشرتين الإنجليزية والفرنسية، بالإضافة إلى النشرة الاقتصادية، والنشرة الدولية الخاصة وهي نشرة تهتم بالأخبار السياسية في منطقة الشرق الأوسط.(2)

كما تقوم الوكالة بإعداد (التحقيقات الصحفية المصورة) لأهم الأحداث المحلية، كما تصدر نشرات بالإنجليزية والعربية، بالإضافة إلى النشرات المتخصصة في مجالات الطب والبيئة ، وغيرها، لتصل إلى ست عشرة نشرة مختلفة، بالإضافة إلى مكاتبها في جميع المحافظات، وشبكة مراسليها التي تبلغ 38 مكتبًا ومراسلًا في مختلف أنحاء العالم(*) .

ويرى «إبراهيم إمام» أن اتجاه الوكالة للتعاقد مع عدد من الوكالات الغربية (مثل الوكالة الفرنسية والألمانية ورويترز) لاستقبال نشراتها، وترجمتها، وتوزيعها نظير مبالغ تدفعها الوكالات هو «نشاط ذو حدين»، حيث يدر على الوكالة إيرادًا، لكنه يضع كل إمكانيات

---

(1) إبراهيم إمام، (1994)، مرجع سابق، ص 209.

(2) حسنين شفيق،(2005)، مرجع سابق، ص 50، 51.

(*) في الوطن العربي (بيروت / دمشق/ بغداد / الكويت / الرياض/ أبو ظبي/ صنعاء/ عمان / غزة/ الخرطوم/ طرابلس/ تونس/ الجزائر/ الرباط/ نواكشوط)

الولايات المتحدة وأوروبا (واشنطن/ نيويورك/ لندن/ باريس/ موسكو/ برلين/ روما/ جنيف / أثينا/ سراييفو/ صوفيا)

في إفريقيا (نيروبي/ أديس أبابا/ داكار/ جوهانسبرج)

في آسيا (إسلام أباد/ أنقرة/ بكين/ جاكرتا/ نيودلهي)

الوكالة في خدمة الوكالات الأجنبية، ولتحقيق أغراض غالبًا ما تكون دعائية، حيث يرى إمام «أن واجبنا هو إعطاء المعلومات الصحيحة عن بلادنا»[1] وعدم الاستسلام لما تقوم به الوكالات الكبرى من محاولات للسيطرة على الإعلام القومي.

ويرى «حسنين شفيق» أن أ ش أ قد أصبحت من أقوى وكالات الأنباء الإقليمية، وأكبر وكالة أنباء عربية وإفريقية، حيث جاء ترتيبها الحادي عشر في قائمة وكالات الأنباء العالمية وفق تقرير منظمة اليونسكو.

وقد بدأت الوكالة البث باللغة العربية فقط وكان عدد الأخبار يعد بالعشرات.. أما الآن فقد وصل إلى خمسمائة خبر يوميًا في المتوسط. .

وبالرغم من ذلك فيمكن القول إن الوكالة على الصعيد المحلي مثلها مثل الصحف الحكومية، هي صوت للحكومة، حيث إن رئيس مجلس إدارة الوكالة يتمتع بحكم منصبه بعضوية المجلس الأعلى للصحافة والذي تخضع له الصحف القومية، أما على الصعيد الدولي فوضع الوكالة غير تنافسي في ظل التقدم التقني الفائق للوكالات الدولية، والنقل المتزامن للأحداث، إضافة إلى شبكة المراسلين الأجانب في القاهرة، والذين يلهثون وراء الأحداث دون الاعتماد على أ ش أ.[2]

اللاعبون في مجال وكالات الأنباء الدولية:

وفيما يلي عرض لعدد من الوكالات التي تلعب دورًا مؤثرًا على المستوى الدولي:

(1) الوكالات الأوروبية:

أ - وكالة الأنباء الفرنسية:

قام شارل لوي هافاس بتحويل مكتبه الذي افتتحه في باريس باسم (مكتب الاتصالات والمراسلة) إلى (وكالة هافاس للأنباء) عام 1835، حيث صمم شبكة من الاتصالات التي عادت عليه بأعظم النتائج، فمصادره كانت متعددة، كما أن شعاره (الإعلام من أجل الإعلام) قد صادف نجاحًا لأنه التقى مع غايات الصحافة المستقلة عن الأحزاب والحكومات.[3]

---

(1) إبراهيم إمام، (1994)، مرجع سابق، ص 211.
(2) مرعي مدكور، وفوزي مخيمر، (2004)، مرجع سابق، ص 124.
(3) إبراهيم إمام، (1994)، مرجع سابق، ص 44.

وقد مرت الوكالة بظروف متباينة أثناء الحربين العالميتين، حتى كان اندماجها مع بعض الوكالات الفرنسية الصغيرة التي أنشئت إبان الحرب العالمية الثانية، لتتكون وكالة الأنباء الفرنسية في 30 سبتمبر 1944 بشكلها الحالي المتكامل.(1) وقد آلت ملكية وكالة (هافاس) بكل معداتها إلى وكالة الأنباء الفرنسية الجديدة.(2)

وقد أسهمت (الحكومة الفرنسية) في دعم الوكالة اقتصاديًا، وفى عام 1957 أصبحت الوكالة تدار بواسطة مجلس إدارة مستقل يضم ثمانية من مديري الصحف الفرنسية. وبالرغم من هذا فإن علاقتها بالحكومة الفرنسية ظلت وطيدة، حيث تسهم الحكومة في تمويل الوكالة بنسبة خمسة وخمسين بالمائة من الاشتراكات ما بين سفارات ومكاتب حكومية داخل فرنسا وخارجها في دول الفرانكفون، ولاسيما في قارة إفريقيا.(3)

وللوكالة مكاتب في معظم عواصم العالم، ولها مراكز استماع في بعض دول العالم وكلها تدعم نشاط الوكالة من حيث السرعة والإتقان، كما تعد وكالة فرانس برس الوكالة العالمية الأولى التي قامت ببث خدمة باللغة العربية، وذلك على مدار 24 ساعة يوميًا من المكتب الإقليمي للوكالة في نيقوسيا.

وتقدم الوكالة خدمات النصوص والرسوم البيانية والجرافيكس والصور، بالإضافة إلى صحيفة الإنترنت، وخدمة البريد الإلكتروني، وخدمة المحمول، وهي الخدمة التي تؤمن إيصال أخبار مقتضبة إلى الهواتف المحمولة عبر نمط (واب).(4)

ب- وكالة رويترز البريطانية:

عمل الألماني (بول رويتر) Paul Julius Reuter، مع (شارل هافاس) لفترة من الفترات في وكالته الفرنسية، ثم ذهب إلى لندن سنة 1851، وافتتح عدة مكاتب للأخبار هناك، غير أن الصحافة الإنجليزية لم تدرك أهمية جهود رويتر حيث ارتابت في تعميم الأخبار بين الصحف المتنافسة، مما يقضي على الانفراد الصحفي، غير أن رويتر جازف بتقديم نشرة مجانية إلى أهم الصحف الإنجليزية لمدة خمسة عشر يومًا، فاقتنعت الصحف بفكرته سنة 1858، ويرى بعض الباحثين أنه كان قد اكتسب الجنسية البريطانية سنة 1858،

(1) حسنين شفيق، (2005)، مرجع سابق، ص 35.

(2) إبراهيم إمام، (1994)، مرجع سابق، ص 52.

(3) Hachten, W. A., (1996)., p. 44.

(4) حسنين شفيق، (2005)، مرجع سابق، ص ص 35 - 37 .

وأن ذلك هو السبب الحقيقي في تبديد ارتياب الصحف فيه، وقد يكون هذا صحيحًا إلى حد ما، إلا أن نشرته المجانية كانت معدة إعدادًا دقيقًا، بطريقة جعلت الصحف لا تتردد في طلبها باستمرار.(1)

وقد تسلم (هربرت رويتر) من والده مهمة إدارة الوكالة عام 1878، وقد اتبع سياسة تختلف عن سياسة والده، فبينما كان (رويتر) الأب يعتبر الوكالة عملًا اقتصاديًا، اتجه الابن اتجاهًا وطنيًا لخدمة الإمبراطورية البريطانية. ولهذا فيرى البعض أن الوكالة قد مرت بمرحلتين «المرحلة الأولى» (1878-1851) أشرف عليها (رويتر الأب)، وتمتاز بمحاولة الحياد، و «المرحلة الثانية» التي تولى (هربرت) إدارتها، حيث ارتبط بالسياسة البريطانية.(2)

وقد حفل تاريخ «رويترز» بخدمة السياسة البريطانية الاستعمارية، ولوكالة رويترز قصة طويلة مع مصر والسودان، وغيرهما من البلاد التي وقعت تحت سيطرة الحكم البريطاني. فليس غريبًا أن تقوم (رويترز) بمساعدة بريطانيا على نشب أظفارها في المستعمرات، وتبرير ذلك عن طريق الأخبار، وعندما كانت مصر نهبًا للصراع بين فرنسا وبريطانيا، انعكس ذلك على تسابق وكالتي هافاس ورويترز لاحتكار إذاعة الأخبار في البلاد.

غير أن السياسة البريطانية كانت تسعى لمنح وكالتها كل الامتيازات التي تجعلها متفوقة على هافاس في المنطقة، وكان (الخديوي إسماعيل) أول مشترك في نشرات رويترز بعد إنشائها لمكتبها في الإسكندرية سنة 1866، ولم يكد يتم الاحتلال البريطاني، حتى كانت صحيفة (الأجبشين جازيت) مشتركة هي الأخرى في نشرات الوكالة، وهكذا أصبحت الدولة المحتلة تقدم معونة لدولة الاحتلال. وكانت رويترز صاحبة السبق في وصف احتلال مصر وضرب الإسكندرية، وكان مراسل الوكالة يبعث ببرقياته إلى لندن يصف كيف تقوم بريطانيا بحماية عرش الخديوي، وكيف أنها تخمد الثورة العرابية بالحديد والنار.(3)

مثال آخر على خدمة السياسة البريطانية حدث عندما ظهرت في العالم قوى الفاشية والنازية، وتطورت دعايتها، ورأت السلطات الإنجليزية أن ظروف الحرب تقتضي

---

(1) إبراهيم إمام، (1994)، مرجع سابق، ص ص 67 - 69.

(2) نفس المرجع السابق، ص 87، 88.

(3) نفس المرجع السابق، ص 79، 80.

ألا يقال الحق، وقد اختط الإعلام الإنجليزي لنفسه خطة لا يزال يعرف بها، ولعلها السبب في شعبية الإذاعة البريطانية، فهو ليس إعلامًا صادقًا بقدر ما هو إعلام عملي يتحرى الدقة في تجنب كل ما يمكن أن يكتشف كذبه.

ولقد بقيت رويترز في المكان الأول بين وكالات الأنباء العالمية في تلك الفترة المليئة بالأحداث ولقيت ترحيبًا في جميع صحف العالم.(1)

وتعتبر رويترز منذ عام 1984 شركة عامة محدودة، وتتداول أسهمها في بورصة لندن للأوراق المالية، وفي السوق السنوية في الولايات المتحدة عبر بورصة ناسداك Nasdaq، وهي الأكبر في عالم الإعلام الإلكتروني(2)، حيث تعتبر من أكبر الوكالات الإخبارية والتلفزيونية، حيث يعمل بها نحو 2000 صحفي ومصور في نحو 170 مكتبًا حول العالم، وتقوم الوكالة بجمع وتحرير الأخبار لعملائها من وسائل الإعلام ورجال الأعمال وترجمتها إلى 25 لغة مختلفة وإنتاج نحو عشرة آلاف قصة خبرية يوميًّا.

وتعد رويترز مصدرًا للمعلومات والأخبار لنحو 140 موقعًا إلكترونيًّا، كما تمتلك نسبة كبيرة من شبكة التلفزيون البريطاني المستقل Independent TV. News (ITN)، وشبكة الأخبار العالمية Worldwide TV. News (WTN).

وقد بدأت رويترز عام 1960 في شراء أسهم في شبكة Visnews التلفزيونية حتى عام 1992، عندما أصبحت الشبكة ملك رويترز ليتحول اسمها إلى Reuter TV والتي أصبحت رائدة كمصدر للأخبار التلفزيونية الدولية عبر العالم، وأهمية الشركة تعود إلى تغطيتها لأخبار من مختلف أنحاء العالم، وبالرغم من كون بعضها أخبارًا (ثانوية) Secondary Stories لا تلقى إقبالًا كبيرًا في سوق الإعلام الأمريكي، فإنها توزع في عدد كبير من الدول الأخرى(3). كما تعد مجموعة (رويترز) ومركزها لندن، أكبر مصدر للمعلومات الاقتصادية في العالم اليوم.(4)

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 88.

(2) حسنين شفيق، (2005)، مرجع سابق، ص 41.

(3) McPhail, T. L., (2006), op. cit., p.177.

(4) Pavlik, J. and McIntosh, S., (2004), op. cit., p. 534.

ج - وكالة الأنباء الألمانية DPA:

تعد وكالة الأنباء الألمانية واحدة من أهم الوكالات متوسطة الحجم على مستوى العالم، والتي يطلق عليها أيضًا (وكالات الأنباء شبه العالمية)، وذلك لانتمائها إلى دولة قوية اقتصاديًّا، وتتمتع بنشاط قوي في عدة أسواق إخبارية حول العالم.

ومن حيث النشأة التاريخية، تعد الوكالة ثانية الوكالات الأوروبية في النشأة بعد وكالة (هافاس الفرنسية)، فقد ترك Bernard Wolff العمل مع Havas ليذهب إلى برلين ويتولى رئاسة تحرير صحيفة National Zeitung الألمانية، وقد وجد أن تكلفة جمع الأنباء كبيرة، فعرض على الصحف الأخرى أن تشاركه في الأخبار التي يقوم بجمعها مقابل المشاركة في دفع تكاليفها.[1]

وقد اعتمدت وكالة وولف الألمانية على معونة الحكومة البروسية ابتداء من سنة 1860، عندما واجهتها منافسة رويترز، وقد نجحت الوكالة في تقوية مركزها داخل الحدود البروسية ولكنها لم تظفر بالسمعة الطيبة خارج تلك الحدود.[2]

وقد تحولت المنافسة بين الوكالات الأوروبية الثلاث إلى احتكار، حيث قامت بتقسيم العالم بينها لتوزيع حقوق الاستغلال الإخباري، واحتفظت (رويترز) بحق التوزيع في بريطانيا وأمريكا الشمالية ودول البحر الأبيض المتوسط ومعظم دول آسيا، واحتكرت (هافاس) الإمبراطورية الفرنسية وجنوب غرب أوروبا وبعض دول إفريقيا، أما (وولف) فقد عهد لها بالنمسا والمجر وروسيا.[3]

وللأسف لم تنجح وكالة (وولف)، والتي أنشأها عام 1849 في الاستمرار كثيرًا، فقد انتهت تقريبًا كوكالة ذات أهمية بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى[4]،حيث وجدت الوكالة نفسها في حالة مواجهة مع (رويترز) و (هافاس)، حيث أنهت الوكالتان اتفاقات التعاون مع (وولف)، حتى وجدت الوكالة الألمانية نفسها عاجزة عن إمداد الصحف بأية أخبار.[5]

---

(1) Moore, B., (1969), p. 62.

(2) إبراهيم إمام، (1994)، مرجع سابق، ص 116.

(3) فاروق أبو زيد، (1991)، مرجع سابق، ص 53، 54.

(4) Boyd- Barrett, O., (1980), op. cit., p. 23.

(5) UNESCO, (1969), p. 14.

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومع تقسيم ألمانيا بعد هزيمتها بين دول الحلفاء، قامت كل دولة من هذه الدول بإنشاء وكالة للأنباء في الجزء الخاص بها داخل ألمانيا وتحت سيطرة قوات الحلفاء، من أجل إمداد وسائل الإعلام في هذا الجزء بالأخبار.

وفى عام 1949 توحدت الوكالات الألمانية التي أنشئت على يد دول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وأمريكا)، في غرب ألمانيا، وتم إنشاء وكالة الأنباء الألمانية The Deutche presse-Agentur (DPA)، والتي أصدرت أولى نشراتها الإخبارية في سبتمبر من العام نفسه.

والحقيقة أن الوضع الرائد الذي اتخذته وكالة DPA في ألمانيا الغربية كان بسبب هيكلها التنظيمي، فهي تقوم على أساس (تعاوني)، وهي المرة الأولى في ألمانيا التي تكون فيها وكالة الأنباء مملوكة لوسائل الإعلام، بحيث تكون غالبية الصحف والقنوات الإذاعية في ألمانيا أعضاء مشاركين في هذه الوكالة، وعملاء لها في الوقت نفسه.(1)

ويرى البعض أنه مع استمرار نهوض ألمانيا بشكل ملموس وتأثيرها في المجال الدولي، فإن أهمية الوكالة الألمانية تزداد يومًا وراء يوم.

(2) الوكالات الأمريكية:

أ - وكالة أسوشيتد برس: Associated Press (AP)

ترجع نشأة وكالة AP الأمريكية إلى عام 1848، عندما تم إنشاء أول اتحاد صحفي من ست صحف أمريكية بمدينة نيويورك، أطلق عليه اسم (اتحاد أخبار المدينة)، من أجل تلقي الأخبار من السفن القادمة إلى نيويورك من أوروبا، وقد كانت نفقات سفن الأخبار الخفيفة التي كانت تخرج لاستقبال السفن الكبيرة في عرض المحيط، توزع على الصحف الست بالتساوي.

وفي سنة 1856 اتخذ هذا الاتحاد اسمًا جديدًا هو (نيويورك أسوشيتد برس)، وأصبح عدد أعضائه سبعة، وهي صحف مدينة نيويورك كلها،والحقيقة أن هذا الاتحاد وبالرغم من مظهره التعاوني فإنه أدى إلى ترسيخ الاحتكار في مجتمع الأنباء الأمريكي، فقد اتفقت الصحف السبع على أن تكون جميع الأنباء التي ترد إلى الوكالة ملكًا للأعضاء، ولا يمكن قبول عضو جديد إلا بعد موافقة إجماعية حتى لا تعطى أية فرصة للصحف

---

(1) Wilke, J., (1998), p.50.

المنافسة، ولا يمكن لأية صحيفة في الاتحاد أن تبيع الأخبار إلى الصحف الأخرى إلا عن طريق الوكالة ولمصلحتها، وترتب على ذلك عدم السماح لأي عضو بالحصول على الأخبار من أية صحيفة أو وكالة غير عضو في الاتحاد .

وهكذا مارست أول وكالة أمريكية للأنباء احتكارًا محكمًا، واستغلت الوكالة حقها في بيع الأخبار، فكانت تفرض السعر، دون أن تستطيع الصحيفة المشترية أن تساوم، فكان من الطبيعي أن تثور الصحف والوكالات الأخرى الجديدة التي أخذت تنشأ من أجل تحطيم هذا الاحتكار.[1]

وقد تلا ذلك ظهور عدد من الوكالات في مختلف الولايات، حتى تم إنشاء وكالة بمدينة ألينوي عام 1892 على غرار أسوشيتد برس نيويورك، وظل التنافس بين الوكالتين حتى تميزت وكالة (أسوشيتد برس ألينوي) وبدأ مجال هذه الوكالة ينشط ليحطم احتكارات أسوشيتد برس نيويورك.[2]

وقد قامت الأسوشيتد برس بعقد اتفاقية مع الوكالات الأوروبية (هافاس/ وولف/ رويتر) عام 1893، حيث تم منح حق نشر الأخبار في أمريكا إلى الأسوشيتد برس.

وقد نقلت هذه الوكالة الجديدة، وبعد انهيار وكالة AP نيويورك تمامًا، مقرها إلى نيويورك عام 1900 لتصبح الأساس الذي بنيت عليه وكالة AP العالمية الشهيرة.[3]

ثم توسع الامتياز الممنوح للوكالة ليشمل كندا والمكسيك وأمريكا الوسطى وجزر الهند الغربية، وكان لا يحق لأية وكالة أوروبية أن تبيع الأخبار لأية وكالة في أمريكا فيما عدا الأسوشيتد برس.

وعندما خرجت أمريكا من عزلتها سنة 1917، لم تعد الوكالة قانعة بدورها، حيث كانت تتطلع إلى أمريكا الجنوبية والشرق الأقصى بل أوروبا كأسواق محتملة لأخبارها، غير أن اتفاقية التحالف بينها و بين الوكالات الأوروبية كانت تقف في سبيل التوسع .

---

(1) إبراهيم إمام، (1994)، مرجع سابق، ص 146، 147.

(2) حسنين شفيق، (2005)، مرجع سابق، ص 45.

(3) UNESCO, (1969),op. cit., p.12.

وبدأ مدير وكالة AP آنذاك (كنت كوبر) في نقد تحالف الوكالات، وأخذ يعلن أن الوكالات الأوروبية أدوات في أيدي الحكومات، ونادى بإسقاط الاحتكارات في مجال الإعلام.

ويرى إبراهيم إمام أن ذلك لم يكن نابعًا من الغيرة على حرية الإعلام، بقدر ما هو رغبة في التوسع، وانتهى الأمر بإعطاء AP امتياز التوزيع في الشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية، ودخلت الوكالة إلى المجال الإعلامي الدولي، على نفس المستوى الذي كانت تتأهب له الولايات المتحدة الأمريكية سياسيًا واقتصاديًا، وبينما كانت الوكالة تحارب الاحتكار العالمي أخذت تدعم موقفها الاحتكاري الداخلي من حيث التشدد في قبول الأعضاء الجدد. وقد هددتها الحكومة الأمريكية سنة 1942 برفع دعوى ضدها في حال عدم تعديلها لقانونها الذي يعوق حرية التبادل الإخباري، وقد حدث بالفعل ورفعت الدعوى عام 1943 أمام محكمة نيويورك الفيدرالية، وقررت المحكمة أن من حق القراء الاطلاع على سائر الأخبار، وأن تباح حرية العضوية لجميع الصحف. وأخذت الوكالة تنفذ الحكم بتخفيف القيود على عضويتها وحرية التعامل مع الوكالات الأخرى.[1]

- الوضع القانوني للوكالة:

تعتبر الوكالة شركة تعاونية «غير ربحية»، فلا يوجد لديها «حملة أسهم»، أو أي شكل من أشكال الملكية التجارية. ويمتلك اليد العليا في وكالة AP، أعضاؤها الذين يتكونون من الصحف والإذاعات الأمريكية، والذين يتحملون نفقاتها بنسب متفق عليها كما يتشاركون في خدماتها الإخبارية[2]. وتفاخر الوكالة بأنها حرة من أي تدخل حكومي، وترفض استخدام نشراتها من أجل الدعاية حتى بالنسبة لصوت أمريكا، كما تزعم أنها لا تتقاضى إعانات من أية جهة.[3]

- نطاق عملها:

توزع الوكالة أخبارًا وصورًا لنحو 8500 مشترك حول العالم، وتترجم تقاريرها إلى خمس لغات مختلفة. ويعمل لصالح الوكالة فريق عمل يصل

---

(1) إبراهيم إمام، (1994)، مرجع سابق، ص ص 152 - 155.

(2) Moore, B., (1969), op. cit., p. 69.

(3) إبراهيم إمام، (1994)، مرجع سابق، ص 152.

إلى 1600 صحفي ومصور، وقد نالت جائزة (بوليزر) للتصوير الصحفي 28 Pulitzer Prizes مرة وهو ما لم تحصل عليه أية وكالة أخرى.

وقد اشترت الوكالة شبكة WTN لتتحول إلى APTN، وهي الخدمة المصورة للوكالة، والتي تمد كبرى الشبكات العالمية مثل CNN و Fox وغيرهما بالأخبار.

وقد بدأت في عام 1994 خدمة الأخبار الإذاعية من خلال (راديو كل الأنباء) All News Radio(ANR) الذي يعمل على مدار اليوم.[1]

وترجع أهمية الوكالة إلى أنها- بالإضافة لوكالة رويترز البريطانية - تتحكم في غالبية الأخبار التلفزيونية حول العالم، فضلًا عن أخبار الإنترنت.[2]

ب - وكالة يونايتد برس UPI:

في عام 1907، وبينما كانت وكالة AP الأمريكية في أوج نجاحها ظهرت وكالة اليونايتد برس أسوسيشن UPA، وهي وكالة تملكها سلسلة صحف (سكوبيس وهوارد)، ولم تكن مقيدة بأية اتفاقية تحد من انطلاقها الدولي، ولاشك أن ظهورها كان يشكل خطرًا على الأسوشيتد برس، خاصة أن شخصية (روي هوارد) مدير وكالة اليونايتد برس كانت تتصف بالطموح والتصميم على غزو الأسواق العالمية.

وفي عام 1958 اندمجت وكالة UPA مع وكالة إنترناشيونال نيوز سيرفيس INS لتنشأ وكالة اليونايتد برس إنترناشيونال UPI، وقد كان ظهورهما نتيجة لموقف وكالة AP الاحتكاري كما سبق القول، وكان اندماجهما ضرورة أملتها النفقات الباهظة التي تتكلفها الوكالات الحديثة.[3]

وتميزت الوكالة الجديدة بسياسة «الباب المفتوح» وعدم الانفراد بأية أخبار، فقد تبنت مبدأ (حرية الإعلام) والأسلوب اللامركزي في الإدارة.

وقد واجهت الوكالة صعوبات أمام منافسة الوكالات الأوروبية بالإضافة إلى وكالة AP، ولم تدخر وسعًا في مضاعفة جهودها لكسر حدة الاحتكار، وقد شجع كثير من

(1) McPhail, T. L., (2006), op. cit., pp. 180,181.
(2) ibid, p. 176.

(3) إبراهيم إمام، (1994)، مرجع سابق، ص ص 152 - 159.

الصحف في أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأقصى الوكالة، رغبة منها في الحصول على أخبار من مصادر متعددة.

وقد وقفت الوكالة مع الإذاعات الأمريكية موقفًا مختلفًا عن موقف الـ AP، فهذه الوكالة الأخيرة كانت ترفض التعامل مع محطات الإذاعة أو تزويدها بالأخبار فانتهزت اليونايتد برس هذه الفرصة سنة 1935 وسارعت بفتح الباب أمام الإذاعات، وقد ترتب على ذلك أن جنت أرباحًا طائلة، وأمعنت الـ UP في تطوير خدماتها الإذاعية فأخذت تحرر النشرات بلغة إذاعية تصلح للقراءة مباشرة، فتفوقت في ذلك على أسوشيتد برس التي لم تجد بدًّا من السماح للإذاعات بالاشتراك في نشراتها.(1)

وفي عام 1963 بثت الوكالة للعالم أول خبر عن اغتيال جون كيندي، وقامت بتغطية الحدث تغطية متميزة، لتفوز على إثرها بجائزة (بوليتزر للتقارير الدولية) عام 1964، حيث تعد هذه التغطية أفضل نموذج للتحرير الإخباري في القرن العشرين.

وتعد هذه الوكالة من الوكالات التي تغيرت جذريًّا في السنوات الأخيرة، فقد لحقت بها الخسائر منذ عام 1982، ثم قامت بإبرام الصفقة التي قام مركز تلفزيون الشرق الأوسط MBC بمقتضاها بشراء الوكالة، ولكن تم التعامل مع المالك الجديد (السعوديين) بإبعاده تمامًا عن الأعمال الفنية في الوكالة.

وبشكل عام فإن الوكالة تتميز بإضافة رؤية تحليلية تساعد الجماهير على اتخاذ قرارات الأعمال أو السياسة، كما يسعى المحررون لمنح القراء المعرفة التي يحتاجون إليها لصناعة القرار، وذلك عن طريق تجاذب أطراف الحديث مع مصادر متعددة لتقديم زوايا مختلفة للموضوع؛ مما جعلها تتسم بالعالمية في تغطيتها للأحداث.(2)

ويرى البعض أنه بانتقال ملكية الوكالة عام 1992 لمركز تلفزيون الشرق الأوسط، وبسبب ارتباط المركز بالعائلة المالكة السعودية، فإن الوكالة قد فقدت بعضًا من مصداقيتها، وبالتالي لم تعد مؤهلة لتلعب دورها كوكالة أنباء دولية.(3)

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 160، 161.

(2) مرعي مدكور، وفوزي مخيمر، (2004)، مرجع سابق، ص 64، 65.

(3) Hachten, W. A., (1996), op. cit., p. 44.

وانتهى الأمر بالوكالة عام 2000 إلى بيعها مرة أخرى إلى مؤسسة News World Communication التي تديرها كنيسة التوحيد المحافظة. وتصدر مؤسسة NWC نحو 20 صحيفة حول العالم منها (الواشنطن بوست).[1]

- تعليق على عمل الوكالات الأمريكية:

أولًا: المنافسة بين الوكالتين: بمقارنة الوكالتين الأمريكيتين، نجد أن (AP) قد أمسكت العصا من المنتصف ما بين السرعة في نقل الأخبار والنظرة التحليلية للخبر، وهي تحدد أولويات الأخبار لمحرري ثلثي الصحف اليومية الأمريكية؛[2] فهي تعد مصدرًا يمكن الاعتماد عليه لاستقاء الأخبار بشكل دقيق، وقد يرى البعض أن هذه الوكالة تبدو أخبارها سطحية، إلا أنها تعد وكالة لا يمكن الاستغناء عنها لإصدار صحيفة ذات مصداقية.

أما وكالة (UPI) فهي تعد الوكالة الثانية من حيث القيمة بعد (AP)، وذلك من وجهة نظر المحررين، وتتميز بسرعة إصدارها لنشراتها الإخبارية وتغطيتها للأحداث من زوايا مختلفة، بالإضافة إلى تحرير القصة الخبرية بشكل أكثر جاذبية، ويرى بعض المحررين في الولايات المتحدة أنهم قد يكتفون بالاشتراك في هذه الوكالة دون غيرها؛ لأنها أقل تكلفة من وكالة AP، أو لأنهم سوف يكونون مختلفين عن منافسيهم الذين يعتمدون على خدمات الأسوشيتد برس.[3]

ثانيًا: الاحتكار والانفتاح: رأينا من العرض السابق لتاريخ الوكالات في الولايات المتحدة أنه تاريخ لتكريس الاحتكار. فوكالة AP قد احتكرت الأنباء ورفضت بيعها لأية صحيفة خارج الاتحاد، كما قامت باتفاقيات احتكارية مع وكالات الأنباء الأوروبية للحصول على امتيازات لتقسيم العالم إلى مستعمرات إخبارية.

كما رفضت في بداية عملها توزيع نشراتها على الإذاعات، ويبدو أن ذلك يرجع إلى خوف الوكالة - والتي تعد اتحادًا صحفيًا - من منافسة الإذاعة للصحف.

---

(1) McPhail, T. L., (2006), op. cit., p. 183.
(2) SchwarzLose, R. A., (1992), p. 163.
(3) ibid, p. 148.

وعندما أعلن مدير الوكالة عن انتقاده للوكالات الأوروبية وكونها أدوات في أيدي الحكومات، لم يكن ذلك إلا رغبة في التوسع ومجاراة الوكالات الأوروبية، وليس نابعًا من الغيرة على حرية الإعلام.

وقد كان نتيجة احتكار الوكالة للأنباء ظهور وكالة UPI، مما هدد وكالة AP، حيث بدأت تخفف قيودها، ومثال على ذلك ما فعلته وكالة UPI من إمداد محطات الإذاعة بنشرات إخبارية، وهو الأمر الذي لم تتبعه وكالة AP ولكنها سرعان ما تراجعت خوفًا من تفوق وكالة UPI، ففي سنة 1947 تم قبول محطات الإذاعة في عضوية مجلس الوكالة بعد أن كانت ترفض ذلك بإصرار.[1]

فالاحتكار لا يعني النجاح، والمنافسة الحرة في مجال الإعلام هي الأفضل من الناحيتين الإعلامية والاقتصادية، وهي الدافع وراء تطوير أية وكالة أو وسيلة إعلامية لنفسها شكلًا ومضمونًا.

ثالثًا: مقارنة الوكالات الأوروبية والأمريكية: إن الظروف التي ظهرت فيها الوكالات الأمريكية قد اختلفت عما حدث في أوروبا. فإن كانت الوكالة الأمريكية الأولى قد ظهرت لخدمة الصحف وليس بهدف الربح، فإن الوكالات الأوروبية قد ظهرت كمشروعات فردية هدفها الربح من خلال (تجارة الأخبار)، وقد يكون ذلك سببًا رئيسيًا فيما رأيناه – خلال العرض السابق– من تدخل الحكومات الأوروبية في عمل وكالات الأنباء، وقبول هذه الوكالات إعانات من حكوماتها، بل تحول بعض هذه الوكالات إلى صوت دعائي لخدمة مصالح أوطانها في وقت الحروب، فإن كانت هذه الوكالات مشروعات استثمارية فإنها لم تجد بدًا من قبول العون المادي لكي تستمر في عملها، الأمر الذي لم يحدث بنفس الشكل مع الوكالتين الأمريكيتين.

وثمة اختلاف آخر بين الوكالات الأوروبية والأمريكية، فعندما كانت وكالة A.P تتخذ وضع السيطرة على السوق الأمريكي للأنباء ظهرت الوكالة المنافسة UPI لتأخذ طريقها إلى النجاح وتقف في وجه وكالة أسوشيتد برس، وهو الأمر الذي لم يحدث في أوروبا، حيث ظلت كل دولة تحت سيطرة وكالة كبرى واحدة تقريبًا، وقد يكون مرجع ذلك إلى فرض الوكالة الأمريكية الأولى حالة قاسية من التعنت في الاحتفاظ بالأخبار في إطار

---

(1) إبراهيم إمام، (1994)، مرجع سابق، ص 155.

صحف الاتحاد؛ مما أضر بمصالح العديد من الصحف ومحطات الإذاعة، الأمر الذي أدى إلى ظهور وكالة كبرى منافسة لها للحد من هذا الاحتكار، وبالتالي إحلال التعددية والتنوع محل الانفراد بسوق الأخبار، وكانت النتيجة هي محاولة كل وكالة تحسين أدائها.

والشيء المشترك بين كل من الوكالات الأوروبية والأمريكية، أن كل هذه الوكالات بدأت محلية؛ أي كان هدف مؤسسيها توزيع الأخبار على الصحف المحلية داخل دولة المنشأ، ولكن بمجهودات كل وكالة في تطوير أعمالها أصبح لهذه الوكالات أهمية إقليمية سواء في قارة أوروبا أو في أمريكا الشمالية، وربما كانت القوة السياسية لدول المنشأ (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا)، وهيمنة هذه الدول على عدد كبير من المستعمرات حول العالم، هو ما جعل نطاق هذه الوكالات يتحول إلى العالمية، وقد بدأ الأمر مع الوكالات الأوروبية، ثم سرعان ما دخلت الوكالات الأمريكية إلى حلبة المنافسة.

والجدير بالذكر أنه بالرغم من أن انعكاس قوة أية دولة على وكالة الأنباء الوطنية القائمة بها قد يؤدي لرفع قيمة هذه الوكالة، فإن ذلك لا يتأتى بمثل هذه السهولة، فثمة عناصر مهنية يجب توافرها من أجل أن تصبح الوكالة ذات صفة عالمية .

ولنا أن نعرف أن ميزانية الأبحاث والتطوير Research & Development في وكالة (رويترز) تبلغ نحو 8٪ من إجمالي الإيرادات السنوية للوكالة[1]، فالمحافظة على مكانة الوكالات تحتاج للكثير من الجهد .

رابعًا: الاحتكار والتركيز في العمل الإخباري: يجد المتتبع لتاريخ الوكالتين الأمريكيتين أن كل وكالة منهما قد تم تأسيسها من خلال حركة اندماج بين عدد من الوكالات ذات الحجم الأصغر، وبالرغم من أن سياسة وكالة UPI هي اللامركزية في جمع الأخبار وتوزيعها، فإنها قد أُسست أولًا من خلال دمج ثلاث وكالات صغيرة لتكوين وكالة UPA عام 1907، والتي اندمجت مرة أخرى مع وكالة INS في عام 1958، لتكوين وكالة UPI بشكلها النهائي، فالنتيجة النهائية هي انتهاء الكيانات الصغيرة لصالح الكيانات الكبرى؛ مما يرسخ الاحتكار بشكل أو بآخر.

---

(1) مرعي مدكور، وفوزي مخيمر، (2004)، مرجع سابق، ص 60.

وقد انتهت عمليات التركيز في الوكالات الأمريكية إلى أن أصبحت الصحف تعتمد على مصدرين اثنين هما وكالة AP و UPI، ويؤدي هذا الاعتماد إلى تقليل فرص الاختيار وتحقيق الشخصية الصحفية المستقلة. وقد أدى ذلك إلى نوع من التشابه، وقد قامت الصحف بمحاولة للتخلص من الطابع النمطي بالرغم من صعوبة هذا الأمر، وصعوبة تخصيص ميزانية إضافية للمحافظة على شخصية متميزة للصحيفة.

ولعل أشهر هذه المحاولات هي ما قامت به بعض الصحف لإنشاء خدمات إخبارية إضافية لها مثل خدمة صحيفة نيويورك تايمز The New York Times News، التي بدأت سنة 1917 بأربعة مشتركين فقط، ووصلت إلى ما يتعدى المائة والخمسين مشتركًا داخل وخارج الولايات المتحدة من بينهم جريدة الأهرام المصرية، وغيرها خدمة صحيفتي لوس أنجلوس تايمز وواشنطن بوست The Los Angeles Times and Washington Post News والتي أنشئت سنة 1962، وخدمة صحيفة شيكاجو ديلي نيوز The Chicago Daily News Service وأنشئت سنة 1898، وهي من أقدم الخدمات الصحفية في الولايات المتحدة.[1]

خامسًا: ثورة الصحافة الأمريكية: أحدثت الصحافة الأمريكية بشكل عام ثورة في الصحافة العالمية مازلنا نعاني من آثارها، ولا نعني بذلك الثورة التكنولوجية، وإنما نعني ما يسمى بـ«الصحافة الجديدة»، والتي تستمد أصولها من التقاليد الأمريكية، وقد ظهرت بوادر هذه الصحافة في المجلات الأسبوعية التي أخذت تصدر في الربع الأخير من القرن الماضي، وتكمن فلسفتها في إهمال القارئ المثقف، إنها الصحافة الجماهيرية التي تتطلب قراءة سهلة وكتابة جذابة، وفي الحال سميت بالصحافة الإنسانية، وطالب كبار الصحفيين بضرورة التخلي عن الصحافة التقليدية بمقالاتها الطويلة وأحاديثها الجادة، فلا بد من انتهاج سبيل البساطة في الأسلوب، والسرعة في الأداء.

ولا شك أن (الوكالات الأمريكية) قد عمقت من هذا المفهوم، ولكن الإضافة الأخرى هي أن وظيفة وكالات الأنباء لا ينبغي أن تقتصر على مجرد سرد الخبر كمعلومات صماء، وإنما عليها واجب آخر هو (تفسير الخبر) وتبسيطه، ما دامت تلك

---

(1) إبراهيم إمام، (1994)، مرجع سابق، ص 167.

الصحافة تخاطب الملايين. وبالفعل نشأت في كثير من الوكالات أقسام متخصصة في التفسير والتعليق.

وثمة أثر آخر للوكالات الأمريكية وهو إنشاء (الخدمات الخاصة) التي تقوم بها الوكالات للصحف، فمن الممكن لأية صحيفة أن تطلب من الوكالة تغطية خاصة لأخبار معينة تهم الصحيفة؛ ولذلك فإن الوكالات الحديثة أصبحت تقدم بيانًا بالمحتويات المرتقبة من الأحداث في بداية اليوم، فتنبه محرري الصحف إلى خطتها في العمل، وهم بذلك يستطيعون أن يختاروا خبرًا من الأخبار ليطلبوا خدمة خاصة تقوم بها الوكالة نظير مبلغ إضافي من المال، وإذا كانت هذه الطريقة الأمريكية قد بدأت في أواخر القرن التاسع عشر فإنها أصبحت عادية في عصرنا الحالي.[1]

سادسًا: الوكالات وبداية الهيمنة الأمريكية: تعتبر وكالة الأنباء ظلًّا للقوة السياسية لأية دولة من دول العالم، وقد هيمنت الوكالات الأوروبية على حركة تبادل الأنباء داخل دولها وخارجها، من خلال الاستعمار العسكري الذي كان متزامنًا مع نشأة الوكالات، وكيف كانت الولايات المتحدة الأمريكية في عزلتها وفقًا لمبدأ مونرو، الأمر الذي استمر حتى عام 1917 فحتى ذلك الوقت كانت وكالة (الأسوشيتد برس) تركز اهتمامها على الخدمات التي تقدمها داخل حدود الولايات المتحدة، وقد كان الدافع لخروج الوكالة من عزلتها ظهور UP كمنافس يتبع سياسة الانفتاح، مما اضطرها إلى مجاراة هذه الأخيرة، أما الدافع الثاني فيكمن في أن الأمريكي المسافر إلى قارة أوروبا لم يكن يجد أدنى أثر لعمل الوكالة الأمريكية الأولى في أية صحيفة أوروبية، فضلًا عن نقل أخبار الولايات المتحدة بشكل غير دقيق في وسائل الإعلام الأوروبية.

وقد أشرنا إلى أن الاتفاقات التي تمت بين وكالة AP والوكالات الأوروبية لتقسيم العالم جغرافيًا، قد أعطت للوكالة الأمريكية بعض الحقوق، لكنها منعتها من التعامل مع أية صحيفة محلية غير أمريكية إلا من خلال الوكالات الأوروبية، الأمر الذي قررت الوكالة التخلص منه والتحرك بحرية بعيدًا عن هذا الاتفاق.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص ص 168 - 170.

وفي هذا التوقيت بدأت الوكالة تسعى لتوسيع نشاطها ليمتد إلى (أمريكا الجنوبية)، والتي كانت تحت هيمنة الوكالة الفرنسية، فقامت بتوقيع اتفاق عام 1919 مع إحدى الصحف هناك، ومن بعدها وكالة UP.

ثم استدارت الوكالة الأمريكية الأولى إلى (الشرق الأقصى)، حيث تقع منطقة هيمنة (رويترز)، لتصل إلى اتفاق مع إحدى الوكالات اليابانية لتبادل الأخبار في عام 1933، ويبدو أن هذا الاتجاه قد تواكب مع الاهتمام الأمريكي المتزايد في ذلك الوقت بدول آسيا كمنطقة جاذبة للاستثمار.

وبحلول عام 1934 كانت كل الاتفاقات بين الوكالات الكبرى قد ألغيت لتفسح المجال لمبدأ (حرية تدفق المعلومات) بشكله الأمريكي، وكان ذلك بداية عهد جديد في عمل الوكالات الدولية، وأصبح نطاق عمل كل وكالة وعدد مشتركيها يعتمد في المقام الأول على ما تقوم به الوكالة من مجهودات.[1]

تعليق عام على وكالات الأنباء:

رأينا من العرض السابق أن أهمية وكالات الأنباء ترجع إلى كونها «وسائل إعلام غير مباشرة»، تصل إلى الجمهور من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية المكتوبة والمسموعة والمرئية وبالتالي تكمن خطورتها في أنها قوة «خفية» تعمل وراء الستار؛ مما يجعل تأثيرها أقوى مما يتصوره البعض.[2]

وهناك اتفاق على أهمية هذه الوكالات في الوقت الحديث، فهي حلقة في غاية الأهمية في حركة تدفق الأخبار دوليًا، وهي مطلب أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، لكن تجدر الإشارة هنا إلى عدد من الانتقادات التي وجهت إلى عمل الوكالات، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- **الوكالات والإعلام العربي**: بمناقشة الاتهامات التي يوجهها باحثو دول العالم الثالث إلى وكالات الأنباء، نجد أن هذه الأصوات تعتقد أن وكالات الأنباء الكبرى تعد من أبرز العوامل التي تمارس تأثيرها على الإعلام العربي؛ حيث إنه قد توطد نفوذها في المنطقة العربية قبل ظهور وكالات الأنباء الوطنية؛ لذلك خلقت أنماطًا لسريان

(1) UNESCO, (1969), op. cit., pp. 19,20.

(2) Boyd - Barrett, O., and Rantanen, T., (2002), p. 216.

الأنباء، وهو ما جعلها تتمكن من فرض سيطرتها غير المباشرة على أساليب العمل في الوكالات العربية.

وترى (عواطف عبد الرحمن) أن دور الوكالات الغربية قد تزايد في ظل انشغال الوكالات المحلية بالترويج للحكومات العربية ضد قوى المعارضة المحلية والحكومات العربية الأخرى، بالإضافة إلى عدم وجود مراسلين للوكالات المحلية مما يجعلها تعتمد على الوكالات الدولية، في الوقت الذي تخضع فيه تغطية مراسلي الوكالات العالمية لسياسات لا يمكن الحياد عنها، سواء في تحديد الأولويات أو أسلوب اختيار الأحداث وتحريرها. ولاشك أن مراجعة أنواع التغطية الإعلامية التي قامت بها وكالات الأنباء العالمية للقضايا العربية ، بدءًا بتطورات الصراع العربي الإسرائيلي، ومرورًا بحرب أكتوبر 1973 ، وغزو لبنان 1982 ، وحرب الخليج الثانية، توضح لنا خطورة الدور الذي تقوم به في الصراع الدولي.[1]

ويرى بعض الباحثين أن التغطية التي قامت بها وكالات الأنباء الغربية لتطورات الصراع العربي الإسرائيلي خلال الثلاثين عامًا الماضية كافية لأن توضح خطورة الدور الذي تلعبه الوكالات، وتشويه الصورة الحقيقية للأحداث ومحاولة فرضها على الرأي العام العالمي كحقيقة إعلامية.

وقد لاحظ (تيسير أبو عرجة) في تغطية أنباء المنطقة العربية ، عددًا من الأخطاء مثل تشويه المعلومات أو تقديمها مبتورة، كذلك الإهمال المتعمد لقضايا في غاية الأهمية، والسرعة في إصدار الأحكام قبل التثبت من صحة البيانات، أو التركيز على جانب واحد من القضايا المثارة مما يتفق مع رغبات المراسلين، بالإضافة إلى الجهل بطبيعة المنطقة وخريطتها السياسية والاجتماعية والتاريخية والحركات الوطنية بها، فضلًا عن الانطلاق من أحكام ثابتة لدى بعض المراسلين[2].

ويرى (إبراهيم إمام) القضية من منظور إسلامي، حيث يعتقد أن العالم الإسلامي لم يظفر إلا بالصمت من قبل وكالات الأنباء الدولية حيث لا يذكر شيئًا عن إنجازاته، ويقارن «إمام» بين زيارة بابا الفاتيكان إلى أمريكا الجنوبية 1979 ، وزيارته لإفريقيا سنة 1984 ، بزيارة شيخ الأزهر لبريطانيا وأمريكا، ويرى أن الولايات المتحدة قد هللت للبابا،

---

(1) عواطف عبد الرحمن، (1997)، ص 21.

(2) تيسير أبو عرجة، (1996)، مرجع سابق، ص 184.

وروجت لخطابه إلى حد الإسراف، بينما لم تذكر كلمة واحدة عن زيارة شيخ الأزهر للندن عند إقامة المعرض الإسلامي، ولا لزيارته للولايات المتحدة عندما قابل الرئيس (جيمي كارتر).

ويؤكد «إمام» الحاجة إلى قيام (وكالة أنباء إسلامية دولية) تستخدم تقنيات العصر، وفقًا لميزان إسلامي دقيق يقوم على العدالة، على نحو ما كان المسلمون الأوائل يشترطون في رواة الأحاديث، وذلك لخدمة قضايا العالم الإسلامي، بما يؤكده الإسلام من قيم إخبارية سامية.[1]

2- **الوكالات والاهتمام غير المتوازن بمناطق العالم المختلفة:** من الانتقادات الموجهة إلى الوكالات الكبرى أنها لا تستوفي المناطق المختلفة من العالم بدرجة واحدة من الاهتمام، فالاهتمام موجه لأخبار العالم الغربي وتكاد تهمل أخبار بقية أنحاء العالم، وقد تركت الوكالات مهمة استقاء أخبار مناطق معينة للمراسلين الوطنيين (غير المؤهلين) والذين يعيبهم خوفهم الدائم من حكوماتهم، أو خضوعهم للنزعات الوطنية التي قد تكون متطرفة في بعض الأحيان.

ويلاحظ أن التركيز الأكبر لعمل مراسلي الوكالات العالمية يتم في عواصم الدول الكبرى. أما في العالم الثالث فإن هذه الوكالات ترسل مراسلين مؤقتين يقومون بتغطية سريعة للأحداث، وقد تشمل جولتهم عددًا من البلدان في المرة الواحدة، وإذا كانت الوكالات تفعل ذلك بقصد خفض النفقات، فإن النتيجة تكون تغطية مبتورة لأخبار العالم الثالث.[2]

3- **الوكالات والتشابه الإخباري:** أشار (الجمال) إلى أنه على الرغم من عالمية أنشطة هذه الوكالات الكبرى فإنها تدار وفقًا لمعايير العالم الأول، ومن ثم تركز على اهتماماته، وتحرص على إنتاج الأنباء المطلوبة في الأسواق المربحة في الولايات المتحدة وغرب أوروبا.[3]

ولعل احتكار عدد قليل من الوكالات العالمية لنحو 80٪ من التدفق المعلوماتي في العالم قد أدى إلى نوع من (التشابه الإخباري)، فالأخبار الآنية التي تتصدر الصفحات

---

(1) إبراهيم إمام، (1994)، مرجع سابق، ص 229.

(2) تيسير أبو عرجة، (1996)، مرجع سابق، ص 184.

(3) نفس المرجع السابق، ص 179.

الأولى للصحف، أغلبها متشابهة في أغلب صحافة العالم، فمن المعتاد أن تتصدر صورة الرئيس الأمريكي صحف العالم. وفى الوقت نفسه لا تحتل الأخبار المتعلقة بالصين والهند في صحافة العالم خارج الدولتين أكثر من نصف عمود، رغم أنهما تشكلان معًا نسبة كبيرة من عدد سكان العالم، أما بقية دول الجنوب فلا يذكرها الإعلام الغربي إلا في حالة الكوارث.[1]

وتؤثر الوكالات الدولية بالضرورة على مضمون وسائل الإعلام المحلية، وقد تكون أولويات هذه الوكالات ملائمة للمجتمع الأمريكي إذ تتعلق بقضاياه ومشكلاته وأخبار الحكومة الأمريكية، وهو ما لا يصلح لأن يكون أولويات بالنسبة لوسائل الإعلام في الدول الأخرى.

4- **الوكالات والموضوعية:** من الانتقادات الموجهة إلى الوكالات الكبرى افتقاد الموضوعية وذلك من خلال الأساليب التي يلجأ إليها مراسلو الوكالات مثل:

1. إلقاء الضوء على جوانب من الحدث وإهمال جوانب أخرى، بما يتفق مع رؤية الوكالة وأهدافها وسياسات حكومة بلدها.
2. وضع مقدمة للخبر تتم صياغتها بطريقة توحي بالتأثير وتقود القارئ إلى وجهة معينة.
3. التركيز على اقتباسات معينة تخدم اتجاه الوكالة ورؤيتها لمجريات الحدث.
4. استخدام التلوين في المفردات والمعاني، فالانتفاضة الشعبية يمكن أن تكون موجة احتجاجات، والفدائي يمكن أن يكون مخربًا، والثورة الشعبية يمكن أن توصف بحالة الشغب... إلخ.
5. جمع الحقائق الجزئية لكي تعطي انطباعًا بأنها الحقيقة كاملة.
6. إعطاء أحداث لا تنطوي على أهمية موضعًا بارزًا، ومزج أمور لا صلة لها بالموضوع مع حقائق ذات أهمية.
7. الالتزام بالصمت أحيانًا إزاء حقائق وأحداث يفترض أنها لا تهم الجمهور.[2]

(1) مرعي مدكور، وفوزي مخيمر، (2004)، مرجع سابق، ص 229.
(2) تيسير أبو عرجة، (1996)، مرجع سابق، ص 182، 183.

5- **الوكالات والقيم الإخبارية:** جاء في دراسة بمعهد الصحافة الدولي بـ«زيوريخ»: «أن حرص وكالات الأنباء على خدمة الصحف لمدها بأخبار مثيرة، يجعلها تضحي بأجزاء هامة من الخبر في سبيل جعله أكثر إثارة».

وفى معالجته للمعايير التي تطبقها وكالات الأنباء إزاء أحداث الدول النامية يقول (السير توماس هوبكنسون) الرئيس السابق لقسم الدراسات الصحفية بجامعة كارديف: «لابد من الاعتراف بأن المعايير القائمة في عملية التحرير تعتمد إلى حد كبير على الفورية والإثارة، وإلى حد أقل على العملية والنمو، فالحادثة التافهة لكن الدرامية تحتل موقعًا أهم من عملية تنمية شاملة استغرقت عقدًا كاملًا حتى تكتمل ملامحها، لقد ثبت أننا عاجزون، نحن الصحفيين، عن الإبلاغ عن العمليات لأننا اعتدنا البحث عن الاستثناءات والفضائح والصدمات، بينما تجاهلنا العمليات أو الاتجاهات التي أدت إلى تلك الأحداث».[1]

الرد على الاتهامات الموجهة إلى الوكالات:

بعد الاستعراض الموجز لأهم الانتقادات التي قد توجه إلى عمل الوكالات الكبرى، نجد أنه من الضروري محاولة التوصل إلى المحددات أو المعايير التي تحكم عمل هذه الوكالات لتصبح حركة تدفق الأنباء على ما هي عليه الآن، ويمكن تقسيم المعايير التي تحكم عمل الوكالات إلى ثلاثة أقسام:(وهى تعد أسبابًا يمكن أن تفسر أسلوب عمل الوكالات).

1- معايير سياسية.

2- معايير اقتصادية.

3- معايير مهنية.

والحقيقة أن ثمة تداخلًا كبيرًا بين هذه المعايير وتأثيراتها من الناحية العملية، لكن الأمر يستدعي فصلها من أجل تبسيط العرض النظري.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 185.

- **المعايير السياسية:**

رأينا كيف بدأت وكالات الأنباء الغربية كمؤسسات مستقلة، سواء كان ذلك بشكل غير ربحي (مثلما بدأت وكالة AP الأمريكية كاتحاد صحفي لخدمة الصحف)، أو كمشروع تجاري فردي تحكمه عوامل الربح والخسارة.

كما رأينا أن الظروف السياسية كالحروب قد وطدت علاقة الوكالات بالحكومات، سواء كانت الوكالة هي من تسعى إلى ذلك أو حكومة الدولة التي تعمل فوق أرضها، ولخدمة المصالح المشتركة بينهما، فلا يخفى على أحد أن (وكالة الأنباء الفرنسية) ظلت تتمتع بعلاقات وطيدة مع الحكومة الفرنسية، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، وعندما شهدت فرنسا انهيارًا مؤقتًا أمام ضغط القوات النازية، ووقعت هزيمة سنة 1940، سقطت الوكالة في يد الجيش الألماني الذي حولها إلى جهاز لدعايته، وصارت فرعًا من فروع المكتب الألماني للأخبار.[1]

كما رأينا في استعراضنا لوكالة أنباء (رويترز) كيف خدمت الوكالة السياسة البريطانية، فبالرغم من شهرتها بالموضوعية، فهي لم تتورع عن تلوين الأخبار لخدمة المصالح البريطانية.[2]

بل وصل الأمر مع وكالة (رويترز) في عدة مناسبات إلى استخدام الضباط لتغطية الأخبار العسكرية في أثناء حملاتها الاستعمارية على مصر والسودان، ومن هؤلاء Sir Reginald Wingate الذي أصبح فيما بعد حاكمًا للسودان، ويرجع الفضل في تغطية أخبار معارك عطبرة وأم درمان إلى هذا الضابط الذي كان يعمل مديرًا للمخابرات ورقيبًا على الصحف.[3]

فتاريخ الوكالات الكبرى يوضح أنها لم تكن يومًا قادرة على التحرر بشكل كامل من العلاقات بالحكومات، على الأقل من أجل (تأمين) مد الخطوط الاتصالية، وكذلك من أجل الدعم المادي، بل إن بعض الوكالات قد وقعت تمامًا في قبضة حكوماتها في أوقات الحروب.

---

(1) إبراهيم إمام، (1994)، مرجع سابق، ص 50.
(2) نفس المرجع السابق، ص 78.
(3) نفس المرجع السابق، ص 120.

والأمر قد يكون صريحًا للغاية بالنسبة لوكالة مثل Tass السوفيتية، لكن هذا لا يمنع أن بعض الوكالات الغربية مثل وكالة UPI الأمريكية قد مرت بفترات لم تكن تقوم بدورها المفترض القيام به، وهو دور كلب الحراسة Watchdog الذي يقوم بمراقبة الحكومة وتوجيه النقد إليها.[1]

وقد أثبتت بعض الدراسات التي قامت بتحليل مضمون وكالتي AP و UPI، أنهما تعرضان الموضوعات بشكل يتفق مع السياسة الخارجية الأمريكية وأولوياتها، سواء من ناحية الأخبار أو من ناحية التعليقات.[2]

إلا أن Moore يرى أن هناك عاملًا معاكسًا لسيطرة الحكومات على وكالات الأنباء، حيث إن عملية جمع الأخبار تعد عملية متخصصة يفخر العاملون عليها بتحقيق السمعة الطيبة من حيث دقة الأداء، كما أن غرف الأخبار المزدحمة بالمحررين لا وقت فيها لتلوين الأخبار؛ حيث ينصب الاهتمام على الجوانب الحرفية في الأداء الإخباري.[3]

كما يرد (الجمال) على اتهام البعض لوكالات الأنباء بأنها تفرض تصوراتها على الدول النامية، وخطورة ذلك أن المعلومات المتداولة عالميًا تشكل مدخلات صنع القرار بالنسبة للأطراف الدولية؛ مما يعني وجود أثر كبير لعمل الوكالات على السياسات المتبعة من قبل حكومات الدول النامية وردود أفعالها على الأحداث الدولية، ويرى (الجمال) أن هذا الانتقاد لا يعد دقيقًا، حيث إن الأنباء التي تحصل عليها دولة ما من وكالات الأنباء تعتبر مدخلات (ثانوية) لصنع القرار، ولا يمكن أن نتصور دولة تعتمد فقط على هذه الأنباء في تحديد مواقفها، كما ينبغي التأكيد على أن هذه الأنباء ما كانت لتنشر في الدول النامية – والتي تحكم سيطرتها على وسائل الإعلام – إذا لم تكن تشبع اهتمامات الصفوة، أو تحقق جزءًا للنظام السياسي ذاته.[4]

أما بالنسبة لصورة الدول النامية، وإذا ما افترضنا أن وكالات الأنباء العالمية تقدم تغطيات محرفة بالنسبة لأخبار هذه الدول، فإن هذه الدول نفسها تسهم في الوصول إلى هذه النوعية من التقارير الإخبارية، وذلك عندما تفرض قيودًا على دخول المراسلين

---

(1) Alleyne, M. D., (1997), op. cit., pp. 7,8.

(2) تيسير أبو عرجة، (1996)، مرجع سابق، ص 179.

(3) Moore, B., (1969), op. cit., p. 66.

(4) راسم الجمال، (1994)، مرجع سابق، ص 156.

الأجانب أو تحول دون وصولهم إلى مصادر الأخبار، وقد تكون هذه القيود مباشرة في شكل فرض رقابة على برقيات المراسلين، أو في شكل إجراءات غير مباشرة تجعل من الصعب عليهم أن يؤدوا عملهم بكفاءة وأن يوفروا الأنباء التي يرغبون في بثها للعالم الخارجي.

كما تقوم حكومات عديدة بممارسة ضغوط كبيرة على مراسلي وكالات الأنباء العالمية لتقديم تقارير إخبارية في صالح هذه الحكومات والدعاية لها. ويتعرض مراسلو الوكالات في حالات معينة للطرد وغيره من الإجراءات عندما يكتبون ما يشاهدونه فعلًا.[1]

- **المعايير الاقتصادية:**

يعد الربح عنصرًا هامًّا في عمل أية وكالة أنباء لأنه هو الهدف من إنشائها، ولأن بعض الحكومات قد تقوم بتمويل - أو الإسهام في تمويل- وكالات الأنباء، فإننا نجد أن السياسة تختلط بالاقتصاد.

ومن الطبيعي أن تركز وكالات الأنباء الدولية على الأنباء التي تحقق مصالح أصحابها، فهي تعمل في إطار سوق حر يتسم بدرجة عالية من التنافس، وعليها أن تحقق أرباحًا لمن يستثمرون أموالهم فيها، وهذه الوكالات تحصل على دعم مالي من حكوماتها لتسويق سياسات دولها. ولأن هذه الوكالات تهتم باعتبارات السوق، فعليها أن تركز على اهتمامات قطاعات السوق الأكثر ربحية والتي تدر عائدًا مجزيًا، ومن ثم تهتم الوكالتان الأمريكيتان اهتمامًا كبيرًا بأنباء الأمريكتين، وتهتم رويترز بأنباء دول الكومنولث وهكذا، أما الدول النامية فلا تحصل منها الوكالات سوى على 1٪ فقط من إجمالي دخلها، فإذا أضيف إلى ذلك أن إرسال مراسل خارجي يتكلف تكاليف باهظة، فسندرك دور المتغير الاقتصادي في التركيز على اهتمامات دول الشمال، وقلة الاهتمام بأنباء العالم الثالث.[2]

وقد أوضح (كيث فولر) الذي عمل رئيسًا لمجلس إدارة «الأسوشيتد برس» في فترة من الفترات أن تغطية وكالته لأنباء العالم الثالث لا علاقة لها بأهداف المشروعات الاقتصادية فيها، وأن إجمالي دخل وكالته من العالم الثالث أقل من 1٪ من إجمالي دخلها، في الوقت الذي تتكلف فيه تغطية أنبائه أضعاف هذه النسبة.[3]

---

(1) تيسير أبو عرجة، (1996)، مرجع سابق، ص 186.

(2) راسم الجمال، (1994)، مرجع سابق، ص 157.

(3) راسم الجمال، (1985)، مرجع سابق، ص 105.

وتعد دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية الأسواق الأكثر أهمية لوكالات الأنباء الدولية، وهذا الأمر ظل هكذا لما يزيد على قرن من الزمن، فالأسواق المحلية هي الأكثر ربحية بالنسبة للوكالات، ففي عام 1995 على سبيل المثال كان دخل وكالة رويترز من السوق البريطاني منفردًا نحو 16٪ من إجمالي دخل الوكالة.[1]

وفى هذا السياق ينبغي أن نكرر أن هذه الوكالات التي تعمل في سوق حر ليست ملزمة بإشباع احتياجات كل دولة على حدة، طبقًا لما ترى هذه الدولة أنه يشبع احتياجاتها[2].

ويرى Oliver Boyd-Barrett أن علاقة الوكالات بعملائها من وسائل الإعلام داخل أو خارج دولها مبنية على أساس اقتصادي، فالوكالات تقوم بعملها مقابل مبالغ تدفع إليها ، ولذلك فإن هذه العلاقة تؤدي إلى التزام الوكالات الدولية لتقديم خدماتها بمعايير مهنية مرتفعة، بغض النظر عن اختلاف عملاء الوكالة في تقييمهم لتلك المعايير.

ولكن المشكلة تكمن في أن أية وسيلة إعلامية – خاصة في الدول النامية – قد تشعر بكونها الطرف الأضعف في هذه العلاقة، فليست لدى هذه الوسائل أية قوة تفاوضية تذكر مع الوكالة الكبرى، ويصبح ملجؤها الوحيد في حال عدم رضاها عن خدمة الوكالة، هو التحول من الاعتماد عليها إلى الاشتراك في وكالة أنباء غربية أخرى.[3]

ويستخدم البعض (العوامل الاقتصادية) لنفي أية شبهة قد تلحق بعمل الوكالات لخدمة جهات بعينها أو التحيز لجانب دون آخر، وفى هذا السياق أكد رئيس تحرير وكالة (رويترز) قائلًا: «إن قيمة الأخبار عندنا لا تتحدد بنوع الصحيفة الموجهة إليها، فما نحن إلا تجار حقائق، ونعمل في خدمة كل مشترك دون تمييز بين المشتركين من داخل البلاد وخارجها».[4]

وينقسم عملاء أية وكالة إلى عملاء مستقلين (مثل وسائل الإعلام والشركات)، وعملاء حكوميين (مثل الوزارات وأية جهات تتبع الدولة)، وتؤكد الإحصاءات انخفاض الأرباح التي تجنيها وكالة (رويترز) من الحكومة البريطانية عامًا بعد عام، فقد انخفض

---

(1) Boyd-Barrett, O., (1998)., p. 30.

(2) راسم الجمال، (1994)، مرجع سابق، ص 157.

(3) Boyd-Barrett, O., (1980), op. cit., p. 25.

(4) إبراهيم إمام، (1994)، مرجع سابق، ص 77.

إسهام الجهات الحكومية في دخل الوكالة من 5٪ عام 1965 إلى 1.9٪ في 1975، وظلت النسبة تنخفض عامًا بعد عام.

وبالنسبة للوكالتين الأمريكيتين AP و UPI فإن دخلهما من الحكومة الأمريكية في عام 1976 بلغ 2.2٪ و 1.6٪ على التوالي[1]؛ مما يوضح عدم أهمية الجهات الحكومية كجهات ممولة للوكالات الدولية.

بل إنه في عام 1980، ولأول مرة في تاريخ (وكالة الأسوشيتد برس)، بلغ دخل الوكالة من وسائل الإعلام غير الأمريكية نسبة لا يستهان بها وهي نحو 30٪ من إجمالي دخلها.[2]

ويرى Mark D. Alleyne أن هناك بعض التناقضات التي تقع فيها وكالات الأنباء، حيث تتمسك بمبدأ الليبرالية والابتعاد عن سيطرة الحكومات، ثم تعتمد على حكوماتها بعد ذلك أحيانًا من أجل الدعم المادي[3]؛ لذلك فإن (العنصر الاقتصادي) هو سلاح ذو حدين، فمن ناحية تدعي الوكالات أنها تعمل بموضوعية وحياد لخدمة «من يدفع» لها، لذلك فليس لها مصلحة في الانحياز لجانب أو اتجاه معين، ومن ناحية أخرى فهي تخدم الأسواق الأكثر ربحية (وهو الأمر المنطقي والمشروع في عمل الوكالات)، والأكثر من ذلك هو أنها قد تلجأ لدعم حكوماتها المادي في فترة من الفترات التي قد تتعرض فيها الوكالات لعدم الاستقرار، ولكن المحصلة النهائية أن هذه الوكالات تظل غير ملزمة بإشباع احتياجات دول معينة بالطريقة التي تراها هذه الدول مرضية بالنسبة لها، فالأمر في النهاية يخضع لمبدأ (العرض والطلب).

- **المعايير المهنية:**

تدل الانتقادات الموجهة إلى وكالات الأنباء الدولية على عدم معرفة بطبيعة هذه الوكالات، وإمكانيات وحدود عملياتها الدولية، وللقيود المهنية التي تحكم عملها، فإذا كانت ثمة انتقادات بأن هذه الوكالات لا تنشر الحقيقة كاملة، ولا تهتم إلا بمناطق معينة، وبأشكال معينة من الأنباء، فإنها تُنتَقد على شيء لم تزعم أنها تقوم به، ولعل التغطية

(1) Boyd - Barrett, O., (1998), op. cit., p. 30.

(2) SchwarzLose, R. A., (1992), op. cit., p. 152.

(3) Alleyne, M. D., (1997), op. cit., p. 8.

الإخبارية غير الكافية التي تقدمها هذه الوكالات لدول العالم الثالث دليل على ضعف هذه الوكالات وليس دليلًا على قوتها، ويمكن أن تشير إلى التنافس الحاد بينها، ولا تشير إلى تحالفها للهيمنة على سوق الأنباء الدولية.[1]

ومن الخطأ إلقاء اللوم كاملًا على الوكالات العالمية بشأن عدم التوازن الإخباري، فمسئولية هذه الوكالات لا تتعدى كونها مسئولية ثانوية عن وضع الاختلال. فيجب النظر إلى الوكالة على أنها (تاجر الجملة) بالنسبة للأخبار، لذلك فالسلعة التي تشترى من هذه الوكالات يجب ألا تؤخذ كما هي، بل يجب إعادة تشكيلها لتكون صالحة للمتلقي النهائي، ومنذ نشأة تلك الوكالات فقد مرت بفترات من العمل الموضوعي وفترات من التبعية للحكومات أو لرأس المال، ولا يمكن إعطاء حكم يمكن تعميمه على جميع الوكالات وعلى مدى سنوات عملها، ويجب النظر إلى تجربة الوكالات لمعرفة ما لها وما عليها، والمحركات التي تدفعها للعمل في اتجاه ما، والنظر إلى الأخطاء التي قد تقع فيها عن عمد أو بغير عمد، كي لا تقع فيها وسائل الإعلام المحلية بالتبعية، ثم تقوم بعدها باتهام الوكالات الكبرى بإحداث الاختلال.

وإذا كان وضع الاختلال الذي يشوب تدفق الأنباء في وقتنا الحالي يرجع إلى عدد من العوامل السياسية والاقتصادية، فهو بالضرورة يتأثر أيضًا بالاعتبارات المهنية، ليس فقط لوكالات الأنباء الكبرى، بل لوكالات الأنباء المحلية ووسائل الإعلام بشكل عام، أي للاعتبارات المهنية التي تحكم العمل الإعلامي ككل.

فالبعض يعتقد أن «وكالات الأنباء الدولية» تشيع الأنباء السيئة عن دول العالم الثالث في التدفق ، ولعل هذا الأمر يرجع إلى الاعتبارات المهنية التي تحكم عمل تلك الوكالات، فمن منظور الفكر الغربي هناك طريقة واحدة لصنع (النبأ)، وهي نقل الحدث الذي يثير الاهتمام والذي يكون ذا طبيعة غير مألوفة بطريقة شاملة ودقيقة، وبالرغم من أنه من المفترض في عمل الوكالات توخي الموضوعية، فإن طبيعة العمل الإعلامي نفسه قد تحد من ذلك، فضيق الوقت قد يؤدي إلى البعد عن الدقة.

---

(1) راسم الجمال، (1985)، مرجع سابق، ص 104.

وقد أكد (لستر ماركيل) الذي عمل صحفيًا بجريدة (نيويورك تايمز) أن ما يسمى بالعرض الواقعي للأخبار يخضع لأحكام تصدر بطريقة بشرية للغاية، وأبعد ما تكون عن القدسية.[1]

فمراسل الوكالة يتصور جمهوره كمجموعة من الأفراد؛ لذلك ينتقي أفضل ما يعتقد أنه يثير اهتمامات الجمهور، وقد يتجاهل قطاعات أخرى من الجمهور، أو يعطيها أهمية ثانوية، مثل اهتمامات جمهور دول العالم الثالث.

وقد يكون المراسل غير ملم بلغة الدولة التي يغطي أنباءها وأحداثها الجارية، أو قد يكون غير متخصص في شئون هذه الدولة في الوقت الذي يتعين عليه أن يغطي كل مجالات الأنشطة التي تقع فيها، وقد يكون المراسل ضعيفًا في قدراته المهنية واللغوية، أو يفتقر إلى بواعث الاهتمام بكل ما يجري في المنطقة، حيث يكتفي بموافاة الوكالة بتقرير عن أهم ما تنشره الصحف المحلية في المنطقة التي يعمل فيها. وغالبًا لا ترسل الوكالات أكفأ مراسليها إلى دول العالم الثالث إلا في حالة وقوع أحداث هامة ذات آثار دولية.[2]

وسواء كانت الاختيارات التي يقوم بها مراسل الوكالة العالمية موضوعية أو ذاتية، فلا شك أن وكالات الأنباء تنجح في جذب الاهتمام إلى أخبار بعينها، بواسطة:

1- المساحة: عندما تخصص الوكالة مساحة كبيرة لحدث من الأحداث فلاشك أن ذلك من شأنه أن يلفت الانتباه إلى هذا الحدث.

2- مختصر الأنباء: حيث تقوم وكالات الأنباء، قبل إرسال نشرتها، بإرسال ملخص لأهم الأنباء التي سترد في النشرة الأساسية. وقد أثبتت الأبحاث أن مختصر الأنباء هذا يلعب دورًا أساسيًا في وضع الخطة التحريرية اليومية للمؤسسة الصحفية.[3]

3- أن تقدم الوكالة Background خلفيات سابقة أو File أو أفلامًا تسجيلية عن بعض الموضوعات، بالإضافة إلى تقديم تقارير موسعة عن بعض الأخبار أو تحويل الخبر نفسه إلى تقرير إخباري.[4]

---

(1) تيسير أبو عرجة، (1996)، مرجع سابق، ص 182.

(2) راسم الجمال، (1985)، مرجع سابق، ص 134.

(3) حسنين شفيق، (2005)، مرجع سابق، ص 115.

(4) سماح رضا زكي محمود، (2001)، ص 124.

ومن خلال هذا التأثير، تصبح الوكالات سببًا رئيسًا لزيادة التماثل الإخباري بين وسائل الإعلام.(1)

وتلعب وكالات الأنباء المحلية دورًا في إحداث الاختلال، فهي مازالت في الغالب مجرد مكاتب لجمع وتوزيع الأنباء الرسمية، ولممارسة نوع من الحراسة على الأنباء الواردة من الخارج.

ومن المشكلات التي تعاني منها الوكالات المحلية في العالم الثالث، والتي لها دور في وقوعها تحت هيمنة الوكالات الكبرى، مشكلة قلة الخبرة الفنية، وضعف الإمكانات المادية، وقلة عدد المراسلين، وتأثرها الذي يصل في بعض الأحيان لحد التبعية للوكالات العالمية.(2)

ولا تقتصر مشكلة الوكالات المحلية على عدم قدرتها على منافسة الوكالات الكبرى فحسب، بل إن بعض الوكالات المحلية قد عملت في خدمة مصالح الوكالات الكبرى، فنشأة الوكالات المحلية ذاتها قد حدثت في كنف الوكالات الكبرى ودولها الاستعمارية، وقد شكلت مصادر للتأثير كنموذج للخبرة المهنية وكمصدر تدريب للوكالات المحلية، بل إن الوكالات الوطنية عملت رسميًا في بعض الأحيان كوكيل محلي مهمته نقل الأخبار المحلية للوكالات الكبرى.(3)

فوكالة AFP الفرنسية قد أنشأت مكاتب محلية لها في غالبية مستعمراتها الإفريقية، وعندما بدأت حركة الاستقلال في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تحولت هذه المكاتب إلى وكالات حكومية الطابع، فهناك نحو 9 وكالات إفريقية تعتمد غالبيتها على AFP كمصدر أساسي للأنباء الدولية.(4)

وقد أوضحت الدراسة التي قامت بها جيهان رشتي عام 1978 على تسع صحف عربية، أن الوكالات الغربية الكبرى كانت مصدر 43.7٪ من الأنباء التي نشرتها الصحف العربية عن الوطن العربي في حين كانت وكالات الأنباء العربية مصدر 42٪ من هذه

---

(1) جيهان رشتي، (1978)، مرجع سابق، ص307.

(2) حسنين شفيق، (2005)، مرجع سابق، ص 23.

(3) Boyd-Barrett, O., and Thussu, D. K., (1992),op.cit, p. 21.

(4) Boyd-Barrett, O., (1980), op. cit., p. 177.

الأنباء، وأن الوكالات الغربية كانت مصدر 50٪ من الأنباء التي نشرتها الصحف العربية عن الدول النامية، في حين كانت الوكالات العربية مصدر 21.2٪ فقط.(1)

وفي دراسة أجريت عام 2001 على محرري النشرات الإخبارية بالتلفزيون المصري لمعرفة أهم المصادر الإخبارية التي يتم الاعتماد عليها عند تحرير النشرات، احتلت وكالة DPA الترتيب الخامس لدى المحررين الذين يحملون مؤهلًا إعلاميًا، واحتلت المركز الثامن والأخير عند باقي المحررين، بل إن البعض لم يكن يعرفها أو يتعامل معها على الإطلاق، بالرغم من كونها وكالة كبرى شبه عالمية تشتهر بكفاءة إخراج تقاريرها الإخبارية، ويمكن أن تكون بديلًا للوكالات الكبرى التي تحتكر حركة تداول الأنباء.

وهذا يدل على الروتينية التي يعمل بها القائمون بالاتصال، فهم لا يهتمون بالبحث عن تفاصيل الأخبار من خلال مصادر عديدة، ولكنهم يكتفون فقط بما اعتادوه بدون الرغبة في تعرُّف أي جديد.(2)

كما أشارت هذه الدراسة إلى اعتماد الوسائل المصرية على الوكالات الدولية (Reuters) و(AFP) و(AP) كمصادر للأخبار الدولية؛ إذ احتلت وكالة (Reuters) الترتيب الأول فيما يتعلق بالأخبار الخارجية، وأكد المحررون أن وكالات الأنباء الدولية والشبكات المصورة تعد المادة الخام الأولى للأخبار، وبدونها لا يوجد هناك نشرة، وبالرغم من ذلك أكد رؤساء التحرير في غرف الأخبار أن هذه الوكالات لا يمكن أن تؤثر في اختيارهم للأخبار !(3)

ووضع «الاعتماد الكامل» على الوكالات الكبرى ليس هو الحال مع وسائل الإعلام في الدول المتقدمة، فالقائمون بالاتصال في هذه الوسائل يؤكدون أنهم يعتمدون على الوكالات لإعطاء مزيد من التوضيح للقصة الخبرية وليس اعتمادًا كليًا يحدد اتجاه الخبر؛ ولهذا فإن الوكالات الكبرى تعد نوعًا من (الحماية) أو (سياسة تأمينية) بالنسبة للمحطات الكبرى، فشبكة BBC الإخبارية كما يقول مدير أخبارها السابق Chris Cramer تشتري إنتاج الوكالات كنوع من «التأمين ضد

(1) راسم الجمال، (1985)، مرجع سابق، ص 69.
(2) سماح رضا زكي محمود، (2001)، مرجع سابق، ص 179.
(3) نفس المرجع السابق، ص ص 152 - 160.

الحريـق»، وذلـك بالمقارنة بغيرها من المحطـات التي تعتمد على عمـل هذه الوكالات كمصدر وحيد للأنباء.[1]

- **مستقبل وكالات الأنباء:**

في نهاية هذا العرض تجدر الإشارة إلى أن الوكالات الكبرى للأنباء كانت ولا تزال رائدة في مجال المعلومات، بل صاحبة فضل في تطوير تكنولوجيا الاتصال لصالح عملها، الأمر الذي يجعل البعض يزعم بعدم وجود إمكانية لدخول أي لاعبين جدد إلى ملعب الوكالات الكبرى.

ويـرى Oliver Boyd-Barrett أنـه لا يوجـد دافـع مـادي يشـجع إنشـاء وكالات دوليـة جديـدة، خاصـة أن الأسـواق الإخباريـة الأكثـر ربحيـة تتمتـع بعلاقـات قوية مع الـوكالات الكبـرى وتحصـل منهـا علـى أفضـل خدمـات إخباريـة، وفـي نفـس الوقت لا تشكو هذه الأسواق من الاختلال أو التحيزات السياسية في عمل الوكالات.

ويضيف Barrett أن الدافع الوحيد لإنشاء وكالات كبرى تنافس تلك الموجودة على الساحة هو الدافع (الأيديولوجي) خاصة لدول العالم الثالث، ولكن دول العالم الثالث بمواردها الاقتصادية والسياسية تظل غير قادرة على إنشاء وكالات بديلة تتمتع بمصداقية، تجعلها قادرة على أخذ مكانة الوكالات الكبرى.[2]

رابعًا: الشبكات الدولية للأخبار:

إذا كانت بداية ظهور مصطلح الاتصال الدولي International Communication قد تزامنت مع نشأة وكالات الأنباء الكبرى، فإن انتشار الشبكات الكبرى مثل CNN وغيرها قد فتح الباب لمفهوم جديد هو الاتصال العالمي Global Communication ، حيث يذاع البرنامج ليراه الجمهور بشكل متزامن في جميع أنحاء العالم.[3]

وتعد وسائل الإعلام مصدرًا إخباريًا لغيرها من الوسائل في الكثير من الأحيان، فكما سبق القول إن وكالات الأنباء ذاتها كثيرًا ما تستقي أخبار دولة ما من المضمون الإخباري

(1) Paterson, C., (1998), op. cit., p. 85.

(2) Boyd - Barrett, O., (1980), op. cit., p. 29.

(3) Volkmer, I., op.cit., available online at March 2005.

الذي تنشره وسائل الإعلام المحلية فيها، حتى وإن كانت هذه الوسائل المحلية ليست ذات مصداقية، لكنها تعطي مؤشرات حول بعض الأخبار يمكن الاستعانة بها في تكوين القصة الخبرية للوكالة.

وما تفعله الوكالات تفعله وسائل الإعلام، فوسائل الإعلام يمكن أن تنقل الأخبار عن بعضها البعض، وكما تنقل وسائل الإعلام الكبرى بعض الأخبار من الصحف أو الشبكات المحلية في بعض الأحيان، فإن العكس أيضًا يحدث وبشكل أكبر، فغالبًا ما تعتمد وسائل الإعلام المحلية على الشبكات ذات الطابع الدولي، خاصة في ظل ظهور عدد من الشبكات ذات الانتماءات المختلفة والتي حققت مصداقية في نقل أنباء العالم لحظة بلحظة.

وأول ما يلفت النظر في غرف تحرير الأخبار الخاصة بوسائل الإعلام المصرية (سواء الصحف أو اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري) هو وجود شاشات لاستقبال أهم القنوات الفضائية في مجال الأنباء. حتى وإن كانت الوسيلة الإعلامية غير مرئية، فالقنوات الكبرى تعد مصدرًا للأنباء، حتى ولو لم يتم الإشارة إلى ذلك صراحةً، أو على أقل تقدير يمكن الاعتماد على هذه القنوات لتأكيد خبر نقلته إحدى الوكالات، وأحيانًا للحصول على سبق صحفي قامت به القناة الإخبارية عن طريق مراسليها قبل أن يصل إلى الوكالات الكبرى، أو على الأقل لمتابعة ما يفعله المنافسون.

ولعل أهمية الشبكات الإخبارية المصورة في استقاء الأنباء ترجع إلى سهولة متابعة الأنباء المرئية، فالصورة أسرع في الوصول إلى المتلقي، فبالرغم من وجود عدد من الإذاعات المسموعة المشهود لها بالثقة دوليًا، فإن القنوات التلفزيونية تظل هي المصدر الأكثر سهولة في متابعته والاستعانة به كخلفية عند تحرير الأخبار. وقد احتكرت الدول الغربية الكبرى هذه المهمة لسنوات من خلال شبكات عالمية على غرار CNN الأمريكية، والشبكات الأوروبية مثل DWTV, Euronews, BBCW وغيرها، ولعل أكثرها شهرة هي قناة CNN الأمريكية التي بدأت بثها عام 1985، والتي اشتهرت في المنطقة العربية خلال حرب الخليج الثانية(*).

(*) Cable News Network, British Broadcasting Corporation World, Euronews, Deutsche Welle Television.

ولحسن الحظ أن حال الشبكات الكبرى اختلف عن حال وكالات الأنباء، فالوضع بالنسبة لعمل الوكالات أصبح احتكاريًا، حيث إن الأمر قد أصبح مقصورًا على عدد قليل من الوكالات الفاعلة على المستوى الدولي، بل إن البعض يؤكد أن المجال أصبح مغلقًا أمام أية وكالة جديدة ترغب في منافسة هذه الوكالات.

ولعل احتكار شبكة CNN الأمريكية لأخبار حرب الخليج الثانية كان حافزًا لعدد من الشبكات العربية التي رأت ألا تترك المجال مفتوحًا أمام الشبكات الغربية، وجاء على رأسها قناة الجزيرة الإخبارية التي بدأت عملها عام 1996، وفتحت المجال أمام عدد كبير من المحطات مثل قناة (العربية) و(الإخبارية) وغيرهما، حيث حققت هذه الشبكات نجاحًا على المستويين العربي والعالمي، ولعل أبرزها قناة الجزيرة، وقد عبر أحد الصحفيين السعوديين عن مدى أهمية قناة الجزيرة قائلًا: «إن ظهور قناة الجزيرة لا يقل أهمية عن ظهور صحيفة الأهرام المصرية في القرن التاسع عشر، فقد تغيرت طريقة عمل الشبكات التلفزيونية في الشرق الأوسط بظهورها»[1]، الأمر الذي دفع دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء قناة (الحرة) الناطقة باللغة العربية لتكون صوتًا لها في المنطقة العربية، وسرعان ما أعلنت قناة (الجزيرة) عن نيتها في افتتاح (الجزيرة الدولية) التي بدأت بثها التجريبي عام 2006، وبعدها توالت الشبكات على مختلف جنسياتها في توسيع دائرة عملها، فقد كتبت صحيفة (الجارديان) البريطانية أن الخطوة التي أعلنتها الجزيرة القطرية بالاستعداد لبث قناتها الدولية، دفعت محطة BBC لإعلان خططها بخصوص إطلاق محطتها الناطقة باللغة العربية.[2]

والحقيقة أن محاولات توصيل الرؤى المختلفة لمنطقة الشرق الأوسط بواسطة اللغة العربية لم تعد مقتصرة على جهة دون أخرى، فقد بدأ التلفزيون الألماني DWTV في بث ثلاث ساعات يوميًا باللغة العربية في عام 2005، وسعت القناة لزيادة ساعات البث لتصل إلى 12 ساعة يوميًا، مما يجعل الأمر يبدو «كسباق للتسليح الإعلامي» على حد وصف (كريستوفر لانز) مدير التلفزيون الألماني.

وشرعت فرنسا في إنشاء (قناة فرنسا العالمية للأخبار) تبث بعدد من اللغات منها العربية. ويرى البعض أن السبب وراء الاهتمام بالمشروع هو ما حدث في فبراير من

---

(1) Al-Mutafy, M. R., (2002), p. 38.

(2) إيهاب الزلاقي، (2006)، ص 17.

عام 2003 عندما ألقى وزير الخارجية الفرنسي - في ذلك الوقت - دومينيك دوفيلبان، كلمة أمام مجلس الأمن عارض فيها الخطط الأمريكية لغزو العراق، وفي نفس المساء قامت محطات الأخبار الأمريكية بتشويه كلمته قبل أن تسمح ببثها للعالم؛ مما جعله يحمل على عاتقه تنفيذ هذا المشروع خاصة بعد توليه رئاسة وزراء بلاده، ولعل الحكومة الفرنسية قد رأت أنه قد آن الأوان للحد من السيطرة الأمريكية على الإعلام، خاصة بعد ما بثته محطة CNN في مطلع عام 2006 حول المظاهرات التي وقعت في فرنسا بسبب قانون العمل الجديد وهو التقرير الذي صاحبه تعليق يقول إن مشاهد الاحتجاجات تعيد إلى الأذهان ذكريات مصادمات ميدان السلام السماوي في الصين.

ولعل العبارات التي يتبادلها العاملون في مجال الإعلام الإخباري من نوعية «سباق تسليح»، و«هجوم مضاد»، و«حرب الصورة» ليست صدفة فيما يتعلق بالسوق العربية؛ لأن هذه الحرب المعلوماتية لا تتعلق بالاهتمامات الاقتصادية، ولكنها اهتمامات سياسية في المقام الأول، والدليل أن جميع هذه القنوات لا تحقق مكاسب باستثناء محطة CNN، ولكن في القضايا الخلافية الكبرى مثل الحرب العراقية أو برنامج إيران النووي أو أزمة الرسوم الدانماركية، يبدو هذا الصراع واضحًا في محاولة الكل عرض رأيه وإثبات أنه أكثر تأثيرًا من غيره على الجماهير العريضة، أو كما يقول (أوليسيه جوسيت) المدير العام لقناة فرنسا العالمية للأخبار: «إن الوجود الإعلامي في الدول الأخرى أصبح شديد الأهمية مثل الدبلوماسية التقليدية تمامًا».[1]

- وفيما يلي استعراض لأبرز الشبكات الإخبارية الفاعلة على الصعيدين الدولي والعربي:

(1) قناة الجزيرة الفضائية:

نشأت قناة الجزيرة الفضائية عام 1996، بناء على فكرة مؤداها أن عملية البث التي تجرى من قطر لا تعني تبني القناة لوجهة نظر الحكومة القطرية، وتحمل قناة الجزيرة شعار (الرأي والرأي الآخر). [2] وقد مولتها الأسرة الحاكمة القطرية بمائة وخمسين مليون دولار أمريكي.[3]

(1) نفس المرجع السابق، ص 17.

(2) رحيم مزيد (2002)، ص 10، 11.

(3) MiLadi, N., (2003), p. 152.

وتقوم قناة الجزيرة بالبث على مدار اليوم، وتقوم بتغطية قصص إخبارية من جميع أنحاء العالم، كما تقوم بعرض بعض البرامج العلمية والحوارية التي غالبًا ما تتعلق بالقضايا الآنية مثل البيئة أو أحوال اللاجئين.[1]

والأمر الذي ميز الجزيرة عن غيرها من القنوات الفضائية العربية الأخرى هو تشابه هذه الأخيرة مع القنوات الأرضية التابعة للحكومات، حيث ركز أغلبها على المواد الترفيهية، ولم تفتح حوارًا حقيقيًا يمكن تمييزها من خلاله.[2]

وقد افتتحت الجزيرة موقعًا إلكترونيًا لها باللغة العربية في يناير عام 2001، ثم موقعًا باللغة الإنجليزية في فبراير 2003، بالإضافة إلى عدد من القنوات الرياضية.[3]

وعلى الرغم من شبكة المراسلين الواسعة التابعة للقناة، فإنها تعتمد أيضًا على وكالات الأنباء العالمية، مثل وكالة رويترز، ووكالة AP، والوكالات العربية، والوكالات المصورة، لذلك فأحيانًا ما تتشابه مضامينها مع غيرها من القنوات الإخبارية.[4]

إنجازاتها:

1- شكلت الانتفاضة الفلسطينية الثانية (والتي بدأت في أكتوبر عام 2000) نقطة تاريخية بالنسبة للجزيرة، حيث أصبحت القناة منتدى حول الانتفاضة، الأمر الذي سبب صدمة لـ «إسرائيل»، فلم يعد هناك مكان للسيطرة الإسرائيلية على الإعلام الدولي.[5]

وقد أجرت الباحثة مروة رضوان بحثًا في عام 2002 حول دور قناة الجزيرة في تكوين الرأي العام تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، حيث اختار المبحوثون قناة الجزيرة لمتابعة أخبار (الانتفاضة الفلسطينية) لعدد من الأسباب على رأسها اتساع شبكة مراسلي القناة ومصداقيتها؛ ولهذا السبب فإن الجزيرة تفوقت على كل القنوات العربية من حيث نسبة المشاهدة خلال هذه الفترة. ولعل نجاح الجزيرة في تغطية هذه الأحداث هو ما دفع الصحفي الفلسطيني (داود خطاب) لأن يقول:

(1) Miles, H., (2002), op. cit., p. 2.
(2) MiLadi, N., (2003), op. cit., p. 155.
(3) Miles, H., (2005), op. cit., p. 390.
(4) ibid, p. 2.
(5) ibid, p. 70.

«إن الجزيرة في تغطيتها لأخبار الانتفاضة لعبت نفس الدور الذي لعبته CNN خلال حرب الخليج الثانية».[1]

2- كانت مفاجأة الجزيرة الثانية ما حدث في أعقاب أحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، وما أعقبها من اتهام تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن بالقيام بالهجمات، فبعد خمسة أيام من وقوع الهجمات عرضت الجزيرة بيانًا أصدره (بن لادن) لينفي عن نفسه القيام بالهجمات.

وبدأت الشكوك تحوم حول علاقة الجزيرة بأسامة بن لادن، بينما أكد (حافظ المرازي) مدير مكتب الجزيرة بواشنطن، عدم وجود أية علاقة للقناة بالقاعدة، وأن بن لادن قد اختار القناة لعرض كلمته لأنها تتمتع بالمصداقية.

3- وفى أكتوبر من عام 2001، وعندما أصبح الغزو الأمريكي لأفغانستان وشيكًا، كانت قناة الجزيرة هي الوحيدة التي استطاعت إرسال فريق تصوير إلى أفغانستان، وبالتالي فإنها استطاعت أن تجري لقاءات مع قادة (طالبان) بشكل حصري، وكان اتجاه تدفق أنباء الغزو يسير من كابول متجهًا إلى الدوحة ومن ثم يتم بثه في أنحاء العالم. وبدأت الإدارة الأمريكية تحتج رسميًّا لدى الخارجية القطرية حول بعض أخبار أذاعتها الجزيرة محاولة تكذيبها.[2]

وقد أصبحت الجزيرة هي الأشهر في الدول العربية، وازداد اهتمام الغرب بها بشكل هائل، خاصة بعدما نقلت عدة شبكات غربية هي CNN وBBC و Sky news إرسال القناة بشكل مباشر على شاشاتها، وذلك خلال الحرب على أفغانستان، لتصبح مصدرًا إخباريًّا للشبكات الكبرى، وبالرغم من أن هيئة الإذاعة البريطانية BBC قد اتبعت سياسة إعلامية تقتضي عدم ذكر اسم أية قناة منافسة، فإن الشبكة قامت بالإشارة إلى (الجزيرة) باسمها خلال أحداث الحرب، كما سارعت شبكة CNN الأمريكية بالاتفاق مع القناة خلال الحرب على أفغانستان بحيث تتمكن الشبكة بموجب هذا الاتفاق من بث إرسال الجزيرة على شاشتها قبل أن تتمكن أي شبكة أخرى منافسة من ذلك بست ساعات كاملة.[3]

---

(1) Al-Mutafy, M. R., (2005), op. cit., p. 38.

(2) Miles, H., (2005), op. cit., pp. 115 -117.

(3) ibid,pp. 129 - 131.

كما بدأت الصحف الغربية تخصص مقالات للحديث حول الجزيرة. بل إن الجزيرة – بكونها الوحيدة التي استطاعت التواجد في كابول خلال الحرب – أصبحت مصدرًا للصور التلفزيونية لوكالات الأنباء الغربية ذاتها.[1]

4- وفي عام 2003 كانت للجزيرة قصة نجاح جديدة، فعندما ازدادت التهديدات الأمريكية البريطانية بالحرب على العراق، قامت القناة بزيادة فريق عملها في العراق، وأصبحت أرضًا خصبة للمناظرات، وبالطبع فإن الغالبية العظمى من الضيوف العرب في برامج الجزيرة كانوا ضد الحرب على العراق التي اعتبرها البعض (حربًا صليبية)، الأمر الذي دفع الغرب إلى اتهام القناة بأنها طابور خامس لدعم الإرهاب، مما دفع الإدارة الأمريكية لمحاولة استغلال القناة من أجل عرض وجهة نظرها حول الحرب من خلال لقاءات مطولة لكبار الشخصيات السياسية الأمريكية والتي عرضتها القناة، لتحقق بذلك شعارها (الرأي .. والرأي الآخر).

وعلى عكس الشبكات الأمريكية الكبرى التي ناقشت المجهودات العسكرية للإيقاع بصدام، فإن الجزيرة ركزت على عدم مشروعية الحرب والثمن الباهظ الذي ستدفعه الإنسانية نتيجة لها [2] ، كما قامت بفضح التناقضات العربية ما بين رفض معلن من قبل الحكومات العربية للحرب، وتعاون مستتر مع الحكومة الأمريكية. ومع اقتراب الحرب، غادر العديد من الصحفيين بغداد، وعلى رأسهم فريق قناة NBC وABC الأمريكيتين، ثم طرد فريق عمل قناة Fox الإخبارية ، ولم يتبق سوى CNN والتي أجبرت على المغادرة بعد يومين من بداية الحرب. وبالتالي فإن المجال أصبح مفتوحًا أمام الجزيرة، حيث عقدت جميع الشبكات الأمريكية اتفاقات معها لإمدادها بأخبار الحرب.

وعند بداية الحرب كان اهتمام الشبكات يتجه نحو واشنطن، بينما خصصت الجزيرة أخبارها للحرب وتأثيرها على الشرق الأوسط، فضلًا عن إذاعة تقرير حول العلاقة بين شركات البترول الأمريكية وبين الأعضاء البارزين في إدارة «بوش»، وقد استخدمت الجزيرة مصطلح (قوات الغزو)، في الوقت الذي استخدمت فيه أغلب الشبكات مصطلح (قوات التحالف)[3]، كما قامت باستخدام مصطلح (المقاومة) لوصف القوات العراقية، وكانت

(1) ibid, p. 137.
(2) ibid, pp. 232 - 235.
(3) ibid, pp. 239 - 242.

الأولى التي تستخدم هذه المصطلحات وسرعان ما تبنت القنوات الأخرى- ومن بينها العربية وأبو ظبي- المصطلحات ذاتها.[1] وبالرغم من انتقاد بعض الأصوات الغربية لقناة الجزيرة لاستخدامها مصطلح (قوات الغزو)، فإن قناة (Fox) الأمريكية لم تكن محايدة، بل ظهر تحيزها لحكومة بلدها بإشارتها إلى الجنود الأمريكيين (بقواتنا في العراق).[2]

كما أخذت الشبكات الغربية في نشر الأكاذيب والشائعات واهتمت بالحرب ذاتها ولم تعط اهتمامًا يذكر للضحايا العراقيين، إلا إذا جاءت الإشارة إليهم في سياق الحديث حول الرعاية الطبية التي تمنحها لهم قوات التحالف ! كما أن غالبية المعلقين الذين تم استضافتهم من قبل الشبكات الأمريكية كانوا خبراء أمريكيين حكوميين وعلى الأخص (خبراء عسكريين).[3]

اتهامات وصعوبات: لم تكن الأصوات الغربية و الأمريكية هي الوحيدة التي ألقت بالاتهامات على (الجزيرة)، بل إن الحكومة العراقية قد فعلت الشيء نفسه، فبالرغم من اتهام الغرب للجزيرة بأنها بوق دعائي للنظام العراقي، فإن المسئولين العراقيين أنفسهم لم يترددوا في مطالبة الجزيرة بتغيير أسلوب تقاريرها.[4]

كما اتهم (وزير الإعلام البحريني) الجزيرة بأنها قناة «مخترقة صهيونيًا».[5]

وقد قام عدد من الدول العربية بمنع استقبال إرسال القناة، وقد أسهم رجال أعمال من الكويت والسعودية ولبنان في تمويل قناة تنافس الجزيرة وهى قناة (العربية)، والتي أنشئت ضمن مجموعة مركز تلفزيون الشرق الأوسط السعودية، وخلال الأسابيع الأولى للقناة الجديدة أثبتت أنها نسخة مكررة من قناة الجزيرة، وظلت رقم اثنين بعد (الجزيرة).[6]

الانتهاكات الأمريكية ضد الجزيرة: واجهت الجزيرة الكثير من الصعوبات خلال تغطيتها لحرب العراق، ففي أثناء الحرب كان (البنتاجون) على علم بمقر مراسلي الجزيرة في

(1) Collins, S., (2004), pp. 212,213.
(2) Miles,H.,(2005),op.cit., p. 253..
(3) ibid., p. 259.
(4) ibid, p. 272.
(5) MiLadi, N., (2003), op. cit., p. 158.
(6) Miles, H., (2005), op. cit., p. 222.

البصرة، ورغم ذلك فقد ضربت القوات الأمريكية مقر القناة ، ولم تجر أية تحقيقات حول الحادث.[1]

ورغم أن الاعتداءات الأمريكية على القناة قد تكررت مثل حادثة تحطيم أجهزة التصوير الخاصة بالقناة في مقر قوات التحالف بالدوحة، بالإضافة إلى الهجوم على موقع الجزيرة الإلكتروني باللغة الإنجليزية بواسطة Hackers (قراصنة)، وحجب الأخبار المنشورة عليه واستبدالها بالعلم الأمريكي وهو ما أسماه البعض (بالإرهاب الإلكتروني) Cyber Terror. وبرغم كثرة الاعتداءات، فإن أعنفها كان في إبريل 2003،حيث تم قصف مكتب القناة بوسط بغداد و إصابة مراسل الجزيرة طارق أيوب إصابات أفضت إلى موته.[2]

ومن الغريب أنه قد تم إعلام وزارة الدفاع الأمريكية مسبقًا بموقع المكتب الصحفي، من أجل تأمين عمل الفريق، وبالرغم من ذلك تم ضرب المكان وبدقة بالغة. وبالطبع فإنه تم التعتيم على الحادث من قبل وسائل الإعلام الغربية، كما لم تقدم الإدارة الأمريكية أي اعتذار رسمي، كما لم تقم بأية تحقيقات حول الحادث.

نجاح الجزيرة: في دراسة حول استخدامات وإشباعات وسائل الإعلام أجريت عام 2002 على المتحدثين بالعربية في 137 دولة مختلفة، وجدت أن 70٪ من المشاهدين يجدون القناة أخلاقية وذات مصداقية عالية، وعادلة ، ودقيقة، وقائمة على الحقائق.

وتتميز الجزيرة وفقًا لـ Schleifer مدير مركز أدهم للصحافة التلفزيونية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بأنها أفضل من شبكتي BBC و CNN من حيث تطبيق أسس الصحافة التلفزيونية السليمة، فالصحفي يتمهل في التأكد من دقة القصة الخبرية، ثم يذهب إلى مكان وقوعها ليصورها، ثم يكتب السيناريو الخاص بها، ثم تذاع على الشاشة، على عكس الشبكات التي تنقل القصة كما تتناقلها وكالات الأنباء المصورة.[3]

(1) ibid, p. 247.
(2) ibid, p. 265.
(3) McPhail, T. L., (2006), op. cit., pp. 209 - 211.

وقد رأينا أن الجزيرة قد نجحت نجاحًا كبيرًا في تغطية عدد من الأحداث العالمية، حتى أطلق عليها البعض CNN العرب، رغم أن العاملين بها قد فضلوا تشبيههم بهيئة الإذاعة البريطانية BBC.[1]

ويرى Hugh Miles أن الجزيرة قد قلبت المعايير الإعلامية التي استمرت طويلاً، حيث جعلت المعلومات تتدفق من الشرق إلى الغرب، على عكس ما هو متعارف عليه تاريخيًا.

أما (سلامة أحمد سلامة) فقد أشار قائلاً: «إن الجزيرة قد ألقت بقطعة من الحجارة إلى بحر الإعلام العربي التقليدي، لتحرك بذلك مياهه الراكدة».[2]

(2) شبكة CNN الأمريكية Cable News Network

تتميز عملية جمع الأخبار في الولايات المتحدة بالوفرة، التي تظهر في شبكات ABC وCBS و Fox وNBC التلفزيونية، ومنها ثلاث شبكات أمريكية إخبارية خالصة، هي شبكة CNN وشبكة MSNBC وشبكة Fox news.[3]

ولعل أشهر هذه الشبكات، وأكثرها وصولاً للشارع العربي هي شبكة CNN الأمريكية، وما فعلته الشبكة هو خلق نمط صحفي جديد، حيث أصبحت الأخبار متاحة على مدار اليوم، مما جعل هناك مفهومًا جديدًا للصحافة يعتمد على السرعة، والاهتمام بالأخبار العاجلة[4].

نشأتها وتطورها: بدأت الشبكة عملها في مطلع الثمانينيات، حيث قام Ted Turner بإنشاء أول شبكة إخبارية تعمل على مدار اليوم، وفى الأول من يونيو 1980 أنشأ شبكة الأخبار السلكية (الكابلية) Cable News Network التي عرفت باسم CNN، وفى عام 1981 أطلق محطة لعناوين الأخبار CNN Headline News، ثم أطلق في عام 1985 شبكته العالمية CNNI أو CNN الدولية.[5]

---

(1) Miles, H., (2005), op. cit., p. 113.

(2) Al-Mutafy, M. R., (2002), op. cit., p. 38.

(3) توماس ماكفيل، (2003)، مرجع سابق، ص 195.

(4) Volkmer, I., (1999), p. 131.

(5) توماس ماكفيل، (2003)، مرجع سابق، ص 197.

وقد حققت CNN نموًا كبيرًا ليصل عدد قنواتها الإخبارية إلى نحو عشر قنوات، إلى جانب خدمة CNN News Sources التي تبيع أخبارًا مصورة لنحو ستمائة محطة تلفزيون في أنحاء العالم.(1)

وكانت مصر هي أول دولة عربية تبث فيها CNN على مدى الأربع والعشرين ساعة في نهاية الثمانينيات، في ظل اتفاقية لإنشاء شبكة الأخبار السلكية المصرية Cable News Egypt أو CNE.(2)

وفي عام 1995 انطلقت CNN إلى الفضاء الافتراضي، وأصبحت مواقعها التفاعلية CNN Interactive على شبكة الإنترنت، الأولى على مستوى العالم في مجال الخدمات الإخبارية التفاعلية.

وفي عام 1996 قامت شركة Time Warner بشراء شبكة Turner بمبلغ 6,54 بليون دولار، وأصبح Ted Turner نائبًا لرئيس Time Warner، وقد تولد عن هذا الاندماج مجموعة عملاقة تمتلك القدرة على التغطية الحية لأخبار العالم وبثها للجمهور في جميع أنحاء العالم.(3)

التقرير العالمي CNNWR: ومن أهم ما فعلته شبكة CNN هو تقديمها لبرنامجها (تقرير سي إن إن العالمي) CNN World Report، والذي يعرض عددًا من القصص الإخبارية تقدمها محطات التلفزيون من مختلف أنحاء العالم، مما دفع أحد أساتذة «جامعة أوهايو» هو Don Flournoy إلى القول بأن هذا البرنامج الذي يعطي الحق لأية دولة في أن تسهم فيه، يجعل الأمر أشبه بتكوين فريق عمل إخباري يضم أفرادًا من جميع أنحاء الكرة الأرضية Planetary news cast (4). وقد استهدفت الشبكة من خلال هذا البرنامج إتاحة الفرصة (لإعلام الدول النامية) في الظهور عبر شاشاتها بدون رقابة، وفي دراسة لتحليل مضمون البرنامج قام بها Volkmer عام 1993، وجد أن بعض الدول قد استخدمت هذه الفرصة في أغراض دعائية مثل كوبا والصين، كما تم استخدامها لتغيير الصور الذهنية النمطية لدول معينة بالإضافة إلى مناقشة قضايا سياسية واقتصادية وعسكرية و تنموية. وبشكل

(1) نفس المرجع السابق، ص 209.
(2) نفس المرجع السابق، ص 212.
(3) نفس المرجع السابق، ص 200.
(4) Hachten, W. A., (1996), op. cit., p. 47.

عام فإن الشبكة قدمت من خلال البرنامج فرصة للتدفق الإعلامي في اتجاه جديد: «قادم من الجنوب إلى شتى أنحاء العالم».[1]

نجاح CNN: غيرت CNN من الاعتقاد السائد بأن الجماهير لن تبدي اهتمامًا للقضايا السياسية، حيث اعتادت على مشاهدة قنوات متخصصة في الدراما أو الموسيقى.[2]

وما يميز CNN هو تغطيتها (لأخبار الكوارث والأزمات)، فيرى William A . Hachten أنه عند وقوع كارثة ما، فإن الشبكات الأمريكية الكبرى تقوم بعرض نشرات إخبارية حول ما حدث، ثم سرعان ما تعود إلى برنامجها المعتاد، على عكس ما اعتادت CNN على فعله، وهو الاستمرار في البث المباشر لعرض تطورات الحدث.

ولذلك فإن القنوات الأمريكية الأخرى يتم مشاهدتها داخل الولايات المتحدة، بينما يتم مشاهدة CNN في مختلف أنحاء العالم، ولعل ذلك هو ما جعل الشبكة تتفادى استخدام كلمة (أجنبي) في قصصها الإخبارية، بالإضافة إلى تفاديها لمصطلحات مثل (أخبار الصباح) أو (أخبار المساء)، وذلك بسبب اتساع نطاق البث ليشمل عددًا كبيرًا من المناطق الجغرافية ذات التوقيتات المختلفة.[3]

كما ترجع شهرة الشبكة في المقام الأول إلى «البث المباشر» أو نقل الحدث على الهواء live، أكثر من الاعتماد على التقارير المسجلة، وبالرغم من أن البعض قد يرى في ذلك عيبًا، ألا وهو عدم القدرة على تحرير الخبر أو تفسيره، فإن هذه تعد ميزة في حد ذاتها للمشاهد، الذي يتلقى من خلال هذا البث المعلومات بشكل مباشر وأولي First Hand وليس مجرد معلومات ثانوية قديمة تم التدخل المسبق فيها بواسطة المحررين.[4]

وقد كان لشبكة CNN الإخبارية عدد كبير من قصص النجاح، منها أحداث ميدان السلام السماوي Tiananmen بالصين، ففي مايو 1989 كان الرئيس الروسي جورباتشوف في زيارة للصين، وقد منح مذيع الشبكة Bernard Shaw تصريحًا لإنشاء أستوديو مؤقت للشبكة في بكين، وقد أقامت CNN محطة أرضية متحركة مرتبطة بالأقمار الصناعية لكي تستطيع نقل رسائل Shaw الإخبارية إلى المركز الرئيسي للشبكة. وبعد أيام غادر الرئيس

(1) Volkmer, I., op.cit., available online at March 2005.
(2) Volkmer, I., (1999), op. cit., p. 132.
(3) Hachten, W. A., (1996), op. cit., p. 46.
(4) Volkmer, I., (1999), op. cit., p. 139.

جورباتشوف الصين، ولكنCNN احتفظت بتواجدها، لأن التصريح الذي كان ممنوحًا لها من السلطات الصينية كان صالحًا ليوم آخر. وبمحض الصدفة وقعت مواجهات تاننمان. وقد شعرت السلطات الصينية بخيبة أمل بسبب التغطية العالمية التي قدمتها CNN. وأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش أنه كان يشاهد الأحداث أثناء وقوعها على شبكة CNN.(1)

ويبدو أن CNN كانت في حاجة إلى قصة إخبارية عالمية أخرى، وكان ذلك في حرب الخليج الثانية عام 1991، فقد كانت CNN وسيلة الإعلام الأولى في العالم التي تقدم تغطية حية للأزمة، ولم تنقل أحداث ضرب العراق فقط، ولكنها نقلت أيضًا اجتماع صدام حسين بالرهائن البريطانيين، ويحسب للشبكة خلال الحرب مراعاة الموضوعية في نقل وجهات النظر المختلفة. بل إن البعض قد اتهم القناة بالتساهل والسماح للمسئولين العراقيين بالظهور على شاشات الشبكة لأوقات أكثر من اللازم، كما تعرض الصحفي Peter Arnett للنقد على فرضية افتقاده الولاء لبلاده، فعندما نقل خبر قصف قوات الحلفاء مصنعًا عراقيًا ينتج ألبان الأطفال وليس (الأسلحة البيولوجية) كما زعم الجيش الأمريكي، تزايدت المخاوف من احتمالات استغلال تقاريره الإخبارية في أغراض دعائية لصالح العراق، وفي بعض اللحظات كان المشرعون الأمريكيون يضغطون من أجل إخضاع رسائل Arnett للرقابة.(2)

و قد منحت مجلة التايم الأمريكية «تيد ترنر» لقب (رجل العام) في 1991، حيث أصبح شعار الشبكة (التاريخ كما يحدث).(3)

منافسو الشبكة: بعد انتهاء الحرب سارعت حكومات عديدة إلى إنشاء شبكات إخبارية منافسة لشبكة CNN، لكي يكون لديهم شبكاتهم الإخبارية الخاصة التي تخدم مصالحهم الوطنية بدلًا من الاعتماد على شبكات أجنبية، وقد شمل هؤلاء المنافسون شبكة الأخبار الأوروبية Euronews، بالإضافة إلى توسيع الخدمة التلفزيونية العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية BBC World Television (4)، كما تم تأسيس مركز تلفزيون الشرق الأوسط

(1) توماس ماكفيل، (2003)، مرجع سابق، ص 201.
(2) نفس المرجع السابق، ص 206.
(3) Weisenborn, R., (1992), p. 4.
(4) توماس ماكفيل، (2003)، مرجع سابق، ص 205.

MBC عام 1991، حيث أعلن مالكوه عن رغبتهم في جعل خدمتهم نسخة عربية من CNN (CNN in Arabic).[1]

CNN والتشابه الإعلامي: نجحت محطة CNN كشبكة إخبارية، لدرجة أن Alan Cooperman الذي يعمل ضمن فريق وكالة (أسوشيتد برس) أكد أنه لم يعرف مراسلًا صحفيًا قط إلا وحاول أن يجعل عمله متماشيًا مع ما تبثه قناة CNN.[2] وأحيانًا تتجاهل وسائل الإعلام الكبرى بعض الأخبار الدولية، إذا ما بدأت CNN بالشيء نفسه، وينطبق ذلك على الكثير من الحروب الأهلية وأخبار المجاعات في إفريقيا.[3]

كما يرى بعض الباحثين أن وسائل الإعلام المصرية قد اعتمدت على ما تبثه الشبكة خلال حرب الخليج، بدون إجراء الكثير من التعديلات.[4]

وفى دراسة على القائم بالاتصال في التلفزيون المصري أكد المبحوثون أن شبكة CNN تعد من أفضل المصادر المصورة حيث تتميز بالسرعة. وبالرغم من أنه لا يتم الاعتماد عليها كثيرًا كمصدر للفيديو بسبب وجود الشعار، فإنهم يعتمدون عليها كمصدر لنص الخبر.[5]

مثل هذا الاتجاه في الإعلام الدولي قد لا يأتي بالخير، حيث يهدد التعددية والتنوع، ويؤدي إلى تنميط الأخبار المتداولة عالميًا. إن محاولة اللحاق بالسبق لا تعني التقليد، إنما تعني المنافسة من أجل التفرد، الأمر الذي دفع إحدى الصحفيات الأمريكيات إلى القول «إنه خلال الانقلاب الذي وقع في موسكو في أغسطس عام 1991، كانت سعادتنا كبيرة لأننا لم نكن نتابع شبكة CNN وإلا لم نكن لنستطيع تقييم الحدث بطريقتنا الخاصة».[6]

وبالرغم من ذلك فإن بعض الأصوات ترى أن CNN لم تخلق نوعًا جديدًا من الصحافة، حيث يرجع البعض نجاح الشبكة في المقام الأول إلى التفوق التكنولوجي وليس الصحفي.[7]

---

(1) Alleyne, M. D., (1997), op. cit., p.11.
(2) Hess, S., (1996), p. 65.
(3) McPhail, T. L., (2006), op. cit., p. 190.
(4) Weisenborn, R., (1992), op. cit., p. 6.
(5) سماح رضا زكي محمود، (2001)، مرجع سابق، ص 136.
(6) Hess, S., (1996), op. cit., p. 65.
(7) ibid, p. 64.

ويرى Hachten أنه في حالة عدم وجود أزمة دولية، فإن نسبة مشاهدة القناة تقل بشكل حاد، وبالتالي تقل إيرادات الإعلانات. فما كادت حرب الخليج تنتهي، إلا وعادت نسبة مشاهدة الشبكة لمعدلاتها ، حيث بدأ الجمهور يعود للشبكات الثلاث الكبرى ، وهي ABC و NBC و CBS.[1]

وبعد أكثر من عشرة أعوام، وفي حرب الخليج الثالثة (الحرب على العراق) عام 2003، ظهرت شبكتان لمنافسة CNN، وهما شبكة MSNBC وشبكة Fox news، والتي جذبت إليها الأنظار خلال الحرب، حيث حصلت Fox على أعلى نسبة مشاهدة خلال الأسبوع الأول من الحرب على العراق[2]، مما جعل CNN تخسر حربها الثانية في العراق بعدما كسبت حربها الأولى عام 1991 وبجدارة.

CNN وصانعو القرار: يمكن اعتبار ما فعلته CNN من الاهتمام بالبث الحي، نوعًا من أنواع الدبلوماسية، أو بمعنى أصح (دبلوماسية الموجات) أو (دبلوماسية الهواء) Airwave Diplomacy. فالتنقل بين مواقع الأحداث يسرع من الاستجابات والأفعال السياسية، فعلى حد قول (فيدل كاسترو): «عندما تحدث اضطرابات في العالم، فإني أتجه مباشرة إلى CNN». فشبكة CNN استطاعت أن تبني نظامًا اتصاليًا جديدًا بين الحكومات بسبب التغطية السريعة، ويعتقد البعض أن كلًّا من البيت الأبيض والكرملين وحكومات العديد من الدول، قد جاءت استجابتها الرسمية لأحداث ميدان Tiananmen في الصين بناء على تغطية CNN.[3]

بل إن شبكة CNN قد أتاحت للشخصيات غير الحكومية، بل أحيانًا للمتمردين وقادة المليشيات، الفرصة للظهور وتوصيل أصواتهم للرأي العام.[4] (وهو الأمر الذي فعلته أيضًا قناة الجزيرة الفضائية عندما أظهرت أسامة بن لادن على شاشتها وتحملت اللوم من الحكومات ووسائل الإعلام الغربية).

كما يؤمن الكثيرون من صانعي السياسات في الدول الغربية، بأن وسائل الإعلام قد شكلت قوة دافعة لهم من أجل الاهتمام بالكوارث الإنسانية. فقد أكد (توني بلير) رئيس

(1) Hachten, W. A., (1996), op. cit., p. 47.
(2) Collins, S., (2004), op. cit., p. 212.
(3) Volkmer, I., (1999), op. cit., p. 139.
(4) Strobel, W. P., (1997), p. 85.

الوزراء البريطاني أن شبكة CNN تجبر الحكومات على التدخل في الصراعات الدولية، مشيرًا بذلك إلى الحرب التي خاضها حلف شمال الأطلنطي عام 1999 لوقف التطهير العرقي ضد ألبان كوسوفو.[1]

أما «Wheeler» فيرى أن تأثير CNN في هذا المجال له حدود تحكمه، فقد أكد أن وسائل الإعلام وتغطيتها للكوارث الإنسانية لا تجبر متخذي القرارات على التدخل، ولكنها تعطيهم الفرصة للتدخل عندما يريدون هم ذلك، من خلال خلق حالة من الدعم الشعبي العام[2] والحقيقة أن هذا التأثير يعد سلاحًا ذا حدين، فقد هيأت وسائل الإعلام الأمريكية المناخ من أجل جعل الشعب الأمريكي يتقبل التدخل في العراق، سواء في حالة حرب الخليج الثانية عام 1990 أو حرب الخليج الثالثة (وهي ما عرفت باسم الحرب الأنجلو أمريكية على العراق) عام 2003.

كما كان للشبكة دور مؤيد للحرب الأمريكية على أفغانستان، فقد أمسكت العصا من المنتصف كي لا تقع في معاداة الحكومة الأمريكية، وفي نفس الوقت تستطيع إرضاء جمهورها في أنحاء العالم، فقد قام رئيس الشبكة Walter Isaacson بحل هذه المعضلة من خلال التصريح للقناة ببث صورتين مختلفتين للحرب، فمن خلال شبكة CNN الدولية تمت مناقشة الحرب من منطلق النقد، أما الشبكة المحلية فقدمت الحرب من وجهة النظر الأمريكية، وحتى مع تقديم بعض الأخبار التي قد تقلل من دعم الشعب للحرب، فإن القناة قد حرصت على التذكير الدائم بأن الحرب على الإرهاب عمل جيد.[3]

وبشكل عام فإن CNN قد أصبحت في وقت من الأوقات جزءًا من الهيئات التابعة للحكومة الأمريكية، حيث إنها لعبت في كثير من الأحيان دورًا (استخباريًا) عن طريق توفير معلومات عن الكوارث المحتملة قبل وقوعها، وقبل معرفة أجهزة المخابرات بها.[4]

(3) هيئة الإذاعة البريطانية BBC:

تأسست هيئة الإذاعة البريطانية BBC في عام 1922، وبدأت البث في عام 1923 كشركة راديو خاصة، ولكنها سرعان ما تعثرت، وفي مطلع عام 1927 تحولت الهيئة إلى

(1) Robinson, P., (2002), p. 11.
(2) ibid, p. 12.
(3) Zelizer, B. and Allan, S., (2002), p. 94.
(4) Strobel, W., P., (1997), op. cit.,p. 78.

شركة عامة عندما تدخلت الحكومة البريطانية للحفاظ على الوسيلة الإعلامية الجديدة. ومنذ ذلك الحين لم يسع راديو BBC للحصول على عائدات الإعلان معتمدًا بدلًا من ذلك على مصدرين للتمويل، الأول من الحكومة في صورة منحة سنوية، والثاني رسوم الترخيص الخاصة بأجهزة استقبال الراديو. وقد استمرت هذه الرسوم عند ظهور التلفزيون في المملكة المتحدة.

وقد أصبح التركيز على البرامج رفيعة المستوى مبدأً راسخًا لدى هيئة الإذاعة البريطانية، فأصبحت نموذجًا للدول الأخرى عندما بدأ الراديو في الانتشار في جميع أنحاء العالم. وقد كان عدد كبير من هذه الدول جزءًا من شبكة المستعمرات السابقة التي عرفت بالكومنولث البريطاني، فالاستعمار البريطاني لم ينقل لهذه الدول اللغة الإنجليزية فحسب، بل قام أيضًا بنقل نموذج BBC.

وقد بدأت BBC في عام 1927 تجربة البث باستخدام موجات الراديو القصيرة لكي يصل إرسالها إلى المستعمرات البريطانية.[1]

وفي الثاني من نوفمبر 1936،أنشأت BBC أول تلفزيون خدمة عامة في العالم، ولم يتطور التلفزيون كثيرًا قبل الحرب العالمية الثانية، بسبب نقص البرامج والتكلفة العالية لأجهزة الاستقبال.

وقد أغلق تلفزيون BBC في سبتمبر 1939 مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وفي ظل غياب التلفزيون، ركزت BBC على الراديو وقدمت من خلاله تقارير رفيعة المستوى عن الأنشطة الحربية، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت BBC قد اكتسبت شهرة عالمية، وفي 8 يونيو 1946 كانت الحرب قد انتهت، وبدأ تلفزيون BBC البث مرة أخرى ليغطي مسيرة الاحتفال بالنصر.

وفي عام 1964، تم افتتاح القناة الثانية لتلفزيون BBC، مما سمح لهيئة الإذاعة البريطانية بإذاعة برامجها الشهيرة على قناة BBC1 والبرامج المتعمقة والأكثر تخصصًا على قناة BBC2.

وفي الثمانينيات، قامت رئيسة الوزراء المحافظة (مارجريت تاتشر) بتشكيل لجنة لبحث توفير عائدات إعلانية لهيئة الإذاعة البريطانية، وبفضل هذا التهديد – الذي مثلته

---

(1) توماس ماكفيل، (2003)، مرجع سابق، ص 218.

مارجريت تاتشر – بتحويل هيئة الإذاعة البريطانية جزئيًا إلى الملكية الخاصة، فقد بدأت BBC في التسعينيات البحث عن مصادر للدخل، ونتيجة لذلك أسست خدمة إذاعة رقمية جديدة لكي تنافس شبكة B Sky B التي يمتلكها «روبرت مردوخ»، كما بدأت الهيئة في تسويق خدمة أجنبية متاحة حاليًا عبر الكايبل في أمريكا الشمالية وأماكن أخرى من العالم. ويعد موقع BBC واحدًا من أكثر مواقع الويب التي يزورها المستخدمون في المملكة المتحدة.

وقد أطلقت BBC في نوفمبر 1991 خدمة التلفزيون العالمي World Service Television، المعروف باسم BBCWSTV وهي قناة يتم تمويلها من وزارة الخارجية البريطانية، وتقدم الأخبار والتقارير الاقتصادية إلى جانب أفضل ما تقدمه هيئة الإذاعة البريطانية، وتتمتع خدمة الراديو العالمي BBC World Service Radio – الموازية للخدمة التلفزيونية – بجماهيرية واسعة في العالم تقدر بثلاثين مليون مستمع.[1]

وتقدم شبكة BBC برامج إذاعية ناطقة بـ40 لغة مختلفة، بالإضافة لخدمات الإنترنت المجانية.[2]

ووصل نجاح الشبكة إلى أنها كانت المصدر الأول للأخبار الذي اعتمد عليه الرئيس الروسي (ميخائيل جورباتشوف) عندما كان حبيسًا من قبل قادة الانقلاب الذي وقع في موسكو عام 1991، وقد اعترف بنفسه أنه اعتمد على الإذاعة بسبب دقتها وموضوعيتها المعهودتين في معرفة ما يجري داخل موسكو.[3]

وقد وضعت الـBBC المعايير التي يحتكم إليها الآخرون، ومع ذلك فإنه مع منافسة الشبكات الأخرى مثل CNN وشبكة الإنترنت، فإن مستقبل الشبكة يتعرض للتهديد، حيث يرى البعض أنها تجذب أقل من 50٪ من الجمهور المحلي، مما يعني إمكانية تخفيض الدعم الحكومي لها، وتطالب الكثير من الأصوات بأن يتحدد مستقبلها من خلال قوى السوق وقياس معدلات الاستماع والمشاهدة، وليس آراء المسئولين.[4]

---

(1) نفس المرجع السابق، ص ص 219 – 221.

(2) Pavlik, J. and McIntosh, S., (2004), op. cit., p. 534.

(3) McNair, B., (1998), op. cit., p. 132.

(4) توماس ماكفيل، (2003)، مرجع سابق، ص 222.

وإذا ما تمت مقارنة الـ BBC بغيرها من الإذاعات مثل (صوت أمريكا) (VOA)، نجد أن الأخيرة تركز على التوجه الأمريكي ، بينما تركز الأولى على الاتجاهات العالمية، وينظر العالم إلى صوت أمريكا على أنها الذراع الدعائية للحكومة الأمريكية، بينما ينظر إلى هيئة الإذاعة البريطانية باعتبارها مستقلة.[1]

أما بمقارنة شبكة BBC العالمية بشبكة CNN الدولية، فنجد أن شبكة BBC قد اشتهرت بالاحتفاظ بصورتها (الموضوعية) تحت كل الظروف أكثر من اهتمامها بإنتاج القصص الإخبارية الجذابة، أما CNN فقد اكتسبت شهرتها من البث المباشر للأحداث الضخمة . كما أن BBC في سبيل تحقيقها لأهدافها فإنها تقوم - مثلها مثل أغلب الشبكات الأوروبية- بالاعتماد على وكالات الأنباء الدولية في استقاء أنبائها، أما CNN فقد قدمت نموذجًا جديدًا لكل الشبكات الأمريكية، والتي حاولت اتباعه فيما بعد، والذي يجعل من الشبكة مصدرًا إخباريًا ليس للجماهير فقط، ولكن لغيرها من الوسائل الإعلامية.[2]

خامسًا: شبكة المعلومات الدولية The Internet

يمكن تشبيه أهمية الإنترنت ومكانتها بالنسبة لعصر المعلومات، بأهمية اختراع المركبات المتحركة في عصر الثورة الصناعية. فالإنترنت وسيلة اتصال جماهيرية خلقت بُعدًا جديدًا في منظومة الإعلام الدولي.

وتعود نشأة الإنترنت إلى خمسينيات القرن العشرين، كاستجابة لسؤال جوهري كان يقول: كيف تستطيع الولايات المتحدة إرسال معلومات عبر مسافات طويلة، عن طريق وسائل إلكترونية بضمانات عالية من الدقة؟ ويومها اجتمع فريق من العلماء لتأسيس قاعدة لنقل المعلومات إلكترونيًا لجمهور كبير من المستفيدين، وكان ذلك المشروع عبارة عن تكامل تكنولوجية الكمبيوتر مع الإنترنت.[3]

وقد كان المحرك الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية من أجل البدء في ذلك المشروع، هو الصراع القائم بين المعسكر الأمريكي والسوفيتي، حيث كانت هناك رغبة من الجانب الأمريكي في تأمين شبكة اتصالات يمكنها نقل الرسائل الاتصالية، في حال تعرض البلاد لهجوم نووي قد يعرض النظام الاتصالي للخطر.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 228.

(2) Volkmer, I., (1999), op. cit., p. 129.

(3) توماس ماكفيل، (2003)، مرجع سابق، ص 339.

وقد كان استخدام «الإنترنت» في بداية ظهوره مقصورًا على العلماء، حيث لم تكن هناك أجهزة حاسب في المنازل، لذلك كان على من يريد استخدام (الإنترنت)، أن يتعامل مع نظام بالغ التعقيد.[1]

وتعد الإنترنت شبكة تضم مجموعة من الشبكات، حيث تتضمن الإنترنت أربع خدمات إلكترونية أساسية هي البريد الإلكتروني، ونظام نقل الملفات، والمجموعات الإخبارية، وبرامج الحوار والمحادثة.

لقد كانت الإنترنت في البداية مجرد مصدر إضافي للأخبار، لكنها أصبحت اليوم مصدرًا أساسيًا. ويعد نظام الإنترنت تجسيدًا لاهتمامات مقدمي المعلومات، بدءًا بالحكومة الأمريكية وانتهاء بالأنظمة الاقتصادية، مرورًا بشبكات البث العالمية مثل CNN. BBC أو شركة أمريكا أون لاين تايم ووررنر AOL Time Warner.[2]

وترجع أهمية الإنترنت إلى كونه وسيلة إعلام جماهيرية تصل لأكبر عدد من المتلقين، فضلاً عن إمكانية استخدامه كبديل للاتصال المواجهي، فهو وسيلة اتصال ثنائية الاتجاه، أي تفاعلية.[3]

وقد أثرت الإنترنت على شتى مناحي الحياة، فمن الناحية الإعلامية نجد أن توافر الوثائق الحكومية على الإنترنت قد أوجد طريقة جديدة للحصول على المعلومات، ويعتبر نشر تقرير المستشار «كينيث ستار» حول علاقة الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) بالمتدربة (مونيكا لوينسكي) في سبتمبر 1998، حدثًا هامًا، حيث تدافع المستخدمون للحصول على المعلومات من الإنترنت، وأشارت تقارير لبعض المجموعات المهتمة باستخدام الإنترنت، إلى أن نحو ستة ملايين أمريكي قرءوا نص تقرير «ستار» على الإنترنت على مدى ثلاثة أيام، في الوقت الذي أشارت فيه شبكة CNN إلى أن عدد مشاهديها وصل في ذلك اليوم إلى مليون مشاهد من الذين يصلهم بث الشبكة في منازلهم.[4]

النقطة الجديرة بالاهتمام هنا، أنه لم يعد للرقباء وجود، سواء كانوا محررين أو علماء سياسة، أو الرئيس الأمريكي نفسه، ولم يستطع أحد أن يمنع أو يحدد المعلومات الواردة

---

(1) Young, G., (1998), p. 3.

(2) توماس ماكفيل، (2003)، مرجع سابق، ص 343، 344.

(3) Gunter, B., (2003), op. cit., p. 11.

(4) توماس ماكفيل، (2003)، مرجع سابق، ص 352.

في التقرير، حيث قدم نشر هذه التقرير مثالًا متميزًا في توضيح فعالية الإنترنت كنظام اتصال جماهيري، وهو مثال جيد في تأكيد ديمقراطية وسائل الإعلام.[1]

وتعد حرب العراق الثالثة (أو الثانية كما يسميها الكتاب الغربيون) عام 2003، أول حرب إلكترونية في التاريخ، فالإنترنت كانت سببًا في فضح انتهاكات سجن (أبو غريب)، حيث وصلت الصور الفاضحة للجيش الأمريكي إلى الإنترنت من خلال الجنود الأمريكيين الذين أرسلوا صورًا للمسجونين إلى ذويهم، حيث نشرها الأخيرون بدورهم على الشبكة. مما دفع وسائل الإعلام في أوروبا إلى وصف التحالف الأنجلو أمريكي (بتحالف العار) Coalition of the Shameful.[2]

وبشكل عام فقد أصبحت صناعة الأخبار وثيقة الصلة بشبكة (الإنترنت)، فمنذ عام 1994 كان هناك نحو 20 جريدة يمكن الاطلاع عليها على الشبكة(*)، وفي منتصف 1999 أصبح الرقم نحو خمسة آلاف جريدة، غالبيتها تصدره مؤسسات أمريكية.[3]

ليس هذا فحسب، بل إن وكالات الأنباء الدولية سرعان ما اتجهت نفس الاتجاه لاستخدام الإنترنت، فقد أعلنت وكالة AP الأمريكية عام 1995 أنها سوف تبدأ في استخدام الشبكة لنشر وتوزيع أخبارها وصورها... وهو الأمر الذي اتبعته أيضًا باقي الوكالات الكبرى ولم تتخلف شبكات التليفزيون والإذاعات الكبرى، حيث أنشأت مواقع إلكترونية خاصة بها على الشبكة الدولية، لتقوم بنشر الأخبار بالإضافة إلى معلومات إضافية حول برامجها وأخبار العاملين بها.[4]

وقد احتلت مواقع CNN.com و MSNBC.com و Yahoo News وNY Times.com و ABC News.com أهم خمسة مواقع إخبارية في يونية 2002.[5]

ومن التأثيرات التي قد تخلقها «الإنترنت» كوسيلة إعلامية دولية، هو إرضاء الجماهير بشكل أكثر خصوصية، فالـ CNN وغيرها من المواقع تتيح لمستخدمي موقعها على الإنترنت الدخول إلى أخبار معينة من مناطق جغرافية محددة يطلبها المستخدم، وذلك

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 353.

(2) McPhail, T. L., (2006), op. cit., p. 5.

(*) توجد مقارنة بين الصحف الإلكترونية والتقليدية في نهاية هذا الفصل.

(3) Hachten, W. A., (2001), op. cit., p. 157.

(4) ibid, p. 161.

(5) Pavlik, J. and McIntosh, S., (2004), op. cit., p. 329.

عن طريق البريد الإلكتروني E-mail، أو صفحة الويب Web Page الخاصة بالمشترك[1].
الأمر الذي يؤدي إلى حالة من (تفتيت) الجماهير وتحويلها إلى (شظايا)، وليس توحيدها مثلما يحدث بواسطة وسائل الاتصال الجماهيري التقليدية (Mass Media).

وبسبب كم المعلومات اللانهائي على الشبكة الدولية، فإن البعض يعتقد إمكانية استخدامه بواسطة الصحفيين كمصدر للحصول على معلومات حول القصص الإخبارية المختلفة، ولكن هناك مشكلة قد تواجه الصحفيين، وهي أن بعض هذه المعلومات قد تكون غير معروفة المصدر وبالتالي مضللة، لذلك فمن الضروري مراجعة هذه المعلومات، ومقارنتها بغيرها من المصادر الأخرى ، وهو ما تفعله عادة مؤسسات الإعلام الكبرى - ليس مع الإنترنت فحسب - بل مع جميع المصادر الإخبارية.

فضلًا عن أهمية التأكد من حداثة المعلومات المنشورة على الشبكة، وأن الصفحة المنشور عليها المعلومات قد تم تحديثها Updated، بحيث لا يتم الاعتماد إلا على المعلومات الحالية.[2]

- مقارنة الصحف الإلكترونية والمطبوعة:

تعتبر شبكة المعلومات الدولية وسيلة من وسائل العولمة الإعلامية، حيث تتميز بتخطي الحواجز الجغرافية والثقافية، كما تتخطى حاجز الزمن بحيث يصبح المضمون الإعلامي في يد القارئ بعد لحظات من تحريره، وبدون الحاجة إلى الطبع والنقل والتوزيع، كما في حالة الصحف المطبوعة على سبيل المثال.[3] ولأن المتلقي يتابع الأخبار على الشبكة لحظة بلحظة، فإنها تصبح بمثابة «صحيفة يتم تجديدها بشكل فوري ولحظي».[4]

وتتميز الصحف الإلكترونية بشكل عام بإمكانية عرض المعلومات والأخبار، بالإضافة إلى الصور الثابتة والمتحركة والمسموعة، كما تمكن القارئ من التفاعل من خلال البريد الالكتروني.

فمواقع مثل BBCI و Sky News توفر للمتلقي إرسال رسالة إلكترونية للتعليق على الأخبار المنشورة، بالإضافة إلى إجراء استطلاعات للرأي حول المضمون المنشور من

(1) Rampal, K. R., (2002), p. 117.
(2) Pavlik, J., (2001), pp. 63,64.
(3) Rayburn, D., and Hoch, M., (2005), pp. 39,40.
(4) Bucy, E. P., (2005), op. cit., p. 70

أجل تعديله، وبرغم أن (بريد القراء) في الصحف التقليدية يقوم بنفس الوظيفة، فإن الاستجابة بالنسبة للأخير تكون (فورية)، بل إن موقع BBC يتيح للجمهور إرسال الصور المتعلقة بالأخبار وقد تنشر على الشبكة في حالة ملاءمتها للخبر، خاصة في الأخبار العاجلة، مما يجعل المتلقي يقوم بدور الصحفي أو المرسل في العملية الاتصالية .(1)

كما أن المعلومات المتاحة عبر الصحف الإلكترونية لا تكون محددة بعدد صفحات الجريدة، بل يمكن أن تكون لا نهائية، وتمكن القارئ من الاطلاع على خلفيات الخبر سواء عن طريق الإطلاع على أرشيف الصحيفة، أو استخدام الوصلات (Links) الموجودة في موقع الصحيفة للدخول إلى مواقع ذات صلة بالموضوع، أو البحث عن الأخبار والموضوعات التي تهمه من خلال استخدام الكلمات المفتاحية Keywords، مما يعطي انتقائية للقارئ، كما تتيح بعض الخدمات على الإنترنت انتقاء الأخبار التي تهم القارئ والذي يحددها مسبقًا، حيث يتم عرضها بحيث تكون بمثابة «صحيفة خاصة» من صنع القارئ.

والمميز في الصحف الإلكترونية، أن الخبر يتم تحديثه أولًا بأول، ويمكن الإضافة إليه كلما وقع جديد، فالمحرر ليس في حاجة إلى انتظار العدد التالي لإضافة الجديد.(2)

وبالرغم من هذه الميزة، فإنها تحمل في طياتها خطرًا، في حال بحث المحررين عن الأخبار والمسارعة في نشر الجديد كل دقيقة، مما يقلل من دقة الأخبار والتحقق من صحتها.

ومن ضمن شروط الموقع الإخباري الجيد على الإنترنت، الاستفادة الكاملة من المزايا التي تقدمها الشبكة، مثل سهولة التصفح وسرعة التنقل بين الأخبار الحديثة والقديمة، وشعور المتلقي «بالتفاعلية» من خلال إتاحة الفرصة لإرسال أخبار أو تعليقات، أو الاشتراك في المنتديات Forums التي يوفرها الموقع الإلكتروني، بحيث يحقق تدفق المعلومات في اتجاهين، بالإضافة إلى وجود وصلات Links قد تكون أحيانًا ذات توجهات مغايرة لتوجهات الصحيفة الإلكترونية ذاتها، مما يزيد من الموضوعية والتنوع في عرض الأخبار.(3)

---

(1) Harrison, J., (2006), pp. 75- 80.

(2) Gunter, B., (2003), op. cit., pp. 56 - 60.

(3) ibid, pp. 70,71.

والحقيقة أن هذا ليس هو الحال دائمًا مع الكثير من المواقع العربية، حيث لا يميز الصحيفة الإلكترونية عن نسختها المطبوعة سوى العرض من خلال وسيط مختلف، حيث يتم تداول الصحيفة إلكترونيًا دون الاستفادة من إمكانيات الوسيلة سواء بتطبيق مفهوم النص الفائق لتكريس قيمة التفاعلية، أو الاستعانة بالوسائط المتعددة . وقد جاءت البداية بالنسبة للصحف المصرية على الإنترنت من خلال جريدة الجمهورية كأول جريدة يومية تصدر نسخًا إلكترونية عام 1997، حيث تلتها جريدة الشعب في العام نفسه، ثم الأهرام، في عام 1998.[1]

ويعتقد أغلب الباحثين أن الصحف الإلكترونية لن تكون بديلًا عن الصحف التقليدية، فمازالت هناك الكثير من المشكلات مثل زيادة تكلفة قراءة الصحف الإلكترونية من جانب المتلقي، فضلاً عن صعوبة التعرض ذاتها، فالصحيفة الورقية أسهل في حملها في أي مكان وبدون الحاجة إلى أجهزة حديثة يمكن أن تتعرض للأعطال التقنية.[2]

كما توصلت دراسة Tewksbury & Althaus إلى أن قراء الصحافة الإلكترونية هم الأقل في معدلات قراءة الأخبار، وهم الأقل ميلًا للإدراك أو استدعاء الأحداث.[3]

وقد تنبأ (ماكلوهان) عام 1962 أن بداية العصر الإلكتروني ، سوف تؤدي إلى انقراض الكلمة المكتوبة، الأمر الذي لم يحدث حتى اليوم، وحتى بظهور الصحف الإلكترونية تظل القراءة من الشاشة في مرتبة أدنى من القراءة من الورق، وسيكون على التكنولوجيا أن تتحسن تحسنًا جذريًا قبل أن يتحول كل شيء نضعه على الورق إلى شكل رقمي.[4]

OOO

(1) محمود خليل ، وهشام عطية عبد المقصود، (2001)، ص 37.

(2) Gunter, B., (2003), op. cit., p. 67.

(3) سحر فاروق الصادق، (2005)، ص 1302.

(4) محمود خليل، وهشام عطية عبد المقصود، (2001)، مرجع سابق، ص 38.

المـراجــــع

الدراسات العربية غير المنشورة

1. أحمد صلاح الدين أحمد نفادي، (1995)، أخبار الصفحة الأولى: دراسة مقارنة في المضمون والقائمين بالاتصال في صحف الاتحاد والخليج والبيان بدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
2. جيهان يسري حسين أبو العلا، (1992)، المعالجة الإعلامية لأحداث وقضايا العالم الثالث في وسائل الإعلام المصرية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، قسم الإذاعة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
3. سماح رضا زكي محمود، (2001)، دور وكالات الأنباء الدولية والشبكات العالمية المصورة في بناء أجندة وسائل الإعلام المصرية بالنسبة للأخبار والقضايا الخارجية، رسالة ماجستير، قسم العلاقات العامة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
4. عابدين الدردير الشريف، (1996)، الممارسة الإخبارية في الصحافة الليبية: دراسة تطبيقية في الفترة من يناير 1981 حتى ديسمبر 1992، رسالة دكتوراه، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.
5. كمال قابيل محمد، (1996)، المعالجة الصحفية للأحداث الخارجية في الصحافة المصرية والفرنسية: دراسة مقارنة بين الأهرام واللوموند من 1985 حتى 1992، رسالة دكتوراه، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
6. مصطفى محمد عبد الوهاب، (2005)، النشرة الإخبارية في القنوات الفضائية العربية الحكومية والخاصة: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، قسم الإذاعة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
7. نشوة سليمان محمد عقل، (2002)، تقييم نشرات الأخبار في قناة النيل الإخبارية المتخصصة: دراسة مسحية للمحتوى والقائمين بالاتصال، رسالة ماجستير، قسم الإذاعة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
8. نهلة مظفر أبو رشيد، (2005)، المعالجة الإخبارية لقضايا الدول النامية في الفضائيات العربية، رسالة دكتوراه، قسم الإذاعة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

9. هشام محمد عبد الغفار محمد، (1992)، دور رئيس التحرير في توجيه السياسة التحريرية في الصحف القومية: دراسة تحليلية مقارنة بين صحيفتي الأهرام والأخبار، رسالة ماجستير، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

10. Al-Mutafy, M.R.R., (2002), War, Media and Public Opinion, AL-Jazeera's Role in the Recent Arab Israeli Conflicts, Master Thesis, Journalism and Mass Communication Department, The American University in Cairo.

الكتب التي صدرت في الدول العربية

1. إبراهيم إمام، (1994)، وكالات الأنباء، الطبعة الثالثة، (القاهرة: دار الفكر العربي).

2. توماس ماكفيل، (2003)، الإعلام الدولي: النظريات، الاتجاهات، والملكية، ترجمة حسني محمد نصر، وعبدالله الكندي، (العين، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي).

3. تيسير أبو عرجة، (1996)، الإعلام العربي: تحديات الحاضر والمستقبل، (عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع).

4. جيهان أحمد رشتي، (1978)، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، (القاهرة: دار النهضة العربية).

5. حسن عماد مكاوي، وليلى حسين السيد، (2003)، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الطبعة الرابعة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية).

6. حسنين شفيق، (2005)، وكالات الأنباء: رحلة الخبر من المراسل إلى القارئ، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع).

7. راسم محمد الجمال، (1985)، دراسات في الإعلام الدولي: مشكلة الاختلال الإخباري، (جدة: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة).

8. رحيم مزيد، (2002)، قناة الجزيرة وصراع الفضائيات، (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية).

9. سليمان صالح، (1998)، صناعة الأخبار في العالم المعاصر، (القاهرة: دار النشر للجامعات).

10. سليمان صالح، (2003)، الإعلام الدولي، (الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع).
11. عبدالله محمد زلطة، (2001)، الإعلام الدولي في العصر الحديث، (القاهرة: دار الفكر العربي).
12. عواطف عبدالرحمن، (1997)، قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي، (القاهرة: دار الفكر العربي).
13. فاروق أبو زيد، (1991)، انهيار النظام الإعلامي الدولي، من السيطرة الثنائية إلى هيمنة القطب الواحد، (القاهرة: دار أخبار اليوم).
14. مأمون فندي، (2003)، ضحايا الحداثة: أمريكا والعرب بعد 11 سبتمبر، (القاهرة: سلسلة الأعمال الفكرية، مكتبة الأسرة).
15. محمد عبد الجبار سلام، وجبار العبيدي، (1995)، موضوعات إعلامية، (صنعاء: دار المجد للطباعة والنشر).
16. مرعي مدكور، وفوزي مخيمر (2004) وكالات الأنباء وسباق اللحظة، (القاهرة: مطابع أخبار اليوم).
17. نبيل علي، نادية حجازي، (2005)، الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).
18. Napoli, J.,(1992), Peripheral Vision as Newspapers Covered the Gulf War, in Media in the Midst of War: The Gulf War from Cairo to the Global Village, (eds.), (Cairo: The Adham Center Press for Television Journalism, AUC).
19. Weisenborn, R., (1992), Cool Media,the War, and then Cnn, in Media in the Midst of War: The Gulf War from Cairo to the Global Village (eds.), (Cairo: The Adham Center Press for Television Journalism, AUC).

الدراسات التي نشرت في دوريات عربية

1. السيد بهنسي، (2001)، تقويم استخدام الصور الصحفية كإحدى أدوات إدارة الصراع الإعلامي أثناء الحروب العربية الإسرائيلية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد العاشر، يناير/ مارس 2001، ص ص 179-238.

2. جواد راغب الدلو، (1999)، مصادر الأخبار الخارجية في الصحافة الفلسطينية، دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليومية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام ،جامعة القاهرة، العدد الخامس، ص ص 1-41.
3. راسم محمد الجمال، (1990)، الأنباء الخارجية في الصحف العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 135، مايو 1990، ص ص 103-129.
4. راسم محمد الجمال، (1994)، التدفق الإعلامي من الشمال إلى الجنوب: الأبعاد والإشكاليات، عالم الفكر، مجلد 23، العدد الأول، ص ص 141-163.
5. سعيد محمد السيد، (1988)، نماذج التدفق الدولي للأنباء، مجلة السياسة الدولية، عدد 93، يوليو 1988، ص ص 54 - 70.
6. سوزان القليني، (2004)، الإعلام والعولمة: حوار أم صراع حضارات، مجلة الفن الإذاعي، تصدر عن اتحاد الإذاعة والتلفزيون، العدد 173، يناير 2004، ص ص 153-160.
7. فريال مهنا، (2000)، الإعلام الفضائي العربي ووقائع العولمة: دراسة نظرية وتطبيقية على الشركات الوطنية بمدينة الرياض، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد السابع، يناير/ يونية 2000،ص ص53-79.
8. محمد محمود المرسي، (1993)، التبادل الإخباري في الوطن العربي، مجلة الفن الإذاعي، العدد 136، يناير 1993، ص ص 3-14.
9. محمود خليل، وهشام عطية عبد المقصود، مستقبل النظام الصحفي المصري، دراسة لعناصر وآليات تطور الصحافة المصرية وسيناريوهات التطور المستقبلي، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد الثاني، العدد الثالث، يوليو/ سبتمبر 2001، ص ص 1-67.
10. هويدا مصطفى، (2002)، اتجاهات الصفوة نحو تغطية الإعلام المصري لأحداث 11 سبتمبر وتداعياتها: دراسة استطلاعية على عينة من الصفوة المصرية، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مركز بحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الرابع، مجلد 3، أكتوبر/ ديسمبر 2002، ص ص53-108.
11. Tayie, S., (1991), Journalists and Broadcasters at Work: An Egyptian Study. Communication Research, Faculty of Mass Communication, Cairo University, Issue No. 5, PP. 223- 242.

الدراسات العربية التي قدمت
في ندوات ومؤتمرات علمية

1. إيمان نعمان جمعة، (2004)، أثر الخطاب الصحفي الأمريكي على تناول الصحافة المصرية لقضايا الهوية القومية: دراسة تطبيقية على مشروع الشرق الأوسط الكبير، المؤتمر العلمي السنوي العاشر، الإعلام المعاصر والهوية العربية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، الجزء الأول، 4-6 مايو 2004، ص ص 147-198.
2. حسني محمد نصر، (2004)، الهوية الوطنية في الأخبار الدولية: دراسة في معالجة صحيفة الأهرام لأنشطة المصريين في الخارج في ضوء نظرية الهوية الاجتماعية، المؤتمر العلمي السنوي العاشر، الإعلام المعاصر والهوية العربية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، الجزء الرابع، 4-6 مايو 2004، ص ص1247-1286.
3. سحر فاروق الصادق، (2005)، رؤية الجمهور التقييمية لواقع الصحافة القومية في ظل منافسة الصحافة الحزبية والخاصة، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، مستقبل وسائل الإعلام العربية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، الجزء الرابع، 3-5 مايو 2005، ص ص 1299-1365.

المقالات التي نشرت في صحف عربية

1. إيهاب الزلاقي، (2006)، حروب شبكات الأخبار للسيطرة على عقل وقلب الإنسان العربي، جريدة الدستور، عدد الأربعاء 17 مايو 2006، باب تحقيقات، ص 17.

مواقع الإنترنت العربية

1. Abdul Sadek, A., (2005), Tunisia's World Summit on the Information Society:Preserving the Status quo, http://www.ahram.org.eg/acpss/eng/ahram/2004/7/5/EGYP50. (Available online at March 2006)

2. حقائق الفجوة الرقمية العالمية،
http://www.websy.net/Learn/hackers/Course50.html.(Available online at March 2006)

3. السيد نجم، إطلالة على الفجوة الرقمية،
http://www.elshark.com/wp/Articles/DesktopArticle.aspx.
(Available online at March2006)

الكتب الأجنبية

1. Alleyne, M.D., (1997), News Revolution: Political And Economic Decisions about Global Information,(NY: St. Martin's Press) .

2. Alleyne,M.D.,(1995),International Power and International Communication, (London:Macmillan Press Ltd.) .

3. Baran, S.J., and Davis, D.K.,(2000),Mass Communication Theory: Foundations, Ferment and Future, 2nd Edition, (Belmont,CA,USA: Thomson, Wadsworth).

4. Baran, S.J., and Davis, D.K.,(2003),Mass Communication Theory: Foundations, Ferment and Future, 3rdEdition, (Australia: Thomson, Wadsworth).

5. Boyd-Barrett, O., (1998), Global News Agencies, In O., Boyd-Barrett and T., Rantanen, (eds.), The Globalization of News, (London: Sage Publications Ltd.).

6. Boyd- Barrett, O., and Rantanen, T.,(2002), Theorizing the News Agencies, in D., McQuail, (eds.), McQuail's Reader in Mass Communication Theory, (London: Sage Publications Ltd.).

7. Boyd- Barrett, O., and Thussu, D.K., (1992), Contra- Flow in Global News: International and Regional News Exchange Mechanisms, (London: John Libbey& Company Ltd.).

8. Boyd-Barrett, O., (1980), The International News Agencies, (California: Sage Publications).

9. Bucy, E.P., (2005), Living in the Information Age: A New Media Reader, 2nd Edition, (California: Thomson Wadsworth) .

10. Demers, D., (2002), Global Media: Menace or Messiah?, Revised edition, (NJ: Hampton press, Inc).

11. Demers, D., (1999) Global Media: Menace or Messiah? (NJ: Hampton press, Inc.).

12. Esser, F., and Pfetsch, B., (2004), Comparing Political Communication: Theories, Cases and Challenges, (Cambridge, UK: Cambridge University Press).

13. Flew,T., (2002), New Media: An Introduction,(Victoria, Australia: Oxford University Press) .

14. Fuller, J., (1996), News Values: Ideas for an Information Age, (Chicago: University Of Chicago Press).

15. Galtung, J., & Vincent, R. C., (1992), Global Glasnost: Toward a New World Information and Communication Order?, (New Jersey: Hampton Press Inc.).

16. Ghanem S., (1997), Filling in the Tapestry: The Second Level of Agenda Setting in M., McCombs, D.L., Shaw, and D.,Weaver (eds.), Communication and Democracy: Exploring the Intellectual Frontiers in Agenda-Setting Theory, (NJ: Lawrence Erlbaum Associates, Publishers).

17. Ginneken, J.V., (1998), Understanding Global News: A Critical Introduction, (London: Sage Publications).

18. Gonzalez-Manet, E., (1988), The Hidden War of Information, Translated by Alexandre,L., (NJ: Ablex Publishing Corporation) .

19. Gunter, B., (2003), News and the Net, (NJ: Lawrence Erlbaum Associates, Publishers) .

20. Hachten, W.A., (1996) the World News Prism: Changing Media of International Communication, 4th edition, (Ames:Iowa State University Press) .

21. Hachten, W.A., (2001), the Troubles of Journalism: A Critical Look at What's Right and Wrong with the Press, 2nd edition, (NJ: Lawrence Erlbaum Associates, Publishers).

22. Hachten, W.A., (1999), The World News Prism: Changing Media of International Communication, 5th edition, (Ames : Iowa State University Press).

23. Hamelink, C.J., (1997), International Communication: Global Market and Morality, in A., Mohammadi,(eds.),International Communication and Globalization: A Critical Introduction, (London: Sage Publications Ltd.) .

24. Harrison, J., (2005) News, (London: Routledge, Taylor & Francis Group).

25. Hassan, R., (2004) Media, Politics and the Network Society, (NY: Open University Press) .

26. Herbert,J., (2000), Journalism in the Digital Age: Theory and Practice for Broadcast, Print and Online Media, (Oxford: Focal Press) .

27. Hess, S., (1996), International News and Foreign Correspondents (Washington, D.C.: the Brookings Institution).

28. Hester, A., (1976), International Information Flow, in J., Merrill, and H-D., Fiisher, (eds.), International and Intercultural Communication, (NY: Hasting House publishers, Inc.) .

29. Hester, A., (1987), The Role of the Third World Journalists, in A., Hester, and W.L.J., To, Handbook for the Third World Journalists, (Georgia : University of Georgia, The Center for International Mass Communication Training and Research).

30. Hjarvard, S., (1998), T.V. News Exchange, in O., Boyd- Barrett, and T., Rantanen, (eds.), the Globalization of News, (London: Sage Publications Ltd.).

31. Holmes, D., (2005),Communication Theory: Media, Technology, Society, (London: Sage Publications).

32. Lederman, J., (1993) Battle Lines: The American Media and the Intifada, (Oxford: Westview Press).

33. Lule, J., (1987), News Values of Three Worlds, in A., Hester, and W.L.J., To, (eds.), Handbook for the Third World Journalists, (Georgia: University of Georgia, The Center for International Mass Communication Training and Research) .

34. MacBride, S., (UNESCO), (1980), Many Voices, One World, (London: Kogan page Ltd.).

35. Mattelart A., and Mattelart M., (1998), Theories of Communication: A Short Introduction, Translated by Taponier, S.G., and Cohen, J.A., (London: Sage Publications Ltd.)

36. McNair, B., (1998), The Sociology of Journalism, (London: Arnold Publishers) .

37. McPhail, T.L., (2006), Global Communication: Theories, Stakeholders and Trends, 2nd edition, (MA, USA: Blackwell Publishing Ltd.).

38. McQuail, D., (2005), McQueen's Mass Communication Theory, 5th edition, (London :Sage Publications).

39. Miladi, N., (2003), Mapping the AL- Jazeera Phenomenon, in D.K., Thussu, and D., Freedman, (eds.), War and the Media: Reporting Conflict 24/7, (London: Sage Publications Ltd.).

40. Miles, H. (2005), AL-Jazeera: The Inside Story of the Arab News Channel that is Challenging the West, (NY: Grove press).

41. Moore, B., (1969), Workers in World News, (Oxford: Pergamon Press).

42. Moores,S.,(2005),Media/Theory:ThinkingaboutMediaandCommunications, (NY: Routledge, Taylor and Francis group).

43. Mowlana, H., (1997), Global Information and World Communication, 2nd edition, (London: Sage Publications Ltd.).

44. Pape, S., and Featherstone, S., (2005), Newspaper Journalism: A Practical Introduction, (London: Sage Publications Ltd.) .

45. Paterson, C., (1998) Global Battlefields, in O., Boyd- Barrett and T., Rantanen, (eds.), The Globalization of News, (London: Sage Publications Ltd.) .

46. Pavlik, J., and Mclntosh, S., (2004), Converging Media : An Introduction to Mass Communication, (Boston: Pearson Education, Inc.) .

47. Pavlik, J.V., (2001), Journalism and New Media, (NY:Columbia University Press).

48. Rayburn, D., and Hoch, M., (2005), the Business of streaming and Digital Media, (Oxford: Focal Press).

49. Richstad, J., (1978), Understanding International News Flow, in A., Hester, and W.L.J., To, (eds.), Handbook For Third World Journalists, (Georgia: University Of Georgia, The Center for International Mass Communication Training and Research).

50. Robinson, P., (2002) The Cnn Effect: The Myth of News, Foreign Policy and Intervention, (London: Routledge, Taylor and Francis Group).

51. Schwarzlose, R.A., (1992), The Associated Press and United Press International, in P.S., Cook, D., Gomery, and L.W., Lichty, (eds), The Future of News: Television - Newspapers - Wire Services - News magazines, (Washington, D., C., the Woodrow Wilson Center Press).

52. Strobel, W. P., (1997) Late-Breaking Foreign Policy: The News Media's Influence on Peace Operations, (Washington, D.C. United States Institute of Peace Press).

53. Thussu, D. K., (2000), International Communication: Continuity and Change, (London: Arnold Publishers).

54. Tuchman,G., (2002), Making News: Time and Typifications, in D., McQuail, (eds.), McQuail's Reader in Mass Communication Theory, (London: Sage Publications Ltd.) .

55. UNESCO, (1969), News Agencies: Their Structure and Operation, (NY: Green Wood Press, Publishers).

56. Volkmer, I.,(1999), News in the Global Sphere: A Study of Cnn and its Impact on Global Communication, (Bedfordshire, Uk: University Of Luton Press).

57. Webster, F., (2003), Information Warfare in an Age of Globalization, in D.K., Thussu, and D., Freedman (eds,)War and the Media: Reporting Conflict 24/7, (London: Sage Publications Ltd.) .

58. Wilke, J.,(1998), The Struggle for Control of Domestic News Markets, in O., Boyd-Barrett and T., Rantanen, (eds.), The Globalization of News, (London: Sage Publications Ltd.).

59. Young, G., (1998), The Internet, (NY: the H.W. Wilson Company).

الدراسات التي نشرت في دوريات أجنبية

1. Badran, B.A.R., (1988), Press- Government Relations in Jordan: A Case study. Journalism Quarterly, Vol. 65, No. 2, pp 335-340.
2. Bennett, W.L., and Livingston, S., (2003), A Semi- Independent Press: Government Control and Journalistic Autonomy in the Political Construction of News. Political Communication, Vol. 20, pp. 359- 362.
3. Bennett, W.L., and Livingston, S., (2003), Gate keeping, Indexing, and live-event News: Is Technology Altering the Construction of News?. Political Communication, Vol, 20, pp. 363-380.
4. Bonfadelli, H., (2002), The Internet and Knowledge Gaps: A Theoretical and Empirical Investigation. European Journal of Communication, Vol.17, No. 1, pp. 65- 84.
5. Boyd- Barrett, O., (2000), National and International News Agencies: Issues of Crisis and Realignment. Gazette, Vol.62, No.1, pp.5-18 .
6. Chang, T-K, lau, T-Y, and Xiaoming, H., (2000), From the US with News and More: International Flow, Television Coverage and the World System. Gazette, Vol.65, No.5, pp. 505-522 .
7. Entman, R.M., (1991), Framing U.S Coverage of International News: Contrasts in Narratives of the KAL and Iran Air Incidents. Journal of Communication, Vol. 41, No.4, pp. 6-27.
8. Galtung, J., (1971), A structural Theory of Imperialism. Journal of Peace Research, Vol. 8, No.2, pp. 81-118.
9. Golan, G., and Wanta, W., (2003), International Elections on US Network News: An examination of Factors Affecting Newsworthiness. Gazette, Vol. 65, No.1, pp. 25-39.
10. Hester, A., (1973), Theoretical Considerations in Predicting Volume and Direction of International Information Flow. Gazette, Vol.19, No. 4, pp. 239-247.

11. Hester, A., (1971), An Analysis of News Flow From Developed and Developing Nations. Gazette, Vol.17 No. 1/2, pp. 29-43 .

12. Ibrahim, D., (2003), Individual Perceptions of International Correspondents in the Middle East: An Obstacle to fair News? Gazette, Vol.65, No.1, pp. 87-101.

13. Lule, J.,(1993), Murder and Myth: New York Times Coverage of the TWA 847 Hijacking Victim. Journalism Quarterly, Vol.70, No.1, pp26-39.

14. Shah, H., (1990), Factors Influencing Development News Production at Three Indian Dailies. Journalism Quarterly, Vol.67. No.4, pp.1034-1041.

15. Shinar, D., (2000), Media Diplomacy and Peace Talk: The Middle East and Northern Ireland. Gazette, Vol.62, No.2, pp. 83-97.

16. Tai, Z., and change, T-K, (2002), The Global News and the Pictures in their Heads: A Comparative Analysis of Audience Interest, Editor Perceptions and Newspaper Coverage.Gazette,Vol.64, No. 3, pp. 251- 265.

17. Tai, Z., (2000), Media of the World and World of the Media: A Cross-National Study of the Rankings of the Top 10 World Events from 1988 to 1998. Gazette, Vol., 65, No. 5, pp.331-353.

18. Thussu, D.K., (2000), Legitimizing Humanitarian Intervention? Cnn, Nato and the Kosovo Crisis. European Journal of Communication, Vol. 15, No. 3, pp. 345- 361.

19. Wu, H.D, (2003), Homogeneity Around The World? Comparing the Systemic Determinants of International News Flow between Developed and Developing Countries. Gazette, Vol. 65, No. 1, pp. 9-24.

الدراسات الأجنبية التي قدمت
في ندوات أو مؤتمرات علمية

1. Carlsson, U., (2003), The Rise and Fall of NWICO and then?: From a Vision of International Regulation to a Reality of Multilevel Governance. Euricom Colloquium in Venice 5-7 May, 2003, Information Society: Visions and Governance.

مواقع الإنترنت الأجنبية

1. Digital Divide, http://news. bbc.co.uk/ hi / arabic / in-depth / 2003/digtal–divide / default. stm. (Available online at November 2005).
2. Digital Divide, http://en.wikipedia.org/wiki/digital_divide. (Available online at March 2006).
3. Digital divide, http://www.digital divide.gov/about.htm., (Available online at March 2006).
4. Kagan, A., (1999), The Growing Gap between the Information Rich and the Information Poor, Both within Countries and between Countries, Social Responsibilities Discussion Group Paper, (Bangkok, August 1999), http://www.ifla.org/VII/dg/ Srdg/ Srdg 7.htm.(Available online at March 2006).
5. Ponce, M., (2005), UNESCO Report Highlights Digital Divide, http://english.ohmynews.com/english/eng_section.asp? article_class =4. (Available online at December 2005)
6. Sharma, D.C., (2003), Study Finds Gaps in Digital Divide Theory, http://news.zdnet.com/ 2100-3513 22-5098784.html, (Available online at November 2003).
7. Volkmer,I., International Communication Theory in Transition: Parameters of the New Global Public Sphere, http://web.mit.edu /comm.-forum/ papers/ volkemr. html. (Available online at March 2005).





دار نهضة مصر
للنشـر

الإعلام في عصر العولمة والهيمنة الأمريكية

كيف أصبحت أمريكا سيدة العالم في مجال الإعلام؟

«لقد كان النقل التليفزيوني لنزول أول إنسان على سطح القمر عام 1969 بداية لعصر جديد.. فهي المرة الأولى التي تشاهد فيها الجماهير الأرض كمكان يضم الشعوب، ويفتح الباب لفكرة جديدة هي: العولمة ...».

«عندما لقيت الأميرة ديانا مصرعها عام 1997، بثت شبكة CNN تقارير من موقع الحدث في باريس بعد دقائق من وقوعه.. الأمر الذي جعله يصل فورًا للملايين من البشر، وبالنقل المباشر لمراسم الجنازة، شعر المشاهدون أنهم أسرة عالمية واحدة فقدت عزيزًا عليها...».

« على خلاف إمبراطوريات القرن التاسع عشر، فإن إمبراطوريات الإعلام الحديثة لا تعتمد على القوة العسكرية، بل على قوة الأفكار... فقد أصبحت إمبراطورية مايكروسوفت لصاحبها بيل جيتس أكثر قوة وثراءً من عددٍ من الدول النامية مجتمعة...».

هذا الكتاب يفتح نافذة على عالم المؤسسات السياسية والإعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويُرينا كيف خرجت أمريكا منتصرة من الحرب الباردة لتوظف إعلامها من أجل غزو العقول ومحو ثقافات الشعوب، وتعلن حروبًا جديدة ضد أعداء جدد، لتفرض سيطرتها وسطوتها على العالم.



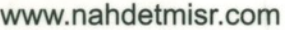
سمر طاهر

- حاصلة على ماجستير في الإعلام بدرجة ممتاز من كلية الإعلام جامعة القاهرة.
- محررة ومترجمة نشرات إخبارية بالبرنامج العام بإذاعة جمهورية مصر العربية.
- كاتبة مقال بالموقع الإلكتروني لصحيفة اليوم السابع.
- صاحبة مدونة إلكترونية على الإنترنت تناقش المشكلات الاجتماعية (مدونة جوابات حلاوة القط)
- مؤلفة ... لها ع... سلسلة ...









للنشر

www.nahdetmisr.com